صراع الهوية السياسية في تركستان الشرقية

تحديات الواقع وآفاق الدور

تأليف

محمد أمين الأويغوري

تقديم

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح

صراع الهوية السياسية في تركستان الشرقية

تحديات الواقع وآفاق الدور

تأليف

محمد أمين الأويغوري

تقديم

الأستاذ الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح

أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة

الأكاديمية للطبع والنشر والتوزيع

يونيو- حزيران 2022م * ذو القعدة 1443هـ

اسم الكتاب	صراع الهوية السياسية في تركستان الشرقية
اسم الكتاب	Sıra'u el-huviyye el-siyasiyye fi türkistan al-şerkiyye
تاريخ النشر	June 20, 2022
رقم الإيداع الدولي	e-ISBN 978-605-73373-4-4
امتياز النشر	ULUSLARARASI İLİŞKİLER AKADEMİSİ
المقاس	24×17 CM
عدد الصفحات	192 Pages
تصميم الغلاف والإخراج	Khaled Ashoor

حقوق الطبع محفوظة

الأكاديمية للطبع والنشر والتوزيع
ULUSLARARASI İLİŞKİLER AKADEMİSİ

Yenibosna Merkez Mah, A2 Blok 3. Plaza D:85 Bahçelievler /
İstanbul TURKEY, 29 Ekim Cd. No:7, 34197 Tel: +90 543 338 4446

اسطنبول * تركيا

إهـــــداء

إلى النفوس الغالية ..

الصابرة المصابرة ...

إلى أمي المسكينة التي قدمت أجلّ التضحيات لمسيرتي العلمية .. وهي عنوان ثبات ورمز وفاء وعرفان ...

إلى زوجتي السجينة .. أم فلذات أكبادي.. التي ضحت بحياتها وحريتها من أجل رحلتي الشاقة الطويلة لطلب العلم...

إلى إخواني المقهورين المغيبين في غياهب السجون الصينية ...

إلى أساتذتي وزملائي التركستانيين المسجونين في قعر زنازين الاحتلال الشيوعي ...

أهدي هذا العمل المتواضع !.

محمد أمين الأويغوري

تقديم أ.د. سيف الدين عبد الفتاح

يُبين الكتاب الذي بين أيدينا جانبا مهما من جوانب التحديات التي تتعرض لها أمتنا الإسلامية سواء في قلبها أو أطرافها المنتشرة حول العالم، ويأتي اهتمامنا بهذه القضية انطلاقا من أن فكرة الجامعية والتكاملية المطلوبة في الاهتمام بقضايا أمتنا إنما تشكل حقيقة هذه الأمة الجامعة في سياق هدف الاعتصام {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ الله جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران: 103].

تعتبر الأمة هي المجال الحيوي لإرساء قواعد المثالية الإسلامية وبلوغ القيم التي تشكل أهم مقاصدها، كما أنها تعبير عن قمة التجانس الإدراكي والعقيدي المتمثل في وحدة العقيدة وثبات مبادئها، والتأكيد على الجانب المعنوي والفكري، كما يشكل مفهوم الأمة في حد ذاته نظامًا قيميًا يحاول تبصر إشكال تصاعد القيم داخله، فالمفهوم يجمع في مكنوناته قيم "الوسطية" كحركة إيجابية فعالة "الأمة الوسط" ليست طرفًا منعزلاً، ولكنها وسط يتحرك بين العالمية، الوسط هنا معنى حضاري تتفاعل فيه عناصر الجغرافيا/المكان، عناصر التاريخ/الزمان، وعناصر الإنسان/ الجامعة، الوسطية هي حركة بالقيم ومنها، وهي تحريك لكل عناصر التوسط الجامع بين ثنائيات مفتعلة، ثنائيات تتراحم لا تتصارع، ثنائيات تتدافع لتحقيق الإعمار لا الهدم أو التخريب، حركة الأمة الوسط تعبير عن الجعل الإلهي بالصيرورة {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}[البقرة:143][1]، كما أن للأمة عناصر ومقومات منها:

- **الأول:** جماعة يسودها الإيمان بالمقومات الأساسية للدين الإسلامي.
- **الثاني:** هذه الجماعة تملك إدراكًا واحدًا في كل ما له صلة بالدعوة الإسلامية ومن أهمها مبدأ الخضوع واحترام الشريعة الإسلامية كنظام متكامل للسلوك الفردي والجماعي.

---

[1] في إطار الارتباط بين التوحيد والأمة لاحظ: سيف الدين عبد الفتاح، التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر: رؤية إسلامية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ومكتبة النهضة المصرية، 1989، ص 446.

- **الثالث:** تربط جميع عناصر تلك الجماعة علاقة التضامن المطلقة.
- **الرابع:** محور الوظيفة الحضارية تلك الجماعة المتضامنة هو مفهوم الجهاد بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان[2].

لاشك أن استخلاص وبلورة السمات والخصائص الكيانية للأمة القطب يؤصل الصفة المركزية الجامعة وهي "الأمة الوسط"، ويؤصل لها مكونات وفاعليات وآثار ومآلات، الأمة الوسط هي الأمة المستخلفة في الأرض أي أنها (الأمة) وليست أمة بين الأمم، ومن هنا كان التوصيف لها بظاهرة "الأمة القطب"، وخلافًا للإيحاءات السلبية التي أحيانًا قد تصاحب مفهوم الوسط في السياق السياسي، فإن اللفظ يحمل مضمونًا يعكس كل معاني الإيجابية والخيرية والفعالية في منظور الرؤية الإسلامية:

أ. من حيث كون الجماعة التي يعبر محور جذب واستقطاب ومن ثم فهي مصدر للتوازن والانسجام بين الجماعات البشرية.

ب. أمة وسط من حيث الاعتدال في الرؤية والحركة واجتناب الإفراط والتفريط.

ت. "وسط" من حيث موازين القيم والأنظمة التي تقوم عليها: يوازن بين القيم الفردية والجماعية، المسئوليات أي الواجبات والحقوق الاجتماعية.

ث. فهي تشير إلى سياق دلالات الوسطية فهي خاصة بجغرافية الموقع من حيث أنه من الملفت للنظر حقًا- أن الحزام القاري الإسلامي يمثل امتدادًا استراتيجيا إقليميًا وبشريًا متصلاً، يتوسط المعمورة حتى أن هناك من أطلق عليه اسم القارة الوسيطة[3].

ومن هنا يأتي اهتمامنا بهذا الكتاب الذي يهتم بجانب مهم وموضوع أساسي من موضوعات الأمة الإسلامية، وما يميزه أنه يقع بين هذه الكتابات التي تجمع بين الذاتي والموضوعي، بين الخاص والسياسي والعام لها مكانة خاصة وقيمة كبيرة، وتمتاز غالبا بالدقة والموثوقية

---

[2] انظر ما يتيحه مفهوم الأمة من معان في: سيف الدين عبد الفتاح، الجانب السياسي لمفهوم الاختيار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1983، ص 216- 222، انظر أيضًا د. أحمد حسن فرحات، الأمة في دلالتها العربية والقرآنية، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 1983، ص 9 وما بعدها.

[3] وفي مفهوم الأمة والقومية انظر: د. منظور الدين أحمد، النظريات السياسية الإسلامية في العصر الحديث: النظرية والتطبيق، نقله إلى العربية: د. عبد الجواد خلف، د. عبد المعطي أمين قلعجي، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي –باكستان، مصر (المنصورة)، دار الوفاء، 1988، ص 61 وما بعدها، قارن رؤية تشير إلى بعض أفكار الشيعة في هذا المقام، أحمد عنايت، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، ترجمة عن الفارسية: د. إبراهيم الدسوقي شتا، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1989، ص 230- 22.

خاصة إن كان كاتبها يستعرض هذه التجربة بمنهجية ورؤية للعالم خاصة تسفر في غالب الأحيان عن كتابات مميزة تعيش أكثر من عمر صاحبها وتمثل مصدرا مهما من مصادر الموضوعات والقضايا التي تتناولها، وقد وجدت هذا الكتاب الذي بين أيدينا تنطبق عليه هذه السمات جميعا، حيث يتناول واقع أتراك الأويغور كأقلية مسلمة بالنسبة للصين، وهم الأغلبية المسلمة من القرن الثامن الميلادي حتى الآن، في وطنهم الأم _ "تركستان الشرقية"، مع بيان الأوضاع الاجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية وما يحصل من تهديدات سياسية، وطرح بعض الاقتراحات للممارسة السياسية ومواجهة التهديدات التي تواجههم وكيفية المطالبة بحقوقهم الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية.

وقد حرص الكاتب المتميز والباحث المدقق "محمد أمين الأويغوري" على إبراز خصوصيات مسلمي الأويغور وبيان الدور الأساسي الذي لعبته هذه الخصوصية في حفظ هويتهم العرقية والدينية أمام السياسات الاستعمارية الممنهجة المتواصلة منذ سبعين عاماً، وما فيها من اضطهادات وقمع وإبادة جماعية، بالإضافة لحرب الفكر والأيديولوجية المسمومة التي تهدف طمس الهوية الأويغورية وتذويب ديموغرافياتهم وتغيير المناخ في وطنهم المستعمر "تركستان الشرقية".

تناول الكاتب واقع المسلمين الأويغور في تركستان الشرقية مستعرضا تحديات هويتهم الثقافية، وأوضاعهم الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، والأوضاع السياسية في تركستان الشرقية، كما تناول موضوع المشاركة السياسية للأقليات الأويغور، مستعرضا مشاركتهم في الحكم، وفي المعارضة سواء في الداخل أو في المهجر.

جاءت معالجة الكاتب شاملة وأحاطت بالموضوع وتفاصيله برؤية فكرية ومنهجية علمية متميزة، واستطاع أن يقدم تصور متكاملة للموضوع مشمولة بموقف مؤيد لمسلمي الأويغور وشارح لموقف الاستعمار الصيني الذي لا يكف في يوم من الأيام عن اختراع الآليات والوسائل التي تعمل على محاصرة الأويغور وانتهاك هويتهم وخصوصياتهم الثقافية والسياسية والاقتصادية.

من الأهمية بمكان عدم إغفال الإشارة إلى التعامل الغربي مع القضية ومحاولة توظيفها سياسيا بما يخدم مصالحهم، رغم ما لديهم ممن معلومات ووثائق تبين الجرائم التي يتعرض لها المسلمون؛ فقد كشفت مؤخرا (مايو 2022) صحيفة الديلي تلغراف البريطانية أنه قد تم الكشف عن ملفات تبين تعمد قناصي الصين قتل المسلمين المعتقلين وهم يحاولون الهرب من الاعتقال، وتؤكد الوثائق أن المستهدف بالقنص المسلمين فقط،

وأن تسلسل إصدار الأوامر يصل إلى الرئيس، وتكشف الوثائق والمستندات زيف الدعاية الصينية التي تروج أن مقرات الاحتجاز مدارس رغم أنها سجون يتم التعامل فيها مع المسلمين المعتقلين بأقصى درجات العنف وصولا إلى إرغام المسجونات على الركوع أمام قوات الشرطة، ناهيك عن التوسع الكبير في أسباب السجن والاعتقال ومن بين ذلك قراءة كتاب ديني أو تجنب شرب الخمر، فمثل هذه الأسباب كافية لزج في السجن لعشرات السنين، ونتيجة لهذا التوسع في أسباب الاعتقال فإن عدد المعتقلين بات مفزعا، ومع ذلك فإن الغرب لا يتحرك أمام مثل هذه الجرائم الإنسانية إلا بما يحقق مصالحه.

يصير الاهتمام بقضايا المسلمين في شتى بقاع العالم خاصة الذين تنتهك حقوقهم مسألة مهمة في إعمال حقيقة الأمة في وجدان وضمير الشعوب بعد أن ظلت الأنظمة السياسية تتعامل مع تلك القضايا وفقا لمصالحها الآنية والأنانية، وهنا نتذكر إسهام أستاذنا المرحوم الدكتور حامد ربيع بتمييزه بين الوجود المادي للأمة والذي أصابه ما أصابه من سلبيات وانتهاكات وجرائم، وبين الوجود المعنوي لها في ظل تدفق مشاعر شعوبها في كل مكان وعزمهم على النهوض بأحوالها ونيل كافة حقوقها، ومن ثم فإننا ترى أن هذه المساندة المعنوية عمل يفرضه مفهوم الأمة وهو أضعف الإيمان في هذا السبيل.

أد. سيف الدين عبدالفتاح

أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة

الفهرس

إهـــــداء 3

تقديم أ.د. سيف الدين عبد الفتاح 5

الفهرس 9

مقدمة الكتاب 13

الفصل الأول: واقع المسلمين الأويغور في تركستان الشرقية..... 15

المبحث الأول: مسلمو الأويغور وتحديات الهوية الثقافية 18

تمهيد 18

أولاً: التأثير الصيني على الهوية الإسلامية في تركستان الشرقية 21

الهوية الإسلامية لشعب تركستان الشرقية: 21

تأثير الصين في لغات شعوب تركستان الشرقية: 22

تأثير الشيوعية في الدين الإسلامي (تدخلها): 24

تأثير الصين في المظاهر والإعمار المدني والفنون الثقافية الأهلية 24

ثانياً: التضييق على المساجد ومراكز الدين العلمية في تركستان الشرقية 26

المراحل التي مرت بها مساجد تركستان الشرقية: 27

ظواهر هدم الجوامع والمساجد في تركستان الشرقية: 29

واقع المساجد المتبقية حالياً وأثرها في المجتمع التركستاني 30

واقع المدارس والمعاهد الدينية في الإقليم: 32

ثالثاً: التضييق على العلماء والمثقفين..... 33

سياسة إذلال العلماء الشرعيين: 34

كبت المثقفين وواقعهم الحالي:..... 39

المبحث الثاني: الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية 41

أولاً: الأوضاع الأمنية في تركستان الشرقية..... 43

مراحل التوترات الأمنية: 44

الأوضاع الأمنية الراهنة:..... 51

أمن الإقليم من الحدود الخارجية ودور منظمة شانغهاي للتعاون الصينية:..... 52

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية في تركستان الشرقية..... 55

الأدوار الاجتماعية للشعب الأويغوري:..... 59

ملامح جهود الحزب الشيوعي في تذويب الأيديولوجيات: 60

تحولات الحالة الدينية:.....60
طبيعة التوترات السياسية وأسباب المعارضة الشعبية:.....61
استهداف الإسلام من آسيا الوسطى: 61
استيعاب الهويات في المجتمع الأويغور ي على مبدأ الصين الشيوعية: 62
المخاطر والفرص المتوقعة للشعب الأويغور من الأوضاع الراهنة.....64
ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية في تركستان الشرقية 68
تاريخ الإقليم الاقتصادي الموجز.....68
تعريف النظام الاقتصادي الشيوعي الذي ابتليت به شعوب الإقليم.....69
الحياة الحالية الاقتصادية لشعب تركستان الشرقية: 70
الثروات المعدنية في تركستان الشرقية وحرمان شعبه منها 71
الدخل القومي في الإقليم 72

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية في تركستان الشرقية 76
أولا: سياسات تغيير المناخ والبيئة 76
ثانيا: سياسة الرقابة الحديدية في تركستان الشرقية 78
ثالثا: سياسة مكافحة الإرهاب والتطرف والانفصال المزعومة 80
رابعا: معسكرات التأهيل السياسي 80
خامساً: الاستغلال السياسي.....82
استغلال الصين بتسييس الدين الإسلامي.....90
سياسة تجهيل الشعب.....92
التعاليم الدينية في تركستان الشرقية.....92
حالة التعليم في المدارس الحكومية والجامعات في تركستان الشرقية:.....95
سياسة التعليم في تركستان الشرقية للسلطات الصينية: 97

الفصل الثاني: المشاركة السياسية لمسلمي الأويغور 101
تمهيد: 102

المبحث الأول: المشاركة السياسية في الحكم للأويغور 107
أولاً: هيكل المشاركة السياسية في تركستان الشرقية 108
تشكل الإدارة السياسية وتقسيم النظام الإداري في الإقليم:.....109
شكل المشاركة السياسية في سلطات الحكم الذاتي: 113
شكل إدارة المدن العشر العسكرية:.....114
ثانياً: المشاركة السياسة الفعلية في واقع تركستان الشرقية 114
الفرع الثاني: المدن العشرة العسكرية وفيالق الإنتاج والبناء.....121
تعريف نظام المدن العشرة العسكرية وفيالق الإنتاج والبناء ودورها في سياسة الإقليم:
.....122

تضخيم ورفع مكانتها السياسية:..... 123
ميزاتها النظامية والسلطوية:..... 124
ثالثاً: المنخرطون مع النظام الصيني 125
الانخراط معنى ومصطلحاً:..... 127
بداية الانخراط الفعلي للتركستانيين:..... 128
دور المنخرطين مع النظام الصيني في سياسة الإقليم (إ ش أو ح ذ):..... 130
دور المنخرطين مع النظام في المدن العشر لفيلق الإنتاج والبناء:..... 130
طبيعة الانخراط وتعامل الصينيين معه:..... 131
صناعة الانخراط الصينية من أبناء الشعب: 132

المبحث الثاني: المعارضة الداخلية 134
أولاً: الأحزاب..... 136
ثانياً: المنظمات / التنظيمات 142
ثالثا: انتفاضات مسلحة شعبية في أنحاء تركستان الشرقية:..... 144
رابعاً: جماعات الضغط في تركستان الشرقية 146
أنواع جماعات الضغط في الإقليم:..... 148
ملامح جماعات الضغط التركستانية في التأثير السياسي: 151
أنشطة جماعات المصالح التركستانية:..... 153

المبحث الثالث: المعارضة السياسية في المهجر..... 156
أولاً: معارضة الإسلاميين السياسية في الخارج 158
دائرة نشاط معارضتهم السياسية في المهجر: 158
أهم منظمات الإسلاميين في المعارضة السياسية في المهجر: 160
ثانياً: معارضة العلمانيين السياسية (الاستقلاليون العلمانيون) في الخارج..... 167
منظمة مؤتمر الأويغورية العالمي (World Uyghur Congres):..... 168
الجمعيات الأويغورية الأخرى: 171
ثالثاً: المعارضة المسلحة..... 174
الفرع الأول: تنظيم "الحزب الإسلامي التركستاني:..... 175
الفرع الثاني: فرع الحزب الإسلامي التركستاني في سوريا: 179

خاتمة الكتاب 187

مقدمة الكتاب

شهد العالم الإسلامي خلال القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تغييرات وحوادث هائلة، فضلا عن تغيير الحدود الجغرافية والعلاقات السياسية لبعض البلدان. ولو نظرنا إلى المجتمعات الإسلامية وما يحدث فيها من تغيرات سياسية وصلت في بعض البلدان إلى محطة غاية في الخطورة وهي تلاشى المسلمين الذين يعيشون في وسط المجتمع غير الإسلامي، وذوبان الأقليات المسلمة وانطماس هوياتهم في ثقافات البلدان الأخرى شيئا فشيئا.

ومن هذا المنطلق جاء هذا الكتاب في محاولة لبيان واقع أتراك الأويغور كأقلية مسلمة بالنسبة للصين، وهم الأغلبية المسلمة من القرن الثامن الميلادي حتى الآن، في وطنهم الأم _ "تركستان الشرقية"، مع بيان الأوضاع الاجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية وما يحصل من تهديدات سياسية، وطرح بعض الاقتراحات للممارسة السياسية ومواجهة التهديدات التي تواجههم وكيفية المطالبة بحقوقهم الاجتماعية، والدينية والثقافية والسياسية.

لقد أسهم السياسيون الإسلاميون في الكتابة والبحث عن أحوال الأقليات المسلمة من حيث التعريف بهم، أو من حيث مشاركتهم في الانتخابات، أو تشكيل الأحزاب السياسية، لكنها محدودة بأماكن وأزمنة خاصة، واستعملوا فيها المصطلحات السياسية المخلوطة، ولم يستوعبوا في كتاباتهم تلك الأقليات المسلمة كلها كأتراك الأويغور في تركستان الشرقية مثلاً، وأوضاعهم السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والدينية.

والسبب في ذلك كله ربما يعود إلى قلة المعلومات عنهم أو عدم الاهتمام بهم، أو الرغبة عن الدخول مع حكومة الصين في مماحكات سياسية قد تؤدي إلى خلخلة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين؛ لأن حكومة الصين لا تريد أي ظهور إعلامي يخدم قضايا المسلمين هناك. ومن هنا جاءت هذه الرسالة للتعريف بالأوضاع السياسية والمشاركة السياسية في تركستان الشرقية والتي تسميها الصين ب "إقليم شينجيانغ الأويغور الحكم الذاتي".

الفصل الأول: واقع المسلمين

الأويغور في تركستان الشرقية

تمهيد:

عندما ننظر إلى أوضاع تركستان الشرقية نرى مسلمي الأويغور يتميزون بخصوصياتهم عن مجتمع الصين والمجتمعات والقوميات المتجاورة، من حيث الثقافة والفكر العام والعقيدة وغيرها؛ فهنا تتركز دراستنا في واقعهم الحالي. وقصدي من تناول كلمتي "الثقافية" و"الفكرية" (في العنوان) هو؛ إبراز خصوصيات مسلمي الأويغور -المستعمَرين من قبل الصين الشيوعية- التي لعبت دورا أساسيا في حفظ هويتهم العرقية والدينية أمام سياسات ممنهجة متواصلة منذ سبعين عاماً، بطريقة الاضطهادات والقمع والإبادة الجماعية، أو حرب الفكر والأيديولوجية المسمومة التي تهدف طمس هويتهم وتذويب ديموغرافياتهم وتغيير المناخ في وطنهم المستعمر تركستان الشرقية.

كما استمر الصراع هنا دون فسحة لحظة حتى الآن، وحاربت الصين الإسلام كأيديولوجية معادية للمبادئ الشيوعية؛ كذلك حاربت الثقافات والتقاليد وحتى العادات لمسلمي تركستان الشرقية، ليقينها في أنهم سيقومون على وجه القوى المستعمرة ما داموا يحافظون على خصوصياتهم التي تمثل وجودهم واستمراريتهم في هذا الوطن. ومن ثم أصرّت الصين -بقيادة الحزب الشيوعي الذي يزيد عددهم عن تسعين مليونا عضواً- في إمحاء هويات قوميات الأقاليم المسيطر عليها، وتذويبها في وحدة القوم الهان الصيني، وتقليب الإسلام بالمبادئ الشيوعية والنظم الاشتراكية التي كرسها وطبقها في شعوب آسيا الوسطى.

استغلالا لهذه الفرصة التاريخية والمساعدات الحربية من الاتحاد السوفييتي والدبلوماسية ومن التحولات السياسية في ترتيب النظم العالمية والاتفاقات والمواثيق الدولية؛ كرست الصين استيلاءها على تركستان الشرقية بسلام بدون تكلفة الحرب. ولكنها قامت بعد السيطرة مباشرة بحملات قمعية متوالية على الشعوب المسلمة من مسلمي الأويغور وغيرهم، في جميع طبقات المجتمع، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، باستخدام كافة الوسائل التي تملكها.

وكان هدفها الرئيسي من جملة تلكم الحملات القمعية التي نفذتها استيعاب الديموغرافية والهويات الإسلامية للشعوب من سكان الأصل، ودمجهم في القومية

الصينية الكبرى التي يمثلها عرق الهان الصيني. وقد تحققت عملية التذويب وذوبان كثير من الشعوب المستعمرة في ظلّ هذه السياسات العنصرية، على سبيل المثال: تم ذوبان القوم المنشور الذي أسس إمبراطورية المنشور الصينية التي كان حكمها خلال الفترة من عام (من 1644 إلى 1912)، أي انقلبت عليها الصين الحالية ب"ثورة شنهاي"، والتي غيرت مسيرة تاريخ الصين، ولم تبق لهم أثراً سوى سجلّات التاريخ.

وهنا نعرض سياسة التذويب وطمس الهويات الأهلية من الصين الشيوعية التي قامت بتنفيذها على مدى سبعين عاما (1949)، وليلفت نظر علماء وساسة الأمة الإسلامية إلى ظواهر واقعية في تاريخ هذا الشعب الصمود –مسلمو الأويغور- مع الصين الشيوعية، ومدى أهمية ثقافتهم ولغاتهم في حفظ بقائهم أمام تحديات سياسات الصين المتخلّقة بها الصينيون منذ القديم؛ حيث يقول المثل الصيني: "من لم يكن من قبيلتي فهو عدوي، فيجب أن يباد (يستأصل) أو أن يذاب".[1]

وكذا المثل الآخر: "التمايز هو العدوان المهدِّد"، وغيره الذي يبرز حقيقة أن الصينيين -الصين الشيوعية خاصة- لا يعرفون التعايش السلمي، ومن ثم يعرض هذه العمليات التي نفذت على الشعوب المسلمة في تركستان الشرقية، من الجانب الثقافي والفكري والسياسي.

فمن هذا المنطلق يركز هذا الفصل على تلمس أوضاع أتراك الأويغور الفكرية والثقافية، والسياسية، وعرض واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ثم بالحالة السياسية الحاضرة في إقليم تركستان الشرقية، والتي تمثلها سياسة الصين "تصيين الإسلام بالزي الصيني الشيوعي"، وسياسة توحيد القوميات من ناحية العرق واللغة والحضارة والثقافة والدين.

---

(1) مثل صيني شعبي يتناقله ساستهم ورعاياهم جميعا منذ قديم، وهو يمثل ثقافة الشعب الهان في المعاملة مع قوميات أخرى.

المبحث الأول: مسلمو الأويغور وتحديات الهوية الثقافية

تمهيد

الهويّة مُصطلحٌ مُصطنعٌ من الضّمير "هو"، ومعناها صفات الإنسان وحقيقته، والتي يجاب بها للسؤال: "من هو"، وأيضاً يُستعملُ للإشارة إلى خصائص تتميّزُ بها الشخصية الفرديّة.[1] أمّا في الاصطلاح: فتُعرفُ الهويّةُ بأنّهاَ مجموعةٌ من المُميزات التي يمتلّكها الأفراد، وتُساهمُ في جعلهم يُحقّقون صفة التفرّد عن غيرهم، وقد تكون هذه المميّزات مُشتركةً بين جماعةٍ من النّاس، سواءً ضمن المجتمع، أو الدّولة. ومن التّعريفات الأخرى لمصطلحِ الهويّة: أنّها كُلُ شيءٍ مُشترك بين أفراد مَجموعةٍ مُحدّدة، أو شريحة اجتماعيّة تُساهمُ في بناء مُحيطٍ عَامٍ لدولةٍ ما، ويتمّ التّعاملُ مَع أولئك الأفراد وفقاً للهويّة الخاصّة بهم.[2]

وعلى هذا يمكن تعريف ماهية الهوية بتقسيمها إلى النوعين الرئيسيين باعتبار كل منهما في الإشارة إلى معناه الاصطلاحي، أو فكرة مُعيّنة حول شيءٍ ما. أولهما: الهوية الوطنية، وَالثاني: الهوية الثقافية. وبيانهما كَالآتي:

- **النوع الأول: الهويّة الوطنيّة:** وهي الهويّةُ التي تُستخدَمُ للإشارة إلى وطنِ الفرد أو المواطن، والتي يتمّ التّعريفُ عنها من خلال البطاقة الشخصيّة التي تحتوي على مجموعةٍ من المعلومات والبيانات التي يتميّزُ فيها المواطن الذي ينتمي إلى دولَةٍ ما، أو ما يعرف اليوم بالجنسية الوطنية.

---

(1) موقع المعاني، "معنى الهوية"، المعاني، تاريخ الزيارة: 13.01.2020. بتصرّف.

(2) محمد جماعة (23-9-2012)، "الهوية المتعددة الأبعاد"، المشهد التونسي، تاريخ الزيارة: 13.01.2020. بتصرّف. وينظر أبو خليف، محمد، موقع موضوع.

الرابط: https://2u.pw/GVcRy

- **والنوع الثاني: الهويّة الثقافيّة:** وهي الهويّةُ التي ترتبطُ بمفهومِ الثّقافة التي يتميّزُ فيها مُجتمعٌ ما،[1] وهي السقف الذي يستظل تحته أفراد تلك المجموعات التي تعتمدُ على عناصر أساسية بشكلٍ مُباشر، يمكن من خلالها إبراز الخصوصيات التي بها تتميز تلك الجماعة عن غيرها.

عناصر الهوية الثقافية:

وهي تتركب من الآتي:

اللّغة: إذ تتميّزُ الهويّة الثقافيّة بنقلها لطبيعة اللّغة بصفتها من العوامل الرئيسيّة في بناء ثقافة الأفراد في المجتمع.
الدين: وإن الدين هو أحد العناصر الهامة التي تشكل الثقافة، ولا شك في أن أثر المعتقدات الدينية علي حياة الأمم واضح.
فنون الأدب (الثقافية): وهو انعكاس لمشاعر قوم ما وأفكارهم وملذاتهم وآمالهم وآلامهم، هي محاولته لإيجاد الجمال، أو جهوده في اختراع أشياء جدد، وينقسم هذا العنصر الثقافي إلى فروع: مثل الرسم، والنحت، والموسيقي ، والأدب ، الخ.
التقاليد والمظاهر العامة التي يمثلها العرف وطراز العيش: وهي سمات خاصة بأعضاء قوم ما، من حيث الموقف المشترك والعقلية الفكرية والسلوك الجماعي. وتشكل هذه المواقف والسلوكيات الشائعة لأي قوم عبر جسور التاريخ التي تعكسها التجارب المشتركة فيما بينهم. فإنه يمثل وحدة المصير بين الناس، وقد تتجدد الثقافة في عملية تاريخية.(2)

---

(1) المرجع السابق.

(2) ينظر Sosyoloji derslik kitabi. Ata Türk Üniversitesi Sosyoloji lisans 2019.

https://www.turkedebiyati.org/kultur-nedir-kultur-hakkinda-kultur-anlami/

Bknz

فالنوع الأخير هو الذي يمكننا من تحديد هوّية شعب تركستان الشرقية -هويتها الإسلامية- (إقليم شينجانغ الأويغور ذاتي الحكم حاليا) في الواقع الحالي نظراً في النقاط التالية:

1. دين الإسلام الذي يتمثل في كونه حنفيّ المذهب، ماتردية المعتقد.
2. أعراق الأتراك التاريخية التي كانت تمثلها قومية الأويغور -الغالبية في الإقليم- والقازاق والقيرغيز غيرهم حالياً.
3. الأويغورية التي تنحدر من اللغة التركية التي تشجرت إلى اللهجات الفرعية، كالأويغورية والقازاخية والقيرغيزية وغيرها، (كلها فروع أصيلة من اللغة التركية).[1]
4. الفنون الحضارية الخاصة بهم، والتقاليد العامة التاريخية وطراز معاشهم اليومي التي قدّمها الشعب التركستاني إلى الإنسانية عموما، والتي تُميّزهم عن الصينيين الهان في المشهد الحضاري والتاريخي والثقافي.

وبالإضافة إلى أن أهم أركان الهوية على الإطلاق -ككوننا مسلمين- هو العقيدة الإسلامية، يليها التاريخ واللغة وبقية عناصرها السابقة؛ فإذا تحدثنا عن الهوية الإسلامية نجد أنها مستوفية لكل مقومات الهوية الذاتية المستقلة، بحيث إن الهوية الإسلامية تستغني تماماً عن أي لقاح أجنبي عنها، وتستعلي عن أن تحتاج إلى لقاح أجنبي يخصبها؛ فهي هوية خصبة تنبثق عن عقيدة صحيحة وأصول ثابتة رصينة تجمع وتوحد جميع المنتمين إليها تحت لوائها ومظلتها، وتملك رصيداً تاريخياً عملاقاً لا تملكه أمة من الأمم، وتشغل بقعة جغرافية متصلة ومتشابكة

---

(1) اللغة الأويغورية هي أقدم اللهجات التركية كتابة في عائلة اللغات التركية. وكان استخدامها بهذا الاسم(اللغة الأويغورية) في عهد دولة الأورخون الأويغورية (646م-840م)، ثم مع قبول أتراك الأويغور الإسلام في عهد الدولة القرّة خانية (الخاقانية) (840م-1312م): بُدّلت حروف اللغة الأويغورية إلى الحروف العربية، والتي سمّيت ب"اللغة الخاقانية". وأما بعد احتلال المغول هذه البلاد سميت ب"اللغة الجاغاتائية" باسم حفيد جنكيزخان القائد المغولي بالأحروف نفسها، كما سميت لغات أتراك الأناصول باللغة العثمانية باسم عثمان بن أوطغرل المؤسس للدولة. فتوارثها الأجيال من القرن الرابع عشر إلى أيامنا بهذا الاسم والحروف، وازدهرت أدباً وبلاغة. وللتفاصيل ينظر كتاب "شەرقى تۈركستان قوللانمىسى" ص28-30، شەرقى تۈركستان ۋەقپى، 1999، ئستانبول.

وممتدة برباط أخوة الدين، وتحيا لهدف واحد هو إعلاء كلمة الله، وتعبيد العباد لربهم، وتحريرهم من عبودية الأنذال إلى عبودية الله عز وجل، وأي واحد من جنود الجيش الإسلامي الذي كان يفتح البلاد ويبشر وينشر ضياء ونور الإسلام، إذا سألته سيردد جواب ذلك الصحابي الذي سئل: ما جاء بكم؟ فقال: الله جاء بنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الديّان، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، أو كما قال رضي الله تعالى عنه.[1]

أولاً: التأثير الصيني على الهوية الإسلامية في تركستان الشرقية

الهوية الإسلامية لشعب تركستان الشرقية:

فهذه الهوية الإسلامية لشعب تركستان الشرقية (إقليم شينجيانغ الأويغور الحكم الذاتي حاليا) نضجت عبر التاريخ البعيد، وكان موقعهم جزءا أساسيا من الرقعة الإسلامية، والموطن الأم للأتراك القدامى من جهة أخرى. وكما كان الإقليم محطةً وملتقى للحضارات المزدهرة عبر التاريخ كحضارات الفرس الساسانيين وحضارة الإسلام وديانات الأتراك القدامى كالبوذية والمانية والنصرانية.

وأما الخلافات حول استعمال اسم الأويغور لهذا الشعب؛ فإنه اسم ظهر من القرن السابع الميلادي لأحد أقوى القبائل التركية حينئذ، وكان تسمى دولتهم بإمبراطورية الأويغور (646م-840م)، ولكنه استمر اسماً للترك بشموليته على جميع الأتراك حتى بداية القرن الماضي.

وبعد غلبة الثورة البلشفية 1917م في آسيا الوسطى بدأت مصطلح "الترك" يختص بأتراك الأناضول بمبادرة الروس البلشفية لتعويق توسّع هذا الاسم (الترك)

---

(1) محمد إسماعيل، العقيدة الصحيحة هي الركن الأعظم للهوية الإسلامية، ص4، دروس الشيخ المكتبة الشاملة الحديثة. الرابط: https://al-maktaba.org/book/32185/1075#p2

وإضعاف تأثيره وتأثير مصطلح تركستان الجغرافية؛ حيث عقد "مؤتمر طشكنت" عام 1921م في مدينة طشكنت، وأخذ القرار بتسمية شعوب تركستان الغربية بأسماء القبائل المعروفة عبر التاريخ، وأتراك تركستان الشرقية باسم الأويغور العريق؛ فنشر الفكر القومي الأويغوري في المجتمع، ومن ثم تم ربط الناس به بالقوة، مع إجبارهم على إنكار اسم الترك عام 1937م.[1]

إن اسم الأويغور -على المستوى الدولي- مصطلح يراد به الشعب الأويغوري، وليس الجغرافيا للإقليم (تركستان الشرقية)، وتم تكريسه بعد اعترافات الدول للحدود في أوساط القرن الماضي، لحدود الدُول المستعمرة والمستعمَرة. فأنا أؤكد أن الأويغور شعب عريق مسلم من أعرق الأصول التركيةَ التاريخية.

كما أن مصطلح تركستان الشرقية مصطلح سياسي يدل على تلك الجغرافية التي يعيش فيها الشعب الأويغوري -غالبية السكان فيها- وغيرهم من القازاق والقيرغيز وطاجيك ومنغول وغيرهم، وهو الذي حاولت الصين محوه من الصفحة التاريخية منذ احتلالها، في الداخل والخارج، وتكريس نسبتها إلى الهان الصينيين من حيث المنشأ، والتطور، وتاريخ التمدن والسياسة. كما ظل الشعب يكافح من أجل المحافظة على هذا الوعي وتوريثه نقله إلى الأجيال القادمة.

تأثير الصين في لغات شعوب تركستان الشرقية:

كان الشعب الأويغوري أسوة لبقية القبائل التركية في المعرفة والعلم، كما كان في اختراع الثقافة الجاذبة والاهتمام بالتعليم، وكذلك في مبادرة القبول للإسلام كأول. وكانت مدينة كاشغر العريقة تعرف كأهم مراكز الثقافة والتعليم الهامة بين عام 840-1212 لجميع العالم التركي والإسلامي في أيام السلالات القرة خانية؛ وأصبحت

(1) وهذا يعتبر من أبرز الحركات البلشفية في تمزيق شعوب تركستان الكبرى. وبعبارة أخرى اصطلحوا "آسيا الوسطى" للجغرافيا، لتكريس سيطرتها على تلك الأراضي الشاسعة، واخترعوا قوميات متفرقة من داخل القومية التركية هناك. ولمزيد من التفاصيل ينظر كتاب تاريخ تركستان الشرقية للأستاذ محمد أمين بوغرى.

لهجتهم التركية معتمدة في التعليم والتدريس في المدارس لبقية القبائل التركية. أو بتعبير الأستاذ آلبتكن "كان الإقليم "مهد طلاب العلوم وكعبة العلماء".[1]

من المعروف أن الصين أقيمت كدولة تتبنى المبادئ الشيوعية تستهدف محو خصوصيات الشعوب والفوارق الثقافية والمميزات في طبقات المجتمع، من ضمنها لغات الأقليات؛ فقد استمرت في سياستها لاستيعاب لغات الشعوب الأقلية، خاصة في إقليم تركستان الشرقية، عبر تحريف أسماء الأعلام والأشخاص والمدن وغيرها، واتخاذها الشكل واللفظ الصيني، حتى أصبح الأجانب يتعاملون مع هؤلاء الشعوب المسلمة على أنها أسماء صينية، ويضطر التركستاني إلى استعمالها بأشكالها المحرفة ما دامت في الوثائق الرسمية؛ فمثلا: اسمي ولقبي الأصل: محمد أمين نور محمد، وهو يكتب في الوثائق الرسمية باللغة الصينية ب"ماي ماي تي من نو ئر ماي تي" (麦麦提明 努尔麦麦提)، ويمكن قياس بقية الأسماء عليه. بالإضافة إلى إلغاء اتخاذ اللقب أو التخصص في البيانات الشخصية.

والأسلوب الثاني هو فرض الكلمات الصينية في الاستعمال اليومي للشعوب، حتى أن الفرد إذا استمع لأحد المتحدثين الأويغور، وخاصة في المدن الشمالية المتطورة كأورومجي وكورلا يكاد لا يفهمه لكثرة مفرداتها الصينية.[2] وبهذا ضاعت الكثير من لغات الأقليات المسلمة في الإقليم، وتم تلقيحها باللغة الصينية في استعمال المفردات الصينية، بسياسات ممنهجة خاصة بلغات الأقليات، بعنوان "سياسة الدولة اللغوية"، لتنحية تلك اللغات عن المجتمع الصيني العام، وكما أسست لجنة خاصة للغات الأقلية في حكومات الإقليم يرأسها الحزب الشيوعي في الحكومة المركزية، وتمهيدا لطرق إمحائها واستيعابها باللغة الهان الصينية الأغلبية.[3]

---

(1) آلبتكن، عيسى يوسف، قضية تركستان الشرقية، دار تكلماكان الأويغورية.

(2) ينظر آلبتكن عيسى يوسف، قضية تركستان الشرقية، ص 137.

(3) سياسة تخص بتعديل اللغات لجميع الشعوب الشينية، وخاصة للأقليات والأقاليم النائية، كتركستان الشرقية وإقليم التبت وغيرها.

تأثير الشيوعية في الدين الإسلامي (تدخلها):

قد لوحظ أن شعوب تركستان الشرقية فقدت الكثير من معالم الإسلام منذ الاحتلال، في مقابل القمع والضرب الذي نفذ على هويتهم، ومع ذلك قد نلاحظ تمسّكهم بالدين وكفاحهم من أجله أقوى بكثير بالنسبة لبقية مسلمي آسيا الوسطى من ناحية الفكر الإسلامي السليم والعقيدة. وسبب ذلك ربما كان بفكرة الخلافة الجامعة التي يمثلها السلطان عبد الحميد الثاني (1842-1918)، وتأثرهم بالحركات الإصلاحية والتجديدية التي يقودها أمثال الشيخ إسماعيل الغسفرالي وجمال الدين الأفغاني (1838-1897) ومحمد عبده (1849-1905) ومحمد رشيد رضا (1865-1935) في مطلع القرن الماضي. كما تدل عليه ملامح ثورات الشعوب التركستانية ضد الاستعمار الصيني الروسي وقيام جمهوريتي تركستان الشرقية في عامي 1933 و1944. وبعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد إعلان قيام دولة الصين الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي؛ بدأت كل من الصين وروسيا الهجوم لإجحاف الفكرة الإسلامية بشكل عام حتى اليوم.

أما واقع الإسلام الحالي يؤلم كل ضمير إنساني؛ إذ كاد يضمحل من حياة الشعوب عبر حملات مستمرة على هوية الشعوب الدينية، واضمحل بتأثير من تلك الحملات الإعلامية الحمراء الشرسة، والحرب الفكرية نحو المعالم الإسلامية وأيديولوجيتها لإسراع استئصال الشعوب المسلمة جذرياً.

تأثير الصين في المظاهر والإعمار المدني والفنون الثقافية الأهلية

يُعد شعب تركستان الشرقية، خاصة أتراك الأويغور أغنى شعوب آسيا الوسطى في تلون المظاهر الحياتية ومهارة المعمار وبقية الفنون الثقافية، فكان لباسهم الرجالي والنسائي يُصدّر في الصيف والشتاء إلى شعوب آسيا الوسطى، ومازال القماش الأطلسي الحريري والطاقيات الرجالية يمثل شهرتهم منذ زمن بعيد. وقد تدخلت السلطات الصينية في هذه الثقافة، ومنعت معظمها، ومن ثم ضاع الكثير منها في السنوات الأخيرة. قد تبرز هذه الإبادة الثقافية بالعناوين الآتية:

انهيار ثقافة اللباس: بحظر السلطات الصينية ارتياد الحجاب والتنورة والعباءة للنساء، وتربية اللحى والشوارب للرجال بتهديد بالسجن والجزاء المالي- لوحظ

أنهم فقدوا كثيرا من تلكم الثقافة الغنية في الأخير، مثل ارتداء الرجال القبعة والرداع والقميص وغيرها مما كان يلبسه الرجال، والعباءة وخمار الحشمة وارتداء القميص الطويل وغيرها للنساء.

انهيار ثقافة المعمار: قامت فروع وزارة الإسكان والأراضي بمنع تطوير المظاهر الثقافية في المعمار الأهلي والإنشاءات وأزياء سكنات البيوت، في ضمن "سياسة التصيين"، كما هدمت كثيرا من المعالم الأثرية والتاريخية والدينية أو ما يعادل لحضارة وثقافة لشعب تركستان الشرقية منذ حروبها الاحتلالية في الإقليم. كما تم تدمير حصون المدن الأثرية والآثار التاريخية، والتي هي مُعلمة أنها تدل على المعالم الإسلامية، وحتى أدت السياسية إلى هدم المنارات والمآذن وبوابات المساجد في جميع مدن تركستان الشرقية.

استوعبت هذه الحملة –في الفترة الأخيرة- محو معظم ما تخص للشعب، من طراز المعمار البنائي إلى الفراش في غرفة النوم. ومن منع إعمار المساجد وترميم مآذنها وبوّاباتها وتزيينها بفنون النقوش التاريخية والإسلامية إلى أزياء بيوت الشعب، وإعادة بنائها بعد التدمير الإجباري والهدم.[1]

الخلاصة: اضمحلت مظاهر هوية تركستان الشرقية في الآونة الأخيرة بتأثير من تلكم الحملات الإبادية الجماعية؛ وانقرضت كثيرة من الحرف اليدوية اللطيفة التي تبهر العقول وتحتل الأسواق قبل الاكتشافات التكنولوجيات. وخسرت آثارها الحضارية والتاريخية والثقافية، وحتى تقاليد الشعوب، من عناصر هذه الهوية الإسلامية، من لغة ودين ومعالم تاريخية وحضارية وفنون ثقافية، وحتى تأثرت منها المذاهب العقدية والفقهية التي حافظت عليها الشعوب منذ قرون بعيدة. وأدّى هذا إلى الفوضى والاختلاط، أو كسلاح في تطبيع المنحرفين مع المستعمرين، أو لعدم الإمكانيات للحصول على الكتب والمراجع الدينية والتاريخية.

---

(1) إلا أن الشعب حُظِي باستعادة وإحياء بعض المعالم الحضارية والتقليدية التي تمثلهم ثقافتهم الإسلامية، خاصةً في فترة الانفتاح الصيني، مابين 1980-1990. وأما الآن هدمت تلكم المساجد والقبعات وغيرها منذ صعود الرئيس الحالي شي جنبيغ، سنذكر تفصيله في المطلب التالي فيمت يتعلق بالمساجد.

ثانياً: التضييق على المساجد ومراكز الدين العلمية في تركستان الشرقية

بعد أن وقع المسلمون في التفكك والتراجع والانكماش من حيث الجغرافيا في العالم الإسلامي لعبت المساجد والمدارس الدينية دورها في حفظ هوية الشعوب المسلمة كالحصن الرصين، كما لعبت دور المحرك الأساسي في نشر الثقافة الصحيحة وإنجاب الصحوات الإسلامية في حين تمنعها الحكومات الاستبدادية الجدد، والحركات الشيوعية الروسية والصينية من أن يكتسب الدين نفوذاً ومكانةً لدى الشعوب.

من المعروف أن مساجد تركستان الشرقية ومدارسها الدينية تمثل لهوية الشعوب الإسلامية فيها، وهي لعبت دورا كبيرا في حفظ تلكم الهويات المستهدفة من قبل الصين. كما لعبت دورها في توعيتهم دينيا واجتماعيا وسياسيا عبر تاريخهم الطويلة، وكما أنها رموز لمعنوياتهم؛ إذ هي شعار وعلامات لمظاهر تبرزهم كمجموعة إسلامية، وخاصة بعدما تعرضوا للاستعمار الأجنبي، من الصين والروس. فالصين منذ أن احتلّت تركستان الشرقية قامت بهجمات متتابعة، تتجه نحو المعالم الدينية من المساجد والمدارس وصادرت الأوقاف كلها، التي تستند عليها المساجد والمدارس والمكتبات الخاصة بالدين الإسلامي.

كما هو من المعلوم أن حرب الصين الشرسة على الإسلام لا تقاس على أية حرب أيديولوجية أو ضربة علنية على المبادئ والقيم؛ حيث إنها أدركت أن فكر الإسلام الجامع وقيمه الاقتصادية أكبر عقبة أمام غرس القيم الشيوعية، ومن ثم لم تكتف بمنع طقوسه وشعائره وإزهاق مكانته في المجتمع فقط، بل حاربته فكرياً ونفسياً، جهرا وجهاراً. وهو معروف من شعاراتها ب "أن الدين أفيون الشعوب". كما كانت تتخذ حملات متتابعة بتنويع سياساتها نحوه، ومنعته منعاً باتاً مرة، واستغلت منه في تنظيم المجتمع تارة أخرى، باستغلال من مكانة المساجد والمدارس الدينية والتي ستذكر فيما بعد.

كذلك لعبت هذه المساجد والمدارس دورا كبيرا في تماسك المجتمع كبديل عن أولئك النخب الذين قضت عليهم السلطات الشيوعية بالإعدام أو الاعتقال في فترات متعددة (سنتكلم عنهم)، وحاولت استئصال نفوذهم من الحياة الاجتماعية

في ريادة الشعب في الفكر ورأي العام المجتمعي وتطوير الثقافات الخاصة بالشعوب بعد سيطرتها على تركستان الشرقية. ويتضح الموضوع بالنقاط التالية:

المراحل التي مرت بها مساجد تركستان الشرقية:

كانت المباني الأثرية لأوقاف المدارس التي كانت تشكّل في عهده الأول خمس الأراضي الزراعية في عهد الس لطان هارون بوغرا في القرنين العاشر والحادي عشر؛ على رأس هجوم السلطات الشيوعية على آثار الحضارة الإسلامية في الإقليم،".[1] ومن ثم بدأت تقضى على كافة المؤسسات التعليمية والأوقاف والأنظمة التعليمية التراثية الأخرى، ومن ضمنها الجوامع والمساجد. كما فعله الحزب الوطني الصيني بالمدارس التي أسسها وطوّرها علماء حركة التجديد والتنوير من أواخر القرن التاسع عشر،[2] بالإحراق والهدم والتدمير؛ وإخراب المدارس الدينية التراثية ومكاتبها وإحراق مخطوطاتها في أنحاء البلاد.

وأما بعد أن سيطرت السلطات الشيوعية على الإقليم هدمت معظم المساجد والجوامع والمدارس، واستخدمت المتبقّية منها كمعسكرات الجيوش والدوائر الحكومية وقاعة المحاضرات للحزب الشيوعي. خاصة في فترة الانغلاق الصيني ما بين 1949 إلى 1978، وهي التي يُسمّيها السياسيون بعهد "الكوارث الإنسانية الصينية"، كما تستخدمها منذ عام 2014 كمراكز التثقيف السياسي.

وبعد التحول السياسي الصيني في بداية الثمانينات من القرن الماضي انتهز المسلمون الأويغور الذين انتظروا بفارغ الصبر فرصتهم لبناء واستعادة مساجدهم، واستفادة من سياسة الانفتاح الخارجي تفتح المجتمع التركستاني إلى العلوم وتبادل الثقافات بين الشعوب المجاورة شيئا فشيئا؛ حيث عمل المسلمون على بناء مساجد جديدة، وترميم آلاف المساجد المدمرة التي خلفتها الثورة الثقافي الصينية باجتهاد

---

(1) علي البار، محمد، نظرة موجزة لإسهام تركستان الشرقية في التاريخ الإسلامي، ص 5، مخطوط بدون تاريخ ومطبعة.

(2) كالشيخ إسماعيل الغسفرالي (1851-1914) وعبد القادر دامولا (1862-1924).

بالغ من الشعب، بجمع التبرعات المالية والمشاركة العملية، في إطار ما يسمح لهم في القوانين أو عن طريق الرشوة المالية لأعضاء الحزب الشيوعي على غرار سياسات السلطات في فترة وجيزة.[1]

ثم تدرجت السلطات تقلّص أدوار الأئمة المنخرطين معها في المساجد بمنع النشاطات الدعوية والإفتاء فيها، كأنشطة التبليغ وتدريس الطلاب والنشاطات الأخرى سوى الصلوات الخمس، وتمت تنحية من له منهم تأثير في المجتمع من خلال المنابر. وقامت لجنة الشؤون الدينية بتطبيق هذه الإجراءات السياسية في المجتمع في هذه الفترة.

أما بعد تولى الرئيس الصيني شي جين بينغ السلطة عام 2012 شدّد على جميع الدوائر الحكومية والمؤسسات الدينية، منها المساجد والجمعيات الإسلامية وممثلو الشؤون الدينية من العلماء في أنحاء الإقليم، وأعلن سياسة "تصيين الإسلام في إطار المبادئ الشيوعية" وتقصي أدوار تلكم المساجد في المجتمع. ووضع لتنفيذها سياسةً جبارةً سماها "مكافحة التطرف" و"الضرب القوي"، وشرّع لها استخدام القوة الغليظة وسلطة مباشرة،[2] وجهر بـ"أن مرحلة التدرّج السياسي نحو الأيديولوجيات الأخرى غير الشيوعية الاشتراكية قد انتهت".[3] فعلى إثرها بدأت الدوائر الحكومية بهدم المساجد المركزية في القرى والمدن تحت مسمى "تشطيب المساجد"، وقامت بمحاكمة كل من ساهم في بناء مسجد أو عاون في ترميمه ماليا، وتم القبض عليه والحكم بالسجن، أو اعتقاله في معسكرات إعادة التأهيل السياسي التي أسستها السلطات منذ عام 2014.

---

(1) عمر قانات، تدمير المساجد: محاولة الصين البغيضة للقضاء على هوية الأويغور، تركستان تايمز، تاريخ الزيارة 24 يناير 2020. http://turkistantimes.com/ar/news-11697.html

(2) حملة بدأت بها من عام 2013، تستهدف إنهاء المظاهر الإسلامية والأيديولوجات الدينية.

(3) يقصد به الإسلام وبقية الأديان.

ظواهر هدم الجوامع والمساجد في تركستان الشرقية:

من بداية العام 2001 بدأت السلطات الشيوعية بسياسة سمتها بتشطيب المساجد الزائدة (المزعومة)" في القرى والريف، بمعنى؛ تحدد مسافة معينة لموقع مسجد، إذا كان أقرب من تلك المسافة المحددة يهدم بدون أي نزاع. ثم أغلقت المساجد العامرة التي تقع في حي مكثف بالسكان، بادعاء أنها قريبة بمدرسة أو مكاتب حكومية أو المباني الحكومية، وهدمتها مباشرة بشكل فظيع، أو غيرتها إلى المراكز التثقيفية والمكاتب الحكومية أو استخدمتها كقاعة للمؤتمرات أو المعسكرات؛ بحيث تبرر سياستها بأن طلاب المدارس والموظفين في دوائر الحكومة يتأثرون من المظاهر الإسلامية وتحركات الجماعة المصلين كالذهاب والإياب إليها.

وعلى سبيل المثال: ما أثبته موقع إذاعة آسيا الحرة: بأن "لفت تصريحات مسؤول حكومي في مدينة خوتان الصينية تفيد بأن عام 2017 وحده شهد بعينه هَدْم حوالي 200 مسجد في هذه المدينة (خوتان) وحدها، وأن هناك قرارا رسمياً بهدم أكثر من 500 مسجد آخر في 2018".[1]

ولصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة والإحصاء لتلك المساجد المهدومة؛ قد يمكن قياس عدد مساجد مدينة خوتان المهدومة بمساجد المدن الأخرى في العدد والإحصاء. بمعنى أن عدد المساجد في تركستان الشرقية 24 ألف (24000) مسجد، وأما ولاية خوتان هي واحدة من 17 ولاية للإقليم.[2]

ومثال آخر: ما أفاده الموقع السابق أنه "إحصاءات موثقة لهدم مساجد في توقوزاق التابعة لولاية كاشغر كان فيها 86 مسجدا، وتمّ الهدم منها 57 مسجدا"،

---

(1) عمر قانات، تدمير المساجد: محاولة الصين البغيضة للقضاء على هوية الأويغور، تركستان تايمز، تاريخ الزيارة 24 يناير 2020. http://turkistantimes.com/ar/news-11697.html

(2) حسب إعلان السلطات الصينية للدول العربية أن عدد المساجد في الإقليم (شينجيانغ) يزيد عن ثمانية وعشرين مسجدا، ينظر "حملة هدم المساجد في تركستان الشرقية"، تركستان تايمز. الرابط: http://turkistantimes.com/m/news-1184.html

وهي إحدى محافظات كاشغر اثنتي عشر. ومن ثم يمكن القياس على هذا العدد على بقية المدن والولايات.[1]

واقع المساجد المتبقية حالياً وأثرها في المجتمع التركستاني

في السنوات الأخيرة تقصيت المساجد عن دورها التي كانت تلعبها في نشر العلوم والمعارف والثقافة الإسلامية، ولتعلِّم الشعب المسلم الحلم والأناة، والرفق مع الآخرين، والبعد عن القسوة والشدة، وتساهم في مواجه الجهل والأمية للمجتمع لدى شعوب تركستان الشرقية؛ كما أنهت السلطات الصينية دورها في اجتماع المسلمين لحاجاتهم غير أداء الصلوات الخمس، وأصبحت عمارات جوفاء بدون رواد وزوار، وأزيلت مناراتها وبواباتها الفاخرة التي كانت سابقاً.

قد ازدادت هذه التضييقيات الصينية على مساجد تركستان الشرقية مرحلة ومرحلة، حتى أن أشعل الرئيس الحالي شي جنبيغ النيران على الإسلام ومعالمه ومنع أداء طقوسه، وأصدر قرارات حاسمة في تقصّي أدواره من المجتمع بشكل عام، وأمر دوائر السلطات المحلية بتغيير المساجد المتبقية بأجواء تمثل الشيوعية، مظهراً وقابلاً، فنفذتها السلطات المحلية في الإقليم، بتبديلها إلى مراكز التثقيف السياسي ومعسكرات ترسيخ الفكرة الشيوعية.

وفي ظل هذه الإجراءات خسرت المساجد الكثير من مظاهرها وزخارفها ومكاتبها، كما خسرت من أنشطتها الدينية المعهودة. ومن هذه الخسارة اختصارا:

الخسائر الظاهرية تخص لمظاهر المساجد:

أ- منع تأسيس الجوامع والمساجد من جديد: وذلك بقرار السلطات المحلية وأمرها لكل لجان الشؤون الدينية في المدن والأرياف. ومعنى هذا: إذا

---

(1) المرجع السابق. محافظة توقوزاق تتبع لولاية كاشغر، وفي تركستان الشرقية 84 محافظة من أمثال توقوزاق. وهناك بحث موثق وتقرير دقيق للباحث الأويغوري بهرام سنطاش في

انهدم أي جامع أو مسجد بسبب آفات بيئية أو بظروف طارئة لا يجدد بتاتاً، ولا يصلح ما تضرر إلا برقابة السلطات المركزية مباشرة.[1]

ب- نقلت معظم المساجد إلى أماكن نائية في القُرى والأرياف، بسياسة إبعاد المساجد عن المرئي والمنظر للناس. والواقع الحالي إن معظم المساجد تقع عند مقابر أو أوساط مزارع تبعد مواقعها عن البيوت السكنية للشعوب.

ت- أزيلت علامات الهلال التي تمثل الإسلام من رؤوس المنارات وجدران المساجد. وهدمت منارات المآذن والقباب على المساجد وبواباتها، بزعم أنها تخالف تقاليد الصين الشيوعية وشعب الهان الملحدين.

ث- مُحيت الزخارف والنقوش الإسلامية من جدران المساجد، وطمست الآيات الكريمة والأحاديث والأذكار والأدعية منها التي كانت في جدرانها أو سقوفها وأركانها، أو على البوابات والمآذن، وعلق العلم الأحمر للحزب الشيوعي على المحراب والمنابر والمآذن.

ج- أزيلت المكتبات الدينية فيها، وحظرت الكتب فيها بشكل عام. وكان سابقاً لكل جامع ومسجد مكتبةٌ خاصة، توجد فيها مصاحف مترجمة وبعض الكتب الفقهية البسيطة، التي لا يستغنى عنها عادةً في حياة المسلمين في عبادتهم ومعرفتهم في الدين، فصادرتها السلطات بشكل عام ومنعتها.

ح- حُظِرَ استخدام الآليات التقنية في المساجد: كاتخاذ مكبرات الأصوات في الصَلوات والتقويم الإلكتروني وغيرها.

خسائر الأنشطة والطقوس الدينيّة:

أ- حُظِرَ إسماع الأذان إلى الناس عند أوقات الصلوات خارج المسجد؛ إذ يؤذن للصلاة في داخل المساجد، ويمنع الأذان في المآذن، بتبرير أن يؤثر صوت الأذان في أذهان الطلاب والموظفين في الدوائر الحكومية وغيرهم.

---

(1) (قرار / قانون صادر من لجان الشؤون الدينية لولاية خوتن، مادة 9. عام 1996). "خوتەن دىن ئىشلار ئىدارىسى دىن باشقۇرۇش كومىتېتى مەخسۇس قارارى، 9- ماددىسى، 1996 يىلى".

ب- أُلغيَ برنامج تدريب نُوّاب الأئمة والخطباء: وكان يسمح له سابقا لكلّ إمامٍ في الجوامع المركزية تربية ثلاثة تلاميذ من الشباب في الإمامة والأذان وإلقاء الخطاب للجماعة، ولكي ينوبوا عن الأئمة والخطباء في الإمامة والخطبة في المستقبل.

ت- حُرم أئمة المساجد من حقّ إصدار الفتاوى في شؤون الناس وحلّ نزاعاتهم في المجتمع، وفرض الرجوع إلى الحكومة وليس إلى العلماء، وتنحي دورهم ونفوذهم عند المسلمين.

واقع المدارس والمعاهد الدينية في الإقليم:

كما أشرنا سابقا إلى أن السلطات الشيوعية خرّبت المدارس الدينية عند احتلالها لتركستان الشرقية إلى أن ينتهي عهد ماو تسي تونج (1893-1976)، وأنهت المدارس الدينية بشكل حاسم، ولكنها سمحت للشعب بإنشاء معهد إسلامي صغير للعلوم الإسلامية لإقليم تركستان الشرقية، وذلك في عام 1987 في مدينة أورومجي عاصمة البلاد، بمساعدات مالية قدمها البنك الإسلامي للتنمية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى جانب مبالغ وتبرعات من المواطنين، لهدف إعداد كوادر دينية في علوم الدين ذوي مؤهلات علمية معادلة للمؤهلات الجامعية، وأن تكون مدة دراستهم فيه خمس سنوات، ويستقبل حوالي أربعين طالبا في كل سنتين دفعة واحدة فقط.[1]

دور المعهد -حسب ما أعلنه موقع الشؤون الدينية الصيني وجريدة الشعب الصينية العربية- أنه منذ تأسيسه حتى نهاية سنة 2004 تخرج منه 276 طالبا، منهم 213 يعملون حاليا أئمة في مساجد مختلفة".[2] وفي الحقيقة إن خلف هذه

---

(1) جريدة الشعب الصينية، "المسلمون في شينجيانغ: تاريخهم وعقيدتهم وحياتهم"، 3 سبتمبر 2010، تاريخ الزيارة: 6 فبراير 2020.

http://arabic.people.com.cn/100639/100640/7127840.html

(2) المرجع السابق.

الأرقام تستغل السلطات من هذه المؤسسة الدينية في الدعاية السياسية والعلاقات الدبلوماسية للدول الإسلامية فقط.

واستغلت السلطات منه في تبرير إغلاق بقية المداريس الأهلية ومراكز تحفيظ القرآن التي ظهرت بعد الانفراج السياسي في عهد الانفتاح الخارجي، بدعوى أن الحكومة تنظم المدارس وتنسقها بنظام التعليم الرسمي على مناهج ومبادئ الحزب الشيوعي. رغم أنها خصّت بنداً في دستورها في "أن كل فرد له حرية المعتقدات الدينية، يتمتع المواطن بحرية في دينه"، ومشيرا إلى "أن تطبيق الإسلام هنا تتفق مع المبادئ الاشتراكية والشيوعية في الصين".

وإذا ركّزنا في عدد المتخرّجين من هذا المعهد بهذا القدر الضئيل الافتراضي يبرز مستوى هؤلاء الشعوب المسلمة التي يزيد عددهم عشرين مليونا مسلما في هذا الإقليم، فيه 24 ألف مسجد وجامع، وفضلاً عن أن المتخرجين يُوظّفون في الدوائر الحكومية في لجان الشؤونَ الدينية أو الجمعيات الإسلامية لصالح السلطات الشيوعية، ولا يسمح لهم بالدعوة والأنشطة الدينية، وليس لصالح المجتمع المسلم.

وأما التعاليم السرّية استمرت بشكل سري شبه عدم في المدن الجنوبية، تحت ظروف قاسية ورقابة حديدية خطيرة على الأساتذة وطلاب العلم، وهم نسبة ضئيلة لا يمثل واحدا من المائة، يقدمون للمخاطر الوخيمة على حياتهم وأسَرهم وأقربائهم، من سجن ومصادرة أموال.

ثالثاً: التضييق على العلماء والمثقفين

من المعروف أن شعب تركستان الشرقية بعد فقده حكومته تفرد علماء الشريعة في ساحة تنوير الشعوب المسلمة ومواجهة الجهل والأمية. وفي ظل غياب الجو التعليمي لهم ساهموا في تطوير الأدب والشعر واللغات والتوعية للشعوب، بمدارستهم أو مواعظهم لهم فيما تمكنوا، وقد ساهموا في ترسيخ العلوم الأخرى مثل الرياضيات والتاريخ والجغرافيا وغيرها، واقفين مع المثقفين جنبا إلى جنب في إحياء الأدب واللغة، وإحياء التاريخ والثقافة إلى أن تعرض الشعبَ استعمارَ الصين الشيوعية.

وبعد احتلال الصين الشيوعية حاولت تمزيق المجتمع بالتفريق بين الركن النخبوي الذي يقود المجتمع التركستاني، فكرياً ومعنوياً؛ فحاول إلى نشر شذور الفتنة والتباغض بين أصحاب المعرفة، ولإضعاف تأثيرهم لدى الشعوب المسلمة، ومن ثم وظّف بعض المثقفين المطبّعين في الدوائر الحكومية وأنظمة التعاليم الحكومية لتطبيع اللغات الأهلية والكتب الدراسية في المدارس والجامعات مع سياستها، في مقابل رواتب رمزية ضئيلة، أو بتهديد بالغ على حياتهم وأسرهم. وكما عاملت مع بقيتهم بمعاملة الخونة للوطن وكمسممي الشعب ومنبع للتخلف.

ومن الجدير تأكيده أن تحركات السلطات الشيوعية تجاه أفكار الشعوب واحتكارها في الفكرة اللادينية (الإلحادية) ومبادئها الشيوعية، بالتدخل الشامل في جميع الأنشطة الدينية، وحربها الأيديولوجية عليها، عبر استخدامها بما تملكه من كل وسائل القوى القاسية، والإعلامية، وتشويهها بالهجاء وتحقيرها.

أما سعي السلطات الصينية إلى صياغة الإسلام بالصبغة الصينية، وإعادة تفسير القرآن الكريم والكتب الدينية وفقا للأيديولوجيات الشيوعية، وبما يروج النظام الاشتراكي الشيوعي، ويقدسه؛ هذه من الظواهر السياسية الجديدة كانت تخفيها منذ سبعة عقود من الاحتلال، وأظهرتها متغطرسة حينما تقوّت في السنوات الأخيرة.

وتبرز هذه التضييقيات السياسية على العلماء وأصحاب المعرفة بالطريقتين الرئيسيتين التاليتين:

سياسة إذلال العلماء الشرعيين:

رغم استغلال السلطات الشيوعية لمكانة العلماء في قلوب الشعوب، استخدمت أسلوب السخرية منهم وتحقيرهم في وجه الشعوب، بإجبارهم على الرقص الصيني أمام الجماهير، وبإعلانها أنهم كوادر حكومية أو رجال دين، أو ما يشابه بما يُنقصهم ويُحقرهم. ولا يوجد لهم أي قدر في المجتمع، سوى الإمامة للصلوات

والصلاة على الجنائز، ولاستغلالهم في إعلام برامج الحزب الشيوعي. بالإضافة إلى أنهم سلبوا من حق إصدار الفتاوى والوعظ بحظر من جهة الحكومة رسمياً.[1]

وتم تعيين الجهلاء أئمة وخطباء بدلاً منهم في المساجد، حتى معظمهم أميون لا يعرفون الكتابة والقراءة، ويجبرون على إعلام السياسة الشيوعية، ولترى أنها من روح الإسلام، أو يوافق مع الإسلام ومبادئ المسلمين. وتم إجبارهم على الرقص الصيني الجماعي والفعاليات الثقافية التي تعقدها السلطات المحلية لتعويد الشعب على مخالفة الإسلام.

كما أعدمت السلطات الشيوعية الكثير من العلماء عبر تنفيذ سياسة الاعتقال والخطف في معسكرات التثقيف السياسي"، بعد إذلالهم وتحقيرهم وتعذيبهم الجسدي والروحي أمام جماهير الشعوب. فضلا عن ذريعة نشر الخوف والمهابة للحكومة في قلوب المسلمين بهذه القسوة والشناعة.

وبالإضافة إلى أنهم حظروا من استعمال المصطلحات الدينية، كالحلال والحرام، والحديث عن مبادئ الإسلام في حياة الشعوب المسلمة. كما مُنعوا عن الاجتماع على أي نشاط ديني، كحضور الميّت للصلاة عليه، أو للتعزية والدعاء، والحضور الجماعي عند خطبة النكاح والعقد، وإنما تعقدها الحكومة بنفسها. وكما مُنعوا من تعليم الأطفال قراءة القرآن الكريم وأداء الصلاة، وغيرها من الأنشطة الدينية والطقوس الإسلامية في أُسَرِهم.

وقد عينت السلطات الشيوعية عليهم عيوناً خاصين بهم يراقبونهم في جميع أنشطتهم ليلا ونهارا، ويجبرون على التوقيع في الورقات اللامتناهية التي متى جاءتهم أوامر شيوعية هم مطاوعون لها بكل الإذعان. وهناك عيون آخرون يراقبون المسلمين طوال الزمن، يسجّلون سجيتهم وطبائعهم، ورؤيتهم ومستواهم

---

(1) ينظر: ئابدۇلكهەكم باقى ئىلتەرىش، تۈركستان قوللانمسى، 96 بەت، تۈركستان ۋەقپى، 1999 يىل، ئىستانبول.

في الدين، ومن ثم من المحال أن يوجد أحد يجرأ تعليم أولادهم الدين الإسلامي، خاصة في الآونة الأخيرة.

وفي ظل سياسة "تسييس الدين الإسلامي" للسلطات الصينية قامت بإبعاد دَور الدُور في الشؤون الأسرية والاجتماعية للشعوب المسلمة، بوضع القانون الرسمي فيه منذ 2001، والتي سمتها ب"قوانين الصين الخمسة للدين"؛ حيث يُعبّر البند: أن "لا يسمح للدين التدخلُ في خمسة أشياء:[1]

أ- النكاح: لا يتدخل أي شخص في شؤون النكاح، والكل يخضع لقانون النكاح الصيني.
ب- الطلاق: لا حق لرجال الدين في تفريق وجمع بين زوجين باسم الطلاق.
ت- الميراث: الميراث يوزع لكل الوارثين بنظام القانون الميراث الصيني، فمن ادعى نظم الميراث الإسلامي يعاقب بالسجن والمصادرة لأمواله بتهمة التطرّف الديني.
ث- قانون تحديد النسل: منع الولادة للنساء بحيث لا صلاحية لأحد في الحديث عن قانون تحديد النسل، فمن خالفه من علماء أو رجال الدين يُعدّ إرهابياً.
ج- قانون التعليم الإجباري: كل مواطن صيني يلزم عليه تطبيع قانون التعليم الإجباري لأولاده، من الحضانة إلى الثانوية، فمن ثَم لا أحد يخالف عليه ولا يتحدث عن هذه التعاليم، والدولة لا تعرف التعليم الديني، بل تمنعه بشكل عام.

(1) 1996-يىلى 3- ئاينىڭ 19 - كۈنىدىكى كومپارتىيە 8 نۆۋەتلىك ئۇمۇمى يىغىن قارارنامىسى، 3 ماددىسى.

فمن ثم لا يستطيع أي واعظ أو إمامٍ أن يتحدث عن دائرة الأمور الخمس السابقة، بأي وسيلة، أو تحت أية ظروف، وإلا سيعاقب كمجرم سياسي بقسوة. [1]

وهناك شعارات أخرى يسمعها الشعب يوميا عبر الإذاعات ووسائل الإعلام، وهي صياغة الإسلام بما يوافق المبادئ الشيوعية، وذلك العمل يتحقق بترجمة القرآن والكتب الدينية حسب رؤية الأيديولوجية الشيوعية. وبالفعل تم ترجمة القرآن الكريم من جديد بإخراج بعض المصطلحات التي تشير إلى القوة والسلطة الدينية والحكم بالإسلام وغيرها، أو تغييرها إلى كلمات تشير إلى تطبيع الدين مع الشيوعية، كمثال على ذلك إخراج كلمة "الجهاد" وتغيير كلمة "الكافرين" إلى "غير المسلمين" ...الخ.

كما يلاحظ هذا من تصريحات يانگ فا مينگ 杨发明، (الرئيس العاشر للرابطة الإسلامية في الصين)، في الجلسة العامة للجمعية العامة في المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني الثالث عشر، 10 مارس 2018 في بكين، وألقى خطاباً يمكن وصفه بـ"تصيين الإسلام": " يجب تعليم القيم الاشتراكية الأساسية في المساجد؛ تلقين "درس الوطنية المسلمة" في المساجد فأصول اللياقة الدينية والثقافة الدينية والعمارة الدينية، كل هؤلاء يجب أن يجسدوا سمات صينية وأنماط صينية وأساليب صينية، والمجتمع الإسلامي سوف يرفض ويمنع التطرف الديني كأهم جزء من ممارساته، ويلفظ الشر، ويقتلع جذوره...". [2]

---

(1) قانون ترددده الوسائل الإعلامية يوميا ليل نهار، ويلصق على الجدران، والفانكارت واللوحات الإعلامية في أنحاء البلاد؛ حيث يشغل الشعب بالاجتماع المتسلسل لتوعيته بروح تلك القرارات الحاسمة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي كدستور إضافي.

(2) يانگ فا مينگ، الالتزام بنهج الإسلام الصيني في الصين في العاشر من مارس 2018، ألقى يانگ فا مينگ 杨发明، رئيس الرابطة الإسلامية في الصين، في الجلسة العامة للجمعية العامة في المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني الثالث عشر.

خلف تلك المعاملة للأئمة والعلماء لوائح دعاية أخرى لهم في الرقص الصيني الجماعي، وبما يُنقص من مكانة العلماء لتعتاد الشعوب عليه، وبالرغم من ذلك هناك تهم أخرى عليهم بأنهم مسببو الفقر والجهالة، عبر كتابات على الجدران والطرقات العامة بمرئي الناس، وبوسائل الإعلام الحكومية، كالتلفزيون والإذاعة والجرائد والمجلات والمنشورات الدورية وغيرها، مع ترويج حرية الاعتقاد اللادينية والإلحاد وترغيب الشعوب بالخروج من الدين، بمقابل منع أية نشاطه دينية.

قوانين خاصة لتعيين الأئمة والخطباء في المساجد يتحقق من قبل الحكومة، وليس من حق الجماعة والمصلين أن يختاروهم، وذلك تحت رقابة الشروط التي تضعها دوائر الحزب الشيوعي، منها:[1]

أ. أن يكون الإمام من يحب قيادة الحزب الشيوعي والنظام الاشتراكي، ويدافع عن المبادئ الشيوعية. ويعتقد أن الخوف الأساسي على أمن تركستان الشرقية هم الانفصاليون والإسلاميون.
ب. أن يراعي على كافة أوامر الحزب الشيوعي والسلطات المحلية في جميع تحركاته ونشاطاته في المساجد وخارجها، ويحمي الاتفاق والتعايش بين الصينيين المهاجرين والسكان المسلمين الأصليين.

ويعدّ الأئمة والخطباء كوادر حكومية غير الحزب؛ بمعنى أنهم موظفون يمثلون الحكومة أمام المواطنين المسلمين، ولا غير، ولا يستطيعون القيام بغير ما رسمها لهم الحزب الشيوعي.

كما أوضحنا في الفقرات السابقة من أن السلطات الشيوعية قضت على التعاليم الدينية والمدارس الدينية خارج إطار المبادئ الشيوعية أنحاء البلاد، إلا أن هناك نسبة ضئيلة خلف الأنظار مراقبة حديدة تؤدي دورها في مواجهة الجهل والأمية لأبناء الإقليم في المدارس الأهلية ومراكز تحفيز القرآن الكريم بشكل سرّي تام.

---

(1) ينظر خوتەن دىن ئىشلار ئىدارىسى مەخسۇس دىن باشقۇرۇش كومىتېتى قارارى، 9- ماددىسى، 1996 يىلى. ۋە 1996-يىلى 3- ئاينىڭ 19 - كۈنىدىكى كومپارتىيە 8 نۆۋەتلىك ئۈمۈمى يىغىن قارارنامىسى، 3 ماددىسى. (قانون لجان الشؤون الدينية لولاية خوتن، مادة 9. عام 1996).

كبت المثقفين وواقعهم الحالي:

اعتباراً من أبريل/ نيسان 2017 اتهم الحزب الشيوعي شعبَ تركستان الشرقية بدون استثناء بتهمة التطرف الديني والانفصالي، واحتجزت النخب المتميزة بالعلم والفكر في "معسكرات إعادة التعليم السياسية" في جميع أنحاء الإقليم، رغم أنهم عملوا لصالح الحكومة في استيعاب الشعوب بسياسات الحكومة، وهم من أعضاء الحزب الشيوعي، دون تقديم أية معلومات عنهم، وكما أنهم معروفون بالتطبيع والعمل مع الحكومة منذ الاحتلال إلى الوقت الراهن، لأنهم كانوا ينخرطون معها.

ومع صعوبة الحصول على المعلومات الموثوقة في إحصاء عدد المعتقلين المثقفين في تلكم المعسكرات السياسية؛ يشير الإحصاء غير الرسمي إلى أن عددهم يبلغ ثلاثة ملايين، على رأسهم العلماء والمثقفون والفنانون وأصحاب الثروات والمشروعات التجارية. على سبيل المثال: "تم سجن ما لا يقل عن 56 أستاذاً ومحاضراً وباحثاً من الأويغور من جامعة شينجيانغ (جامعة تركستان الشرقية)، محتجزون في "معسكرات إعادة التعليم".[1] مع أن معظم المعتقلين فيها هم الكوادر الحكومية وأعضاء الحزب الشيوعي في المناصب العالية نوعا ما، والجامعة تلك أنشأت في عام 1924، ولديها حالياً أكثر من 20,000 طالباً ملتحقون بها، وإذا كان حالهم في تلك الجامعة فماذا ينتظر عن بقية المثقفين والموظفين من جنس مسلمي الأويغور.

وفي إطار هذا التمييز العشوائي على هوياتهم وشخصياتهم جاءت التُهم عليهم بالتطرف والتجنيد للعنف. كما قال الباحث أدريان زينز:[2] "إن حوالي مليون ومائة ألف شخص معتقلون أو محتجزون في معسكرات إعادة التعليم، وهو ما يعادل

---

(1) إذاعة آسيا الحرة، الرابط: https://www.rfa.org/english/news/uyghur/professors-09182018151339.html.

(2) Adrian Zenz, “Wash Brains, Cleanse Hearts”: Evidence from Chinese Government Documents about the Nature and Extent of Xinjiang’s Extrajudicial Internment Campaign, November 24, 2019

10 إلى 11 في المائة من السكان المسلمين البالغين في المنطقة".[1] كما يلاحظ التحفظ التام على المثقفين الأويغور تحت رقابة صارمة في تركستان الشرقية (شينجيانغ)، ويمكن أن يواجهوا عقوبة قاسية لعدم التزامهم بسرد بكين حول كيفية استفادة سياسات الحكومة المركزية الصينية من الإقليم والأقليات المسلمة والعرقية فيه.

(1) وهو محاضر في أساليب البحث الاجتماعي في المدرسة الأوروبية للثقافة واللاهوت ومقرها في ألمانيا. وينظر المصر السابق.

المبحث الثاني: الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية

حافظ إقليم تركستان الشرقية منذ التاريخ البعيد على دوره الفعال في وصل الشرق إلى الغرب، وبموقعه الاستراتيجي في وسط الأورو-آسيا، ولعب دوراً عظيما في كونها ملتقى الحضارات، وأصبحت سوقاً مركزياً للتجارة العالمية في طريق الحرير العريق. فلذلك صار ميدان المنافسة للقوى الكبرى، كروسيا والصين والولاية المتحدة الأمريكية وتركيا والهند، وغيرها. كما كان تعرض لعدة حروب شرسة واستعمار واحتلال بين الإمبراطوريات الكبرى والاستيلاء عليه، ومن ثمّ لم يزل يفقد الاستقرار والأمن والسلام، والرفاه والتقدم والتطور.

كذلك استمر الصراع الاقتصادي في الإقليم كاستمرار الصراع الأيديولوجي والحروب الدينية بين الإسلام والشعب المسلم فيه وبين القوات الاستعمارية الصينية التي تتبنى الاشتراكية الشيوعية والماركسية اللينينية، وبنسختها الماوية، والتي أظهرها شي جن بينغ لجمهورية الصين اليوم؛ فمن ثم لم يكن فيه أمن ولا استقرار، وتفشى فيه الجهل والخرافات الدينية، فضلاً عن تدمير الحضارات التي أقامها السابقون، وإهراق الدماء ونهب الممتلكات، والاستبداد والجور والظلم والإرهاب الدولي والاضطهاد المستمر على مسلمي الأويغور.

كما حدث الاختلال العريض في توازن مجتمع تركستان الشرقية والقيم المتداولة للشعوب بسيطرة الصين على الإقليم، وأدت معاملة القوات الصينية بالعنصرية للأقليات المسلمة ومفاضلة العرق للقومية الهان على القوميات الأخرى في الإقليم، ومحاولتها إلى تحويل هوية الشعوب الأقلية وتذويبها في قالب الشيوعية التي ينفذها قادة الحزب الشيوعي بقوة؛ إلى ظهور كثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية فيه والمشاكل الإنسانية، وإلى مواظبة الصراع المرير بين الطرفين على مدى سبعين عاماً بشكل مستمر. كما لا يزال تواصل ذلك الأسلوب

الشنيع من استيعاب القوميات العرقية والأقليات والحرب على الإسلام وأهله بشكل مروّع، من قتل وتشريد وتدمير مدن عامرة وغير ذلك من الوسائل.

ففي الآونة الأخيرة تنبه المجتمع الدولي بتصاعد التوترات المتزايدة بتقنيات الاضطهادات الصينية والقمع وبأنواع الإبادة الجماعية في وضع الإقليم، وبدأ يبحث عن طرق يمكن من خلالها إيجاد الحلول الأنسب للشعب والسلطات الصينية.

أولاً: الأوضاع الأمنية في تركستان الشرقية

من الواضح أن الوضع في تركستان الشرقية متوتر للغاية منذ احتلال الصين له، ولكنه يتبادر إلى الذهن سؤال: حينما اندلعت الحركات الجهادية في أفغانستان التي تجاور الإقليم لوحظ وضع الأويغور أحسن حالا، من حيث الأمن والاستقرار، فلماذا كان هذا على عكس المنتظر؟؛ فأنا أرى أن صعود التوترات في أفغانستان المجاورة لتركستان الشرقية من بداية الثمانينات كانت في حين تتحول الصين فيه من الكوارث وأزمات الثورة الثقافية إلى انفتاح العالم، وإلى جلب الرأسمالية الغربية إليها بتوجيه من الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي وتكليفها للصين في التجارة العالمية؛ فاستجابت لدعوة ولاية المتحدة الأمريكية في مقابل كفالتها في استقرار الإقليم وأمنه؛ لأنه أصبح ميدانا مختارا لتأسيس شركاتها الأمريكية، طبعا مع تشييد الأجهزة الأمنية للحكومية في داخل المجتمع الأويغوري، فالشعب لم يكن له أي استعداد ورؤية ولا قوة في استفادة أو اقتناص الفرص.

بطبيعة الحال أن الصين تسيطر على وسائل الإعلام بمراقبة حديدية في الإقليم، حتى لا تنكشف خططها لاستئصال الإسلام -الذي هو في القائمة الأولى في ميزان الشيوعية الصينية- في الإقليم، وكما كانت تتسول وتتسوق قلقها أمام المجتمع الدولي من توترات أمنية في داخل الإقليم بتطرف الدين وتظهر أنها متضررة منه؛ فعلى دول الغرب الرأسمالية والولاية المتحدة أن تتضامن معها في ضبط المجتمع التركستاني، وإلى آخره. وفي الحقيقة تداوم في إجراءاتها السياسية بالغ القسوة والعنف على مسلمي الأويغور في إقليم تركستان الشرقية.

وأما الشعب التركستاني والأويغور منهم تحديداً استمر في رفضه للظلم والقمع وأنواع الإبادة الجماعية، والدفاع عن ثقافاته وهوياته في ظل تباكم الدول، وقاوم بالنضال المستمر حسب الإمكانيات، الصراعات المرئية أو غير المرئية في الإقليم إلى أن حدثت الإجراءات السياسية في السنوات الأخيرة. وبالفعل كانت هذه التوترات والأوضاع السيئة دأب عليها الحزب الشيوعي منذ أن سيطر على إقليم تركستان الشرقية (شينجانغ)، كما سبقته بها الإمبراطورية المانشورية والصين الوطنية.

وإذا نظرنا إلى زحف الصين إلى تركستان الشرقية متغطرسة عام 1949 بمساعدة الاتحاد السوفييتي وسيطرتها على الإقليم بإجبار التوقيع على استسلام القادة

التركستانيين والحزب الوطني الصيني؛[1] نلاحظ آسيا الوسطى -خاصة تركستان الشرقية- صارت مأدبة لهاتين القوتين –الاتحاد السوفييتي والصين- تنهب وتغتصب أنى تشاءا. فبدأت الصين جرائمها رغم توقيعها على المبادئ القيمية الإنسانية وحقوق الأقليات العرقية والدينية التي ترأسها الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية بين شعوب العالم والدول، لتحقيق السلام وإنهاء الظلم والاضطهاد. إلا أن هؤلاء المسلمين لم يحظوا من تلكم المعاهدات والاتفاقات بشيء ما؛ لأنه بعد اعتراف الدول الكبرى الغالبة الحدود الجدد التي رسمت بعد الحرب العالمية الثانية انشغلت تماما عن الحروب الداخلية والتوترات الأمنية والكوارث لكل الدول. وهذا هو الذي حافظت الصين الشيوعية على استغلاله منذ سبعين عاما. وهو ما يتضح في النقاط التالية:

مراحل التوترات الأمنية:

نستطيع أن نقول: إن تصنّع التوترات الأمنية في إقليم تركستان الشرقية من قبل الصين أكثر من أن تكون من قبل الشعب؛ لأن شعب الأويغور يتبنى الإسلام السني، وموقعه الجغرافي بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية اللتين تبنيتا المبادئ الشيوعية في سحق الأيديولوجيات والأديان، ومنها الإسلام، وأغلقت صفحة "تركستان الشرقية" واستقلالها كقضية الوطن بالمعاهدات السلمية بين القادة المنخريطين مع الحزب الشيوعي من العوامل الداخلية؛ فمن ثم استمرت الصين في القمع والقهر واستعباد الشعب بدون رادع خارجي، والشعب فقد كل إمكانيات يملكها.

وأما اندلاع الثورات والمقاومات التي قام بها شعب تركستان الشرقية، يزداد عددها إلى 200 ثورة؛ وقد لاحظت من استقراء الظروف والإمكانيات أنها جاءت عند

---

(1) لأنه أصبح قوة وحيدة تدير آسيا الوسطى كيف ما تشاء بعد اتفاقية يالتا، وجعلتها ساحة اختبارٍ وتجربة لتطبيق المبادئ الشيوعية، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وساهم في نشأة الحزب الشيوعي الصيني وساعده الفرص الاستراتجية في إقامة جمهوريتها الشعبية ذات المبادئ الشيوعية، وإسقاط النظام الحاكم السابق بقيادة الحزب الوطني، الذي أنهى الأمبراطورية بالثورة الشعبية الصينية.

فقدهم الأمل من الحياة حيال تلكم المظالم والمجازر من الصين المستعمر وعلماً أن معظمها عاد بالفشل والهزيمة المؤلمة في مقابل القمع الدموي والمجازر المروعة، وبعدم الإمكانيات الزمنية والجغرافية والقوة العددية والاستعداد. وهي:

(1) مرحلة الصراع والانغلاق الصيني:

لقد قاوم الشعب -مسلمو الأويغور- رفضاً لمظالم السلطات المحتلة بالفتك والاغتيال والقمع، من الجيش الصيني منذ أن أسقطت جمهوريهم تركستان الشرقية. بالإضافة إلى ذلك حشدها الشعب رجالا ونساء للعمل الجماعي على مبدئ "الاشتراكية"، وما إلى ذلك مما يؤدي إلى فوضى المجتمع. وكانت تسوء الأوضاع من بداية الاحتلال إلى اليوم مرحلة بعد أخرى، ولم يقصر الشعب في نضاله؛ فنوجز بعضاً من أهم النماذج لهذه التحركات بالترتيب:

مقاومات الشعب السرية من بداية الاحتلال: قام الشعب في مدينة قومول وأورومجي بتنظيم جيشي نظمه الشابان ناصر وعبد الله في محافظة بولاق بشي بـ 500 شخص مقاتل في عام 1950، وقاموا بصدّ طريق الجيوش الصينيين الذين جاءوا إلى تركستان الشرقية من الصين، ثم لاحقهم جنود القائد عثمان باتور (ت1951) من ولاية آلتاي. وقاموا بمقاومات أكثر من 150 بنجاح ضد العدوان الصيني خلال عامين، ثم حاصرهم جنود الصين وأعدم القائد عثمان باتور 2 مايو من عام 1951 مع كثير منهم، وهرب الآخرون إلى الدول المجاورة. وكما في مدينة أرومجي تشكلت المقاومات الشعبية التي كان عددهم أكثر من 2000 فارس بخيولهم. وفي مدينة غولجا اجتمع خمسون شخص من النخبة عالي المستوى علميا وثقافيا بمظاهرة ومؤتمر مفتوح، وناشدوا الحقوق الإنسانية بطريق سلمي.
اندلاع ثورات الشعب علنية: توالت الثورات في جميع أنحاء الإقليم من بداية عام 1952 رفضا للضرائب الوخيمة التي تجمعها الكوادر الحكومية، وعطلوا عرباتهم وقاتلوا المقاومين الصينيين. وفي مقابل هذه الحركات بدأ الحاكم الصيني السفاح وانغ جن بحملة سماها ب"تدمير البلطجة"، وأجرى مذبحة وحشية بقتل 300

ألف من الشباب وسجن آخرين عددهم 120 ألف من العلماء والمثقفين، ثم قتلهم في السجن بالتعذيب.[1]

تشكل الأحزاب المعارضة: في شباط من عام 1956 أسس "حزب المقاومة الشعبية" باجتماع 2000 مقاتل من شباب قاراماي و1000 من كانسو و500 من أعضاء الجنود الأهلية السابقة في مدينة أورومجي، وكان يدعمهم الأغنياء الكرماء كمجيد زاهدي بتمويلهم، وفشا الأمر بخيانة أحد الجواسيس الصيني، وإن كانت الحركة بإتقان بالغ مما سبقها من الحركات، وحوصروا من قبل الجيوش الحمراء وسجنوهم وأخفوا عنهم الخبر بشكل كامل، وقتلوا بالتعذيب الوحشي في غياهب السجون.[2]

(2) فترة القفزة الكبرى والثورة الثقافية الكبرى في الصين:

وهي تبدأ بإصدار الزعيم الصيني السفاح ماو تسي تونغ قراراً فيه خطة "القفزة الكبرى" وشرع في تنفيذها في نهاية عام 1958، بممارسات قمع وعنف دموي، ذهب ضحيتهما ما يزيد على 40 مليون صيني معظمهم من الشعوب الأقلية، ونتج عنها "ثورة الثقافية الصينية الكبرى" عام 1966.[3] رفضا لهذه الإبادة الجماعية واستغلالا لحرب الهندية الصينية التي اندلعت في حدود تركستان الجنوبية؛ تَشكّل حزب "الثورة الشعبية لتركستان الشرقية" 30 ألف وأكثر، وفي عام 1970 ثم توالت المعارضة الشعبوية أو الطلابية بأسلحة وأخرى سلمية حتى نهاية السبعينيات، ولكن كل هذه الصراعات خلف السدود التامة.

---

(1) ينظر: ئابدۇلكهەكم باقى ئىلتەريش، تۇركستان قوللانمسى، تۇركستان ۋەقپى، بەت 145، 1999 يىل، ئىستانبول.

(2) المرجع السابق.

(3) ظلت الصين تخفي الإحصاء الرسمي لعدد ضحايا تلك المجاعة البشعة إلى الآن، ولكن المشهور في المجتمع الصيني وعند الشعب أن عدد الموتى في المجاعة يزيد على السبعين مليونا صينيا، وأؤكده أنا بما أنني سمعت غير واحد من المدرسين في تركستان الشرقية وجلست مع كبار السن؛ إذ معظمهم يؤكد ذلك العدد 70 مليونا مواطن.

(3) مرحلة الانفتاح الخارجي الصيني:

وهي التي تعتبر مرحلة التنفس والاستراحة للشعب التركستاني بوفاة ماو تسي تونغ السفاح: انتهت الثورة الثقافية الصينية الفتاكة، وصعد أصحاب الخبرات العلمية من قيادة الحزب الشيوعي على السلطة، وأصدر القرار من السلطة العليا للحزب بإصلاح السياسات والقانون، كإعادة صلاحية الحكم الذاتي للأقاليم المحتلة كتركستان الشرقية والمنغوليا الداخلية، ومنح الملكية الفردية وحرية الانتخاب للشعب في الدوائر الحكومية المحلية. وبالرغم من ذلك لم تُفعّل هذه السياسات في الواقع؛ فقام الشعب التركستاني بطلب تنزيلها وتفعيلها عن طريق المظاهرات السلمية والدمقراطية مرات عديدة، والتي معظمها من طلاب الجامعات والمدرسين.[1] منها:

أ- الاحتجاجات الطلابية: وهي المظاهرات التي قام بها الطلاب والأساتذة الجامعين، وهم الذين يعرفون القوانين السياسية في المركز أكثر من الشعوب التي محجوره في المزارع الحكومية كالعبيد. من أشهرها:

نزل 500 طالب من الأويغور الذين يدرسون في "معهد القوميات المركزي" (Central Nationalities Institute) في شوارع بكين في نوفمبر 1985 على استخدام السلطات الصينية تركستان الشرقية كقاعدة للتجارب النووية.

في العام نفسه قام 7000 طالب باحتجاجات في مدينة أورومتشي على التجارب النووية التي قضت على مئات الآلاف من الشعب الأويغوري، ورفضاً لقانون "تحديد النسل" وموجات الهجرة للصينيين "الهان" إلى الإقليم.

---

(1) TUNA Amine, DOĞO TÜRKİSTANDA ASMİLASYON VE AYRİMCİLK (RAPORU, S 82 , 2011.

تقرير تركستان الشرقية، (تذويب الهويات والانفصالية في تركستان الشرقية)، منظمة الهيئة الإغاثية العالمية، ص82، 2011.

وفي يونيو 1988 قام الطلاب من الأويغور والقازاق بمظاهرة في بكين على الكتاب الذي يحتوي الشتائم العنصرية للأقليات من قبل الصينيين. ومظاهرات كبيرة عقدت في أورومتشي بسبب الشعارات العنصرية في جامعة شينجانغ (تركستان الشرقية).

مظاهرة 300 طالب جامعي من الأويغور في بكين في ديسمبر 1988 ضد الأفلام التي تحتوا الشتائم والعنصرية للأقليات العرقية، وطلباً لمنح المزيد من الحرية وإرساء المساواة بين الشعوب حسب الخطابات الحكومية.

الاحتجاجات الشعبوية: نزل المسلمون إلى الشوارع في شنشي وأورومتشي في مايو 1989، بسبب الكتاب الذي يسمى "العادات الجنسية"، ويهين الإسلام، في تشينغهاى وقانسو كذلك.

في أبريل من العام 1989 في بكين شهدت ساحة تيان آنمن المظاهرات التاريخية الصينية من قبل الطلاب الصينيين؛ حيث أعلن قادة المظاهرات التي نظمت في أورومتشي دعمهم لاحتجاجات الصينيين في ساحة تيان آنمن "الحزب الشيوعي"، وانتفاض الشعب الأويغوري ضد النظام الاشتراكي للدولة الصينية وطلب المساواة بين الشعوب الصينية والأويغورية[1].

وفي مقابل ذلك قامت السلطات بالقمع الدموي على المتظاهرين والضغوطات على الشعب الصيني كله، خاصة في إقليم تركستان الشرقية خوفا من قيام الشعب بالثورة الاستقلالية.

(1) المرجع السابق.

(4): مرحلة المقاومة والصحوة:

وهي التي يسميها البعض ب "مرحلة القصاص والانتقام"،[1] أوجست السلطات الصينية من الوضع التركستان الشرقية، وشيدت الأجهزة الأمنية وبدأت تعوق على النشاطات العلمية والدينية بقرارات شديدة، وذلك بتفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال الجمهوريات الخمس التركية (تركستان الغربية)؛ فنشبت عدة ثورات شعبية، فأشهرها:

أ- ثورة بارن: هي التي اشتهرت بـــ "جهاد بارن" في قرية بارن بقيام نخبة من الشباب، مطالبين من الحكومة إلغاء "قانون تحديد النسل" الذي فرضته السلطات عام 1991 في دستور الدولة الأساسي الخمسة، ومناشدين إطلاق سراح العلماء من السجون. وصارت حركة مضادة قوية وأُخمدت بجيوش مروعة وإحراق دماء مأساوي،[2] وبعده اعتقل وأعدم عدد كبير من الدعاة والعلماء في جميع أنحاء الإقليم.

ب- واقعة "جامع بيت الله": أقالت السلطات المحلية عبد القيوم من إمامة المسجد، ووظفت بدله محمد قوربان داموﻻ، ففي 7 من يوليو عام 1995 تأخر الإمام عن حضور الجمعة واكتشفت جماعة المسجد أنه اعتقل قبيل الجمعة، وزحفت إلى دائرة "الولاية" (البلديات الكبرى) مطالبين بحرية الدين للشعب، وحدثت المشاجرة بين الطرفين فحاصرها الجيش بالأسلحة واعتقل أكثر من ثلاثة ألاف منهم.[3]

---

(1) ينظر: ئابدۇلكهەكم باقى ئلتەربش، تۆركستان قوللانمسى، تۆركستان ۆەقپى، بەت 161، 1999 يل، ئستانبول.

(2) تعتبر هذه الثورة أولى حركة مقاومة مسلحة علنية ضد السياسات الظالمة على مسلمي تركستان الشرقية، وهي في5 أبريل من عام 1990.

(3) ينظر: ئابدۇلكهەكم باقى ئلتەربش، تۆركستان قوللانمسى، تۆركستان ۆەقپى، بەت 161، 1999 يل، ئستانبول.

ت- فاجعة غولجا: نزل الشباب أكثر من 400 في شوارع غولجا رفضا لضغوطات السلطات الصينية على الأنشطة الدينية، وذلك 5 فبراير من عام 1997، في أيام البرد القاسي، فأطلقت عليهم القنابل والأسلحة الثقيلة، واعتقل 3000 شاب في يوم واحد، ثم توالت الاعتقالات في أنحاء البلاد بتهمة التطرف الديني والانفصاليين والفان إسلامزم" (Pan Islamism)، وبلغ عدد المعتقلين إلى 65 ألف، وأعدم كثير منهم جماعيا.[1]

ث- فهكذا اشتعلت مقاومات شبابية بين الطرفين، مسلحة وسلمية مستمرة، حتى الحادثة 11 سبتمبر في الولاية المتحدة الأمريكية التي قلبت السياسات الصينية في إدارة تركستان الشرقية؛

حيث كانت تخفي سياستها فيه عن وجه العالم.

(5): مرحلة الحرب الفكرية:

وتبدأ من حادثة 11 سبتمبر من عام 2001، فقد أعلنت السلطات الصينية عن قانون "أن الإسلام مصدر الإرهاب والمسلمون إرهابيون" من بينهم الشعب الأويغور المسلم، وعلى مبدأ أن "الدين أفيون الشعب". بدأت تعامل المسلمين كإسلاموفوبيا؛[2] استغلالا لموقف الولاية المتحدة الأمريكية والدول الغربية بعد تلك الحادثة، وشرعت بقمع شنيع ورقابة حديدية على أي نشاط ديني، بإصدار قوانين وبنود من شأنها أن تقلع تأثير الإسلام عن الحياة الاجتماعية لمسلمي تركستان الشرقية؛ فقامت بإغلاق المدارس الدينية والمكاتب التي تباع فيها الكتب الدينية. كما عملت على تغيير المناهج الدراسية كلها بفرض اللغة الصينية وفرض المبادئ الشيوعية الماركسية، ومنع ممارسة اللغة الأم لدى الطلاب والموظفين،

---

(1) المرجع السابق.

(2) الإسلاموفوبيا (انجليزى: Islamophobia) هو لفظ أو مصطلح يتكون من كلمتين: إسلام وفوبيا. الفوبيا فى السايكولوجيا هى خوف مرضي يسيطر على وجدان الانسان الذي يعانى منه.

بالإضافة إلى منع الأويغور من أداء أي شعار ديني في الأماكن العامة، مثل المحطات والمطارات.[1]

(6): مرحلة ما بعد مذبحة أورومجي:

وهي النقطة التي اشتهرت قضية الأويغور منها إلى المجتمع الدولي، وحوّلت الصين سياستها نحو الإقليم من خُفْيانِ إجراءاتها اللا إنسانية إلى العلن والجهر. وتبرز ملامحها في سياستها العمياء؛ إذ سحقت السلطات الصينية الاحتجاجات السلمية التي نظَّمها طلَّاب الجامعات من الأويغور في مدينة أورومجي عاصمة البلاد في المدَّة من 5 إلى 7 يوليو 2009، و قُتل الآلاف من متظاهري طلاب الأويغور، وأُخفوا قسراً أو أُصيبوا.[2] وذلك في ردٍّ فعَل من جانب هؤلاء الطلَّاب الذين خرجوا إلى الشوارع على إثر القمع العنصري من العمال الصينيين بقتل العاملين الأويغور وضربهم جماعياً –(كان عددهم 400 شباب وشابات)- في إحدى المصانع في مدينة شياجوان في جنوب الصين، ووقفت السلطات بالسكوت التام بدون التدخل.

الأوضاع الأمنية الراهنة:

مع وضع الصين خطة "مبادرة الحزام والطريق" (طريق الحرير) عام 2013 – بطريقين برّيين كلاهما يمرّ من الإقليم تركستان الشرقية (شينجيانغ)- وأصبح الإقليم أهم محطة استراتيجية لخروج الصين إلى آسيا الوسطى، منها تصل إلى أوروبا وإفريقيا ودول الشرق الأوسط والخليج. فأول ما اتخذته الصين لأمن "المبادرة" مبدئياً: هو سحق كلٍّ من الإسلام والقومية (التركية الأويغورية) في الإقليم؛ حيث أصدر القرار باعتقالات جماعية للشباب والعلماء والمثقفين، بداية

---

(1) الأويغوري، محمد أمين. تحولات مواقف الدول العربية تجاه قضية الأويغور. ص 11. منتدى السياسيات العربية، نوفمبر 2019. https://www.alsiasat.com/author/mohammed-amin-aygori/

(2) تركستان تايمز، مؤتمر الأويغور العالمي يحيي ذكرى ضحايا مذبحة أورومتشي. http://turkistantimes.com/ar/news-10939.html

من أبريل 2014، وبذلك أوجدت حالة من الفوضى المصطنعة والتوتّرات لتبرير اعتداءاتها الدامية في إنهاء خطر الإسلام والقومية فيه، وشكّلت رقابة شديدة بالأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية والتقنيات الحديثة، كنظام "تعرّف على الوجوه" وأجهزة التفتيش الإلكترونية وغيرها، وأسست مراكز التفتيش في جميع الطرقات للشرطة.

والأهمّ هو تأسيس السلطات الصينية في أنحاء الإقليم السجون المتطورة الحديثة والمعتقلات الجديدة والأخرى باسم "معسكرات التأهيل السياسي"، وقامت بالاعتقالات الجماعية، وهي التي أثبتتها لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وخبراء ومنظّمات حقوقية أنَّ نحو ثلاثة ملايين مسلم محتجزون في مراكز ومعسكرات لإعادة التأهيل السياسي في الإقليم.[1] وحاولت السلطات الصينية أن تبررها بأنها قرار لأمن الإقليم واستقراه، استعراضا وضع أفغانستان الجار.

أمن الإقليم من الحدود الخارجية ودور منظمة شانغهاي للتعاون الصينية:

يحد الإقليم بالجمهوريات الخمس التي استقلت بتفكك الاتحاد السوفييتي، فبادرت الصين إلى شراكة روسية صينية، بحثا عن شراكة إستراتيجية معها في حدود الإقليم، وترقى الحوار معها وروسيا الجديد، والذي بدأت بسياسة "حسن الجوار" تدريجيا، واتخذت خطوات لخلق وحدة سياسية بعد أن وقعت روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان على معاهدة تعميق الثقة العسكرية، وبها تم تأسيس "منظمة شانغهاي للتعاون" على غرار "الناتو" () بقيادة الولاية المتحدة،[2] وتم توقيع اتفاقية تصور الاتفاق في 26 أبريل من عام 1996. وهذا كله خوفا من تقديم مساعدة هذه الدول للشعب التركستاني، أو اندلاع الثورة والانقلاب من الشعب على الصين.

---

(1) ينظر المرجع السابق نفسه للتفاصيل.

(2) كما تُطرح على الطاولة انتقادات لحقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية الصحافة، مثل "تحالف الدول المناهضة للديمقراطية" و"كتلة مناهضة الناتو" و "التحالف المناهض للولايات المتحدة" و "الأجندة السرية للمنظمة من الناحية العسكرية".

ثم تأسست في 15 يونيو 2001 في شانغهاي، على يد قادة ستة دول آسيوية؛ هي الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان كمنظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أورو-آسية. وقع ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون في يونيو 2002، ودخل حيز التنفيذ في 19 سبتمبر 2003. كانت هذه البلدان باستثناء أوزبكستان أعضاء في «مجموعة شانغهاي الخماسية» التي تأسست في 26 أبريل 1996 في شانغهاي.

تمحورت أهداف المنظمة حول تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين دول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب وتدعيم الأمن ومكافحة الجريمة وتجارة المخدرات ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي. والتعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية، وكذلك النقل والتعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.[1] وفي الأصل أنه تعزيز الصين احتلالها لهذا الإقليم، والقضاء على الهوية والوطنية والإسلامية، لا غير. كما برز هذا من خلال دعوة الصين كلاً من الهند وباكستان إلى الانضمام بالمنظمة كعضوين كاملي العضوية في 9 يونيو 2017 في قمة أستانا.

قد استطاع الناشطون الأويغور في المهجر -في مقابل تلك العوامل السابقة والمخاطر التي ظهرت من تحركات الصين- فرصة أنشطة تعريفية واسعة على المستوى العالمي بشأن الأويغور؛ حيث حصل الناشطون الأويغور على مشروعية أنشطتهم التعريفية والاحتجاجات الشعبية في الدول التي كانت تمنعهم عنها، والاعتراف بأن تركستان الشرقية دولة محتلة بعد الحرب العالمية الثانية من قبل الصين. بالإضافة إلى تلبية الكثير من الدول -ولو بطريقة سرية- برفع قضية الأويغور من القضايا الحقوقية إلى القضايا السياسية الدولية والرئيسية في سياسة العالم الراهنة. كما يلاحظ من انقسام الدول إلى فسطاطين في قضية الأويغور، مؤيدين لها ومجاملين للصين، كما تمّ توقيع 22 دولة فاعلة إقليميا ودوليا في منع

(1) موقع ويكيبديا، الرابط: https://2u.pw/OHxUB

الصين عن جرائمها، كالولاية المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها، رفض 37 دولة –معظمها دول فقيرة ومسلمة لصالح الصين.[1]

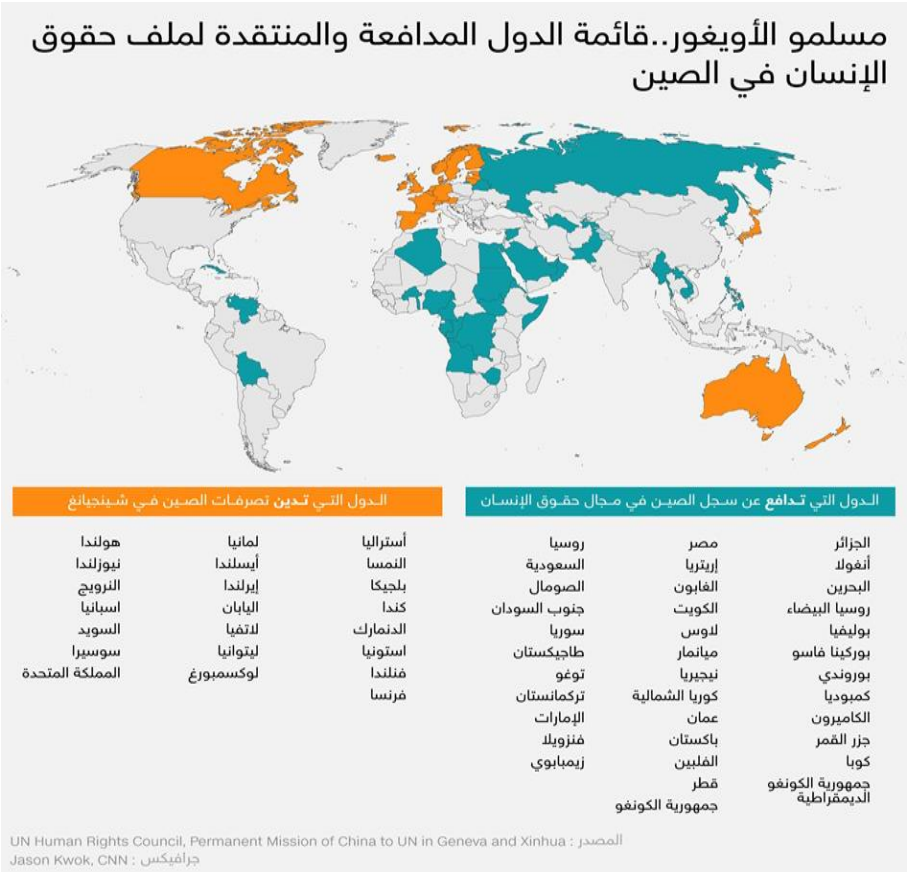

(1) ينظر موقع CNN العربية، والجزيرة والأناضول وفرانسس 24 وغيرها. "مسلمو الأويغور في قائمة الدول المدافعة والمنتقدة..". الرابط:

https://arabic.cnn.com/world/article/2019/07/18/china-defend-condemn-list

كما وجهت الانتقادات الشديدة والخزي العار للصين في قمع الأويغور، في بيان مشترك للمفوض السامي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، انتقدت الدول بكين لما وصفته بـ "تقارير مقلقة عن عمليات اعتقال تعسفي واسعة النطاق" و "مراقبة وقيود واسعة النطاق".

فكل هذه العوامل السياسية والاضطهاد لفتت أنظار العالم والمسلمين دون أنظمتهم الحاكمة إلى أن الأويغور جزء مهم من الأمة الإسلامية، واستدراكهم أن هذا الشعب المسلم نُسّي بأحداث وتحولات في القرن الماضي، وانشغالهم عنهم حكومة وشعبا. كما نلاحظها من احتجاجات الأتراك بدرجة أن يشكلوا ضغوطا شديدة على الحزب الحاكم في مراجعة العلاقة الدبلوماسية بين الدولتين.

ثانياً: الأوضاع الاجتماعية في تركستان الشرقية

قد تتبلور السياسة المطبقة في الإقليم منذ سيطرة الصين عليه بتكيف تجربة التطبيق العملي للنظام الاشتراكي الشيوعي من جانب الصين والاتحاد السوفييتي. وكما لوحظ ميلان طبقة القيادات الشعبية المشكّلة من المثقفين إلى قبول تلك الأيديولوجيات، واستسلامهم لذلك النظام السوفياتي الذي برز متغلباً حينئذ، والتصالح معه؛ بمبررات حقْنِ الدماء، واستشراف حلم توحّد الدول الأوراسية بقيادة النظام الشيوعي في السلطة المشتركة، وعلى خلاف طبقات الصفوة الدينية والاقتصادية في داخل المجتمع، وعلى خلاف رغبة الشعوب عموماً، والتي قادت المعارضة المستمرة منذ تلك الفترة إلى اليوم.

وفي الواقع بدا نجاح هذا الأسلوب في محاربة الصين على القوى المتدافعة في داخل المجتمع، وظنت أنها قد وُفقت في استغلال مشاركة المنخريطين السلطة، ومن دورهم في تسييس الشعب، ولكنها قد تعجلت في إبعادهم عن مناصب السلطة وتمرير نفوذهم بالقوة، وأظهرت القمع والنهب، فتفشى الرعب والهول في كافة طبقات المجتمع شيئا فشيئا. فبتصاعد هذه الظاهرة الإرهابية الحكومية انحدر عنه الصراع العميق بين الشعب والسلطات من بداية الأمر، مع إعلان الشعب التركستاني المسلم –الأويغور والقازاق معا- بعدم استطاعتهم على التعايش بدون حضارتهم وثقافتهم ودينهم؛ حيث ردّوا تلكم القيود على الدين والثقافة واللغات

ورفض سياسة توطين الصينيين المهاجرين، الذين تنقلهم السلطات إلى تركستان الشرقية لتغيير المجتمع جذرياً من حيث الديموغرافيا والمناخ فيه.

وبذلك لم تتمكن الصين الشيوعية من ترسيخ شرعيتها الحكومية في قلوب الشعب، رغم خطابها الشعبوي المساواة وسلطة الشعب للدولة في السياسة، وأن وجود الحماية الدستورية للأقليات، علماً أنها شعارات جافة تحتها سموم تستأصل القيم والثقافات، كما هي معروفة بتسوية الطبقات الاجتماعية لدى الشعب.

ومن الملاحظ أن في ذلك الحين ظل كثير من المثقفين؛ حيث تأثروا واقتنعوا بالنظرية الشيوعية التي اتخذها الاتحاد السوفييتي المتغلبة في آسيا، فهرعوا في مجاملة السلطات الصينية، إعراضا عن بعض القيادات الأويغورية، كأمثالهم في قوميات آسيا الوسطى؛ فهذه فرصة أخرى للصين استغلت من خلالها إقناع الطبقة الشعوبية الفقيرة في محاربة طبقة الأثرياء والصفوة، بتلك النظرية الاشتراكية والشيوعية؛ حيث استطاعت جعل الصراع بين الطبقتين في الشعب، لا على السلطات المحتلة التي تعاني من عدم الحصول على مشروعية السلطة في الحكم للإقليم.

وحاكم الحزب الشيوعي الصيني على مجتمع تركستان الشرقية مقسما ب الشعب إلى طبقات ثلاث رئيسية، حسب النظرية الماوية التي اشرأبت من الماركسية اللينينية كالتالي:

الطبقة الأولى: الأغنياء الظلمة: هي الطبقة البرجوازية التي تمتلك آليات الصناعة ومزارع الفلاحة ومراعي المواشي حسب زعم الشيوعيين، وهذه الطبقة استبعدت الشعب –حسب رؤية الشيوعية- ظلما وعدوانا، في الأصل أن كل فرد متساوي في الامتلاك والاستهلاك، وغيرها؛ فصادرت مصانعهم ومزارعهم ملكاً للدولة، وقتلتهم السلطات انتقاما من الفقراء الصعاليك.

الطبقة الثانية: الفلاحون المتوسط أحوالهم: وهي التي لا تمتلك من آليات الصناعة والمزارع كطبقة الأثرياء، ولكنها صاحب الثروات النقدية (الذهب والفضة) والمواشي بمستوى أن لا يزيد محاصيلهم الزراعية ورعاية المواشي على الدخل السنوي، نسبةً للفقراء، فأعلنت الإعفاء لكثير منهم بعد مصادرة أموالهم.

الطبقة الثالثة: الفقراء الصعاليك: وهي التي تتسم بعدم امتلاك ثروة ولا أراضي ولا مواشي، فجمعتهم السلطات في المعسكرات المهنية التي أنشأتها تقليدا لنظام الاتحاد السوفييتي والمصانع التي صادرتها من أولئك الأثرياء للعمل الجماعي.

وبهذا التقسيم استطاعت السلطات الصينية تذويب الطبقات والفوارق المعاشية في المجتمع التركستاني، كما اضمحلت إثرها المذاهب العقدية الدينية، وبالكاد تفقد وجودها في ظاهرة المجتمع، وكما تمثل الاندماج الاجتماعي والتعوّد في التوجيه الصيني بالفعل في إجراءاتها للقفزة الكبرى المخزي والثورة الثقافية.

وفي حالة إنجازات السلطات الصينية التنفيذية في تطويع المجتمع على مبادئها، وفشلها في قيادة الشعب؛ لم تتراجع عن استخدام القوة بالغ القسوة والشناعة، ولم يحقق من الاندماج شيئا. والحديث هنا عن الاندماج ليس على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فقط، بل المقصود "تكييف الشعب مع الحياة والفكر والفلسفة" الصينية الشيوعية، و"التخلي عن العقلية الإسلامية التي تهيمن على هوياتهم بشكل عام.

تعرف أيديولوجية الصين بدكتاتورية مستبدة أكثر من كونها دولة دستورية. بطبيعة الحال أنها تتخذ قوة صلبة في تسييس شعبها؛ فلا يكون هنا استقرار ولا أمن من اطمئنان قلب أحد، وحتى بين أعضاء الحزب، كما استمر تدافع شديد بين وجهتي النظر الدستورية والأيديولوجية في إدارة الشعب المسلم (الأويغور)، وفي الأصل لا بد لها من أن تكون وجهة النظر الدستورية هي المرجع الرئيسي في تركستان الشرقية (شينجيانغ)، ككونها من الأقاليم التي لها صلاحية حكم ذاتي في إدارة السلطة.

ومن جانب آخر، فالصين من الدول الموقِّعة على مواثيق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأقليات، والتي توصي بأن "على الدول أن تتخذ، متى دعت الحال، تدابير تضمن أن يتسنَّى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة، دون أي تمييز وفي مساواة تامة أمام القانون. على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين

إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم.[1] ففي عام 2005، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة تعيين خبير مستقل معني بقضايا الأقليات لدراسة تطبيق إعلانها من قبل دولها الأعضاء.[2]

وبالرغم من ذلك فصلت السلطات الإقليم عن العالم، وغيّرت مجتمع تركستان الشرقية إلى مجتمع سجني من حيث صعوبة رباط العلاقة به، وغياب الحرية بتمامها، وحتى إخفائها إحصاء الديموغرافيا. وذلك بإجراءات سياسية لا تستهدف عزل شعب الأويغور من عالم فقط، بل ومن الجوانب الثقافية والدينية من خلال هدم الآثار الحضارية والتاريخية، والاعتداء على الرموز الدينية وشن حملات الاعتقال الجماعية، وكان ذلك قد ظهر بشكل أكثر سفوراً منذ تولّي الرئيس الحالي شي جين بينغ مقاليد الحكم في الصين، كما هي ضجّت المواقع الإخبارية على المستوى العالمي بـــ "سياسة تصيين الإسلام" التي يراد بها تصيين الأويغور وتغييرهم إلى قومية الهان الصينيين في السنوات الأخيرة.

ومن ناحية أخرى: يمكن تحديد الحالة الاجتماعية الراهنة للمسلمين في تركستان الشرقية بالإجمال في نقطتين اثنتين، هما: غياب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للشعب الأويغوري وتعرضه للإبادة الجماعية أو الإرهاب الحكومي في قيمهم وثقافتهم. هذا كثيراً ما ناقشه الساسة والناشطون والأكاديميون في المهجر، ولا يزالون في نشاطاتهم، ولا يكمن وضع اقتراح لإصلاح المجتمع من الداخل؛ إذ فقد

---

(1) (1992) "Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities", United Nations General Assembly,

http://www.un.org/documents/ga/res/47/a47r135.htm

(accessed 5 November 2016).

(2) (2005) "Special Rapporteur on minority issues", The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), click here (accessed 5 November 2016).

المجتمع التركستاني الشرقي دوره الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل عام. أما التدابير التي يمكن اعتمادها من خارجه لتمكين المسلمين سياسيًا واقتصاديًا، ويبدو أن مستقبل المسلمين بما هو أحسن يعتمد على ما ستُفضي إليه هذه النقاشات وما سينتج عنها من تدابير سياسية بهذا الشأن.

الأدوار الاجتماعية للشعب الأويغوري:

قد يمكن تعريف "الأدوار الاجتماعية" في تركستان الشرقية بدور المسلمين الأويغور في دوائر النظام والسلطة والاقتصاد والتعليم، وحتى الاحتياجات المعيشية وما يقدمه بطريقة متساوية مع الصينيين. فبالتالي نعرض تلك الأدوار المغيّبة في النقاط التالية:

أ. دور الشعب الأويغور في التعليم: كما قام قيادة الحزب الشيوعي بالثورة الثقافية لإرساء الشيوعية، ولإنهاء أدوار الهويات واللغات والثقافات الأخرى والبرجوازية الفكرية في جميع المجتمع؛ فالتجأ لإيجاد نظام تعليمي جديد يعتمد على تعليمات الزعيم ماو، ومن ثم وظّف أجهزة التعليم والنشر، وحرّك فرق الدعاية المشكلة من الحرس الأحمر وجنود جيش التحرير والعمال والفلاحين إلى المعاهد التعليمية في تكريس أفكاره؛ وحدثت تغييرات كبيرة في التعليم إجبارياً، فاختصرت مدة الكتاب الابتدائية إلى خمس سنوات (ست سنوات بعد 2001)، والكتاب المتوسطة إلى ثلاث سنوات، وأعيد تكوين المناهج الدراسية لتؤكد على الحاجات العملية، ومن ثم أزيلت مواد التاريخ والجغرافيا والأدب من المناهج الدراسية، بينما وجهت الدراسات العملية كالكيمياء والفيزياء تجاه تلبية الحاجة للمهارات الصناعية المطلوبة. كما توقف العمل بمعظم الكليات والجامعات، وعلق العمل بنظام امتحانات القبول بالجامعة منذ يونيو 1966، وسمح للقليل من الكليات والجامعات بالعمل وقبول بعض الطلاب في بداية عام 1970، وكان القبول يتم على أساس الفعالية السياسية، واعتُبر الطلاب المنتمون لعائلات الفلاحين والعمال والجنود أنهم الأكثر فعالية ومزايا سياسية، وكانوا من أوائل المقبولين. وقد تمت هذه الإجراءات عن طريق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني

ومختلف لجانه الحزبية الأقل، وليس عن طريق وزارة التعليم التى أقصيت عن العمل التعليمي.[1]

ب. محاور الكتاب والتعليم: دراسة المبادئ الشيوعية أفكار الماركسية تحتل مكانة هامة في التعليم؛ حيث كانت تعرض لهم بوصفها وسيلتهم التى تمكنهم من التغلب على من يحاولون استخدام الأنشطة الفكرية لاستعادة مبادئ الماضي.

ملامح جهود الحزب الشيوعي في تذويب الأيديولوجيات:

قد يمكن رؤية جهود الحزب الشيوعي في توحيد الأيديولوجيات والأديان من مظاهر حياتية للشعب الأويغوري المسلم الأغلبية؛ حيث لا يمكن لتركستاني أو أويغوري لاعتزاز بهويته ولغته، أو عرقه وتقاليده الخاصة، من أجل المخاوف المسيطرة على عقول كبار الحزب الشيوعي على استقرار الدولة، ولتضعيف تمثيلهم في الحياة الاجتماعية؛ لأن إنهاء دور الأويغور في الدوائر الحكمية هو المستهدف عند الحزب الشيوعي. ولكن بالنظر إلى أن السكان المسلمين يحاولون إلى التمسّك بما يميزهم من الصينيين المهاجرين قدر الإمكان في جميع أنشطتهم، رغم أن السياسة الصينية تمارس لمصالح الصينيين المهاجرين وتفاضلهم عنصرية اجتماعية. والحالات الاجتماعية التي تبرزهم في المجتمع هي:

تحولات الحالة الدينية:

كانت الحالات الدينية في مأزق مغيب في حياة الشعب الأويغوري الاجتماعية بالنسبة للعالم الخارجي، إلى أن أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قرارات حاسمة في 19 مارس من عام 1996، في توحيد الأيديولوجيات، وتعزيز إدارة الشؤون الدينية، اتخاذ التدابير الاحتياطية للأحداث المتوقعة...[2]؛ فبدأت التحولات

---

(1) الورداني، عز الدين، التعليم في تركستان الشرقية. موقع تركستان تايمز. الرابط: http://turkistantimes.com/m/news-3042.html

(2) قرارات. محضر الاجتماع، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي 19 مارس من عام 1996.

في طبقات الموظفين في الدوائر الحكومية، وكما تقلّصت أدوار اللجنة الدينية شيئا فشيئا حتى عهد الرئيس الحالي شي جن بيغ، والذي جرأ بإصدار أوامره بإعادة تفسير الكتب والنصوص الدينية "بما يتناسب مع أفكار الحزب الشيوعي وظروف العصر الحالي" جهراً؛ فانكشف الغطاء قليلا عن الأوضاع الدينية والعقائدية، تأكيداً أن الدوائر الدينية ينبغي لها أن تتبع توجيهات الرئيس الصيني شي جين بينغ، وتفسر الأيديولوجيات المختلفة الخاصة بالأديان بما يوافق القيم الأساسية للحزب ومتطلبات العصر.[1]

والجدير ذكره أن إصرار القيادات الصينية في قراراتها المشددة أدّت إلى العديد من الانتقادات المتكررة، والأزمات المتسلسلة. كما قال الباحث في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية رين يانلي: "إن اجتماع بكين الذي حضره ممثلو المنظمات الدينية المختلفة سيزيد من سيطرة الحكومة على الأديان. أن التشديد في السيطرة على الأديان سيكون له تأثير سلبي، مؤكدا ضرورة أن تركز الحكومة الصينية على الاقتصاد والمجتمع عوضا عن السيطرة على الأديان؛ لأن التمايز _دينيا أو عرقيا_ عدو منافس لها، كما قال المؤرخ الصيني تشانغ ليفان إن النظام الشيوعي يرى في الأديان والمذاهب إيديولوجيات منافسة له، وهذا يؤدي إلى كوارث غير متوقعة".[2]

طبيعة التوترات السياسية وأسباب المعارضة الشعبية:

يمكن النظر في طبيعة –الصراع- بين هذا الشعب المناضل وبين القوى الكبرى الاستعمارية من هاتين النافذتين:

استهداف الإسلام من آسيا الوسطى:

أ- من المعروف أن تتحالف روسيا والصين من أجل إسقاط الدولة المسلمة في تركستان قبل ثمانين عاماً، في ظل توافق القوى الكبرى بعد الحرب العالمية

---

(1) هناك تفاصيل ثرية في الموضوع في موقع الجزيرة، يرجع إلى الرابط: https://2u.pw/wDGGj

(2) المرجع السابق.

الثانية، بعبارة أخرى: اتفاق كل من الصين والروس والدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في عدم المسامحة لمحاولة المسلمين في آسيا الوسطى، فضلاً عن إعطاء حقوقهم بالاستقلال أو الحكم الذاتي الحقيقي حينذاك.[1]

ب- فليس من المستغرب أيضاً أن يمتد صمت المجتمع السياسي الغربي في القديم والحاضر حيال الاستبداد الذي تعيشه تركستان الشرقية المسلمة، لاسيما الدول التي انفرط بها عقد تركستان الغربية طوال هذه العقود سواء في الحقبة السوفييتية أو بعدها. لكن برغم تداعي الأمم هذا على تركستان الكبرى؛ فإن مسلميها متشبثون بهويتها الوثيقة وعقيدتها وحضارتها، وأهمية ألا تغيب هي عن ذاكرة المسلمين. ولا ينبغي أن ينسيهم أصل قضيتهم، ولا جامعتهم الصغرى من بعد الإسلام، وهي الجامعة التركستانية في آسيا الوسطى.

ت- كما هو هنا وعي ثابت لدى شعوب تركستان بشقيها وبفاصلها الجبلي العملاق شرقيها وغربيها، كانت على الدوام عنواناً للوحدة الإسلامية، والوحدة التركية الأخرى من جهة وشائج العقيدة والحضارة والمصير والتاريخ لا يمكن أن تزال بمحاة حديثة لم تبلغ في عمر الأمم أكثر من قرن. إن الذاكرة لابد أن تبقى جذعة واعية حاضرة ولو وهنت الأيدي وتبعثرت الجهود وانسدت الآفاق.

استيعاب الهويات في المجتمع الأويغور ي على مبدأ الصين الشيوعية:

أ- في ظل مبادئ الشيوعية الصينية التي تهدف إلى إزالة جميع الطبقات الاجتماعية وتسوية الأفراد في الملك والحقوق أجرى الحزب الشيوعي حملات تطهيرية على مبادئ الدين وتعاليمه والهوية المغايرة عن الهان الصينيين في الإقليم، بفرض التدابير القاسية والعقاب الجماعي؛ حيث

(1) ينظر ملف: تركستان الشرقية: عراقة الماضي.. بؤس الحاضر.. أمل المستقبل، موقع منتدى العلماء، بتصرف بسيط. الرابط: https://2u.pw/Lriyj . تاريخ الزيارة: 3 مارس/آذار 2020.

حاولت تشويهاً غير معهودٍ لعناصرها ومميزاتها، وإلصاق تهمة التطرف والإرهاب بمنتسبيها على مر الأعوام.

ب- ومن اجراءات السلطات الصينية المتعودة والتي تواصلها حتى الآن: إلصاق تهمة وجود "محتوى متطرف" في المصاحف، واتهام القرآن الكريم بمصدر الإرهاب -حسب زعمها- لتبرير الحملة الشرسة التي أطلقتها؛ حيث تراقب السلطات الشعوب المسلمة في جميع تحركاتهم، وتتدخل في شؤونهم، كمراقبة الملفات التي يضعها مسلمو الإيغور على هواتفهم المحمولة وتحديد المواد "الإرهابية" و"الدينية"، من فيديوهات وصور وكتب ومستندات إلكترونية، بل يستخرج أيضا بيانات تطبيقات المحادثات والمعلومات المخزنة على شرائح الهواتف المحمولة لنقلها إلى خادم تتحكم به السلطات الصينية.

الشعارات التي يهتفها الشيوعيون:

في ظل تلك الإجراءات القاسية أصبحت الشعارات التي تصرخها الأنظمة الشيوعية والاشتراكية منهارة وحلما أو سراباً. فكل من "التعايش" و "المساواة" و "الحرية الدينية" و "حماية الأقليات" و "حقوق الإنسان"، والتي دأبت السلطات الشيوعية من وراء حملاتها الأخيرة على مسلمي الأويغور، قائلةً: "إن هذه الإجراءات القصوى تأتي لإقناع المسلمين الأويغور على "تبني المستوطنين الملحدين من الصينيين إخوة لهم واستضافتهم في بيوتهم، ومشاركتهم في متع الحياة الأسرية" بكل وقاحة على وجه العالم.[1] وبهذا تريد هدم القيم البشرية من الحياء والأخلاق وغيرها، وليس هدم الدين فقط.

كما يتضح ذلك من خلال اضطهاد السلطات الصينية لمسلمي الأويغور، وما وصل إلى حدّ التدخل في حرية اختيار اللباس وأسلوب الحياة الفردية، والعلاقات الأسرية

---

(1) ولمزيد من التفاصيل في هذه النقاط يمكن المتابعة على التقارير الرسمية في صحف كم من الغارديان البريطانية وواشنطون بوست ونيويورك تايمز وآسيا الحرة وغيرها. وكذلك صفحة مؤتمر الأويغوري العالمي. الرابط: https://2u.pw/Dk8Ua

والاجتماعية وحرية التنقل والسفر واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، حتى تحولت حالتهم إلى سجن مفتوح في تركستان الشرقية.

المخاطر والفرص المتوقعة للشعب الأويغور من الأوضاع الراهنة

يبدو من سياسة التهجير للسلطات الصينية سكان إقليم تركستان الشرقية (شنجيانغ) إلى المصانع الحكومية في داخل الصين، وحبس الملايين في المعتقلات والمعسكرات للإنتاج الجماعي مجانا طبقاً للنظام الاشتراكي أو بتهمة التطرف وبتأهيلهم سياسيا، وتوطين الملايين من الهان الصينيين في الإقليم، مع تقديم الحوافز المغرية إليهم، وتهيئة مسكنهم وتوفير تمام حاجاتهم المعيشية فيه؛ ناجمة عنها إحداث تحولات كبيرة في التراكيب السكانية للإقليم، ولوحظ التغير الكبير في المناخ ومظهر سكان المدن وخلط الأويغور مع الهان الصينية بشكل كبير.

وقد لوحظ في الواقع إرسال آلاف الجناة الصينيين من المحكوم عليهم في قضايا سياسية أو جنائية إلى الإقليم، لتكثير نسبة الصينيين فيه؛ باعتبار أنهم إذا اختاروا الهجرة إلى الإقليم يعفى من عقوبة السجن. فهذه الأساليب أثرت في تغير المناخ واستيعاب الهويات وانحلال الروابط الاجتماعية، وتشكلت من خلالها عدة مخاطر اجتماعية وسياسية في عمق المجتمع، وهي كالتالي:

أ. تحطمت ثقة جمهور الشعب في حكومة الحزب الشيوعي عموما، واحتل الخوف مكان الطاعة المعتادة منذ عقود للدولة: بمعنى أن النزعة الشعبية -المذكورة في الأعلى- كانت معظمها تنجم من حماسة فريق الشباب المناضل للدين والثقافة. وأما أغلبية الشعب كانت تلتزم الاستسلام للنظام الصيني في غالبية الأحيان،[1] وكانوا يرون في استسلامهم استقراراً للوطن وبقاء الأمن فيه، بمقابل تنازلهم عن الدين واللغات والتطبيع معه خير من المقاومة التي تُزهق الأرواح وتُخرب الديار.

---

(1) طبقات الشيوخ التي شاهدت المجازر الوحشية ما قبل الاحتلال وبعدها، عاينت فاجعة المجاعة والثورة الثقافية هم أفادوا امتنانهم للنظام.

ب. صعوبة معاش السكان من حيث الدخل الاقتصادي؛ حيث تراجعت الانتاجات الزراعية ورعاية المواشي إلى حد الغياب بكثرة الاعتقالات العشوائية للمزارعين والفلاحين، وحبس طبقات القوة الجسدية من الشعب في المعسكرات على العمل الجماعي. تركت المزارع بدون اعتناء أو تمنح لـ "الهان" الصينيين المهاجرين، ولهذا يعاني الشعب التركستاني من الفقر والقهر.

ت. ركود الولادة وانخفاض عدد السكان؛ تراجع معدل الخصوبة والولادة لغاية الهول للشعب الأويغوري، بسبب اعتقال ثلاثة ملايين مسلم في المعسكرات التدريبية وفصل الرجال عن النساء في مصانع الانتاج الصناعية، والحكم بالسجن العشوائي؛ في انخفاض معدّل الولادة بشكل رهيب، بمقابل ارتفاع المعدل السكاني الصيني إجماليا.[1]

هنالك وسائل أخرى متسلسلة وسرية في تعويق ولادة الشعب الأويغور وتقليلهم، غير قانون "تحديد الولادة" الذي ينفذ بقسوة وقمع، في مقابل استرخاء المهاجرين الصينيين إلى الإقليم بعصبية بغيضة. وهذه الدوافع لعبت كأهم المحركات في الحركات المضادة ضد السلطات ورفضها بالمسالمة أو بأخرى، ودفعت الشعب إلى أزمات اجتماعية وسياسية متى ما حصل الإمكانية.

---

(1) Adrian Zenz, “Wash Brains, Cleanse Hearts”: Evidence from Chinese Government Documents about the Nature and Extent of Xinjiang’s Extrajudicial Internment Campaign, November 24, 2019

http://www.jpolrisk.com/wash-brains-cleanse-hearts/

وينظر صحيفة رويترز "مسؤولة صينية تدعو إلى تخفيض معدل المواليد في شينجيانغ"، من الرابط: https://2u.pw/1H0vY وينظر موقع غلوبال تايمز وفرانسيز 24، الرابط: https://2u.pw/pRJso

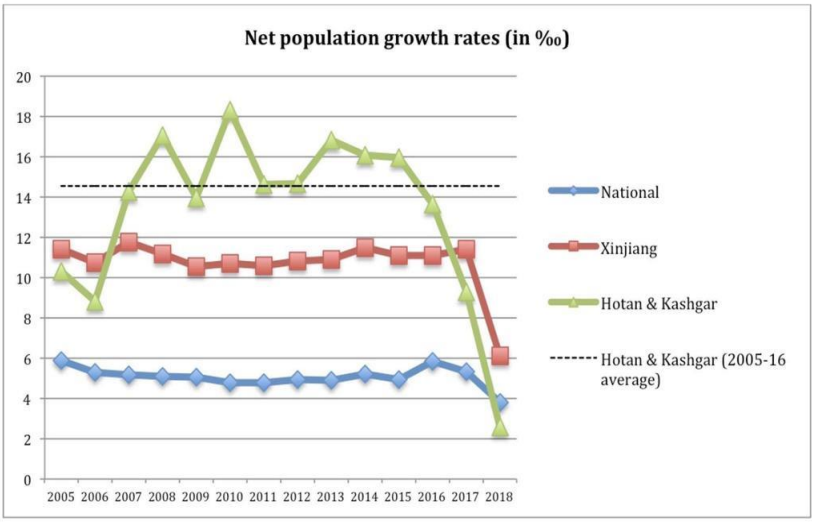

وعلى دراسة آدريان زينز: أن "سياسة الاعتقالات تركت آثارها الخطيرة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، واحتفظت السلطات المحلية بسجلات دقيقة عنها، ففي جدول مؤرخ عام 2017 وأعد للوضع في محافظة ياركند، تم تسجيل العائلات ذات الدخل المتدني التي تستحق الدعم الاجتماعي، التي ضمت عائلة بخمسة أبناء تتراوح أعمارهم ما بين 3- 14 عاما. وهي في الواقع عائلة أيتام لأن الأب معتقل والأم وضعت في مركز إعادة تعليم، وفي حالة ثانية، وهي ليست عادية، فقد تم سجن الأب والأم العاملين وتركا والديهما الكبيرين، حيث وصفت الوثيقة أحدهما بالمريضة جدا لتقوم بالعناية بولدين صغيرين، وفي خانة عن سبب الفقر كتب فيها (نقص العمل والأموال)، ولن يخرج والد الطفلين من السجن إلا بحلول 2030".[1]

كما أدت تصريحات الرئيس شي جين بيغ في قراره "تصيين الإسلام" و"توحيد كل الأيديولوجيات" وعدم التسامح للثقافات الأخرى؛ إلى خوف الهان المهاجرين من

---

(1) آدريان زنيز، نيويورك تايمز: كيف أدانت الصين نفسها بتعذيب مسلمي الإيغور؟، https://2u.pw/4MfCy .

ثورة متوقعة في إقليم تركستان الشرقية ضدّ إرهابية الحكومية العنصرية وقمعها الهائل، بغض النظر عن الانتقادات العالمية التي وُجّهت إلى الصين.

في النهاية أؤكده أنا ربما لا يُستبعَد حدوث المعارضة المخططة واستصناع التوترات المجتمعية مسبقا من السلطات الشيوعية عن قصد، لتبرير شناعتها القاسية، وخلوصها من الضغط الدولي الحالي، ولإسراع تحويل المجتمع الأويغوري إلى صراعات بينية غير مرئية متواصلة بين نخبة الشعب في داخل المجتمع؛ حيث يبحث كل طرف (الديني والعلماني) عن بؤرة المشكلة؛ فيراها طرف من طرف آخر، وتأجج الفتن بين الشعب، وقد لوحظ هذا في المجتمع الأويغوري.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية في تركستان الشرقية

قد عُرف إقليم تركستان الشرقية بـــ "مركز طريق الحرير" العريق وملتقى الحضارات وأهم محطات التجارة العالمية ما قبل العهد المنغولي، ولها خصوصيات ومميزات خاصة تميز الشعب الأويغوري عن الهان الصينيين، سواء في الموارد الطبيعية، أو الحرف اليدوية والصناعة التي تبهر الصينيين والعالم أجمع.[1]

تركستان الشرقية بمزاياه الاستراتيجية عُرف بأنه المهد الذهبي للسوق العالمية والحضارة الإنسانية؛ فصحراء تكلمكان المشهورة ومنتزهات آلتون داغ (جبل الذهب) الطبيعية، وطريق الحرير هو الجسر الذي طالما ربط قارة آسيا بأوربا بالاقتصاد. وبحيرة صايرام وبوغدا، وهما من أعلى البحيرات في العالم، وآيدينكول (الحوض المقمر) الذي يعتبر من أكبر المنخفضات عن سطح البحر، فضلاً عن العديد من المراكز الحضارية التي تحتوي على الكثير من الآثار القديمة التي لم تستخرج بعد، ويجلب أنظار علماء الآثار والجيولوجيا، فضلا عن موجات السياحيين والزائرين.

تاريخ الإقليم الاقتصادي الموجز

تعرضت هذه الرقعة الجغرافية لعدة استعمارات منذ القرون لأهميتها من ناحية اقتصادية، إذ يقع الإقليم في وسط طريق الحرير المشهور العريق، وكما كان يلعب دور محطة استراتيجية تُوصل الشرق بالغرب ليلتقي ركبان التجارة والحضارات المختلفة، بين الأتراك، الصينيين، الروم البيزنطيين، والفرس والعرب. وهذه الميزات

---

(1) يُلفت الإقليم أنظار العالم بمزاياه الطبيعية والبيئية وبموارده الغنية -الأرضية والطبيعية- الجوفية والسطحية؛ إذ توفّر موارد المياه العزب والمزارع ووفرة الأشجار ورعاية المواشي، كما اشتهر الإقليم بأسماء كثيرة، منها: "خزان المياه الجامدة"، و"مستودع اللحوم"، و"المستودعات الغذائية"، و"ديار الحصان"، و"مستودع الرياح في البر"، و"ديار السجاديد الملكية"، و"ديار الحرير"، و"ديار الفواكه"، و"ديار الأعشاب الدوائية" وغيرها. بالإضافة إلى ذلك الاسم الأشهر له بعد حركة التنقيب الأرضية: "متحف الجيولوجيا"، و"ديار النفط"، و"ديار الذهب"، و"الكويت في القرن الواحد والعشرين"، وذلك بكثرة ووفرة الموارد، كالغاز الطبيعي والذهب واليورانيوم والفحم والحديد وغيرها.

في الموقع أتاحت لدول أسست هنا في المنافسة التجارية والقوة العسكرية معا، وعاش سكانها أثرياء بالتجارة والاختراعات، كاختراع صناعة القراطيس والمنسوجات والحرف اليدوية كالخزف وغيرها، إلى أن فقد طريق الحرير البري دوره باكتشاف الطريق البحري واختراع السفن.

وأما بعد اكتشاف الطرق البحرية انتقلت التجارة إلى دول السواحل لإنشاء الموانئ التجارية، وبدأت العلاقات التجارية لتلك الدول تزهد عن طريق الحرير البري؛ فأخذ يفقد دوره التاريخي الذي أداه منذ زمن بعيد في العلاقات التجارية؛ إذ الإقليم وآسيا الوسطى بشكل عام يعتبر موقعا حبيسا تبعد عن البحر من كل الجهات.

إلا إذا بدأت الثورات الصناعية في كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا في مقابل نشأة القوة الروسية، وتوسعها في شمال آسيا وإلى آسيا الوسطى تستعمر بلاد المسلمين وأراضي الدولة العثمانية شبرا بشبر، وبدا اكتشاف الحاجات إلى المعادن الأرضية؛ فأصبحت القوى الكبرى من الروس والصين وبريطانيا والدولة العثمانية تتنافس على هذا الإقليم، حتى غلبت الحركة الشيوعية الروسية الصينية وسيطرت عليه بعد الحرب العالمية الثانية؛ لأن هناك أسباب كامنة أخرى تتسم باقتصادية حديثة، من الثروات الضخمة في بطون أراضيها، من الفحم الحجري واليورانيوم وغيرها من المعادن الضرورية للحياة الحديثة، والنفط والغاز الطبيعي وغيرها من الثروات.

تعريف النظام الاقتصادي الشيوعي الذي ابتليت به شعوب الإقليم

بدأت الصين بتطبيق الشيوعية الاشتراكية التي نسختها من الاتحاد السوفييتي، وتعرف بالإنجليزية: (Communism) مشتقة من اللاتينية: (Communis, "Common, Universal").

وهي مصطلح يشير إلى مجموعة أفكار في التنظيم السياسي والمجتمعي مبنية على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في الاقتصاد؛ تؤدي بحسب منظريها إلى إنهاء الطبقية الاجتماعية وتغيير المجتمع، وإلى انتفاء الحاجة للمال ومنظومة الدولة. وفي العلوم السياسية والاجتماعية هي أيدلوجية اجتماعية اقتصادية سياسية، وحركة هدفها الأساسي تأسيس مجتمع شيوعي بنظام اجتماعي اقتصادي مبني

على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج في ظل غياب الطبقات المجتمعية والمال ومنظومة الدولة.[1]

والحزب الشيوعي الصيني هو المتبني لهذه النظريات والحركات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الساعية للوصول لذلك النظام الاجتماعي، فسعياً إلى تطبيق هذا النظام الظالم الذي لا يكون لفرد أو مواطن حرّية الملكية الفردية في الزراعة والصناعة والإنتاج إلا مشتركة؛ قامت السلطات الصينية بمصادرة الأراضي الزراعية من أصحابها بقوة الجيش، ووزعتها على كتلة حكومية، وليست على مواطن، ومن ثم قامت بجمع المحاصيل المحصودة إلى مخازن الدولة، ولا يمنح المواطن أكثر من قدر الموت. كما أن نظام "الاشتراكية"، الملكية الاجتماعية تعود لأي شخص ما أو مجموعة مما يلي: شركات تعاونية أو ملكية شائعة أو ملكية عامة مباشرة أو دولة المؤسسات المستقلة.[2]

الحياة الحالية الاقتصادية لشعب تركستان الشرقية:

كما تعتمد الاقتصاديات الاشتراكية على الإنتاج من أجل الاستخدام والتخصيص المباشر لمدخلات الاقتصاد لإشباع المتطلبات الاقتصادية والحاجات البشرية (قيمة الاستخدام)؛ المحاسبة تعتمد على كميات طبيعية من الموارد، كمية طبيعية أو قياس مباشر لوقت العمل في الزراعة؛ فأجبرت السلطات الصينية شعوب تركستان الشرقية على العمل الجماعي في المزارع العامة والمصانع التي صادرتها من الطبقات البرجوازية ثلاثة عقود من قيامها، وفشلت فشلا فادحا، ثم توجهت إلى توزيع نسبة قليلة من المزارع للمواطنين بما يقدر لكل فرد مربع لزراعته لنفسه

---

(1) ينظر المهدي، عمر أكرم. الاشتراكية والشيوعية والفرق بينها. الرابط:

https://www.iqtp.org/?p=15046

(2) هي نظام اقتصادي يمتاز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإدارة التعاونية للاقتصاد، وينكر الملكية الفردية، أو هو فلسفة سياسية تدافع عن هذا النظام الاقتصادي الجماعي. ينظر مادة الاشتراكية، موقع ويكيبديا، الرابط: https://2u.pw/lQSyS

فقط بعد عهد ماو تسي تونج. وكذلك التجارة والإنتاج والصناعة وتأسيس الشركات التي تتبع لحكومة مباشرة، ولا يملك المواطن سوى قوام عيشه من الملك الفردي.

وبسبب زهد الناس عن العمل للدولة انخفض الناتج الزراعي؛ لأن أبرز المزروعات الحبوب وخاصة القمح والذرة والرز والشعير والقطن والتبغ والفاكهة. وأما زراعة الريِّ فهي كثيرة منتشرة حول الأنهار، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية أكثر من 150 مئة وخمسين ألف كم2. وتذوب الثلوج وتنمو النباتات في الصيف، وينتشر الرعاة على سفوح الجبال بمواشيهم، وأبرز أنواع المواشي الأغنام والماعز والبقر.[1]

حسب تقرير منظمة "مبادرات قوة المواطن من أجل الصين" إن إقليم تركستان الشرقية ينتج 84% من القطن المستخدم لإنتاج الأقمشة ومواد أخرى تصدرها الصين.[2]

الثروات المعدنية في تركستان الشرقية وحرمان شعبه منها

تحتوي أراضي تركستان الشرقية كميات كبيرة من الفحم الحجري (2.19) تريليون طن بما يوازي 40%-50% من احتياطي الصين كلها، والبترول يقدر بما بين (6.5 – 8.2) مليار طن، توازي ثلث إجمالي الاحتياطي الصيني منه، وفيها الرصاص والتوتياء والصودا والملح والرصاص والحديد والنحاس وغيرها من المعادن الاستراتيجية كاليورانيوم والذهب. وبحسب معطيات عام 1988م ثَمة 700 كيلو متر مربع من المناطق التي يحتمل وجود البترول فيها أي ما يقارب 800 مليون طن من الزيت الخفيف والثقيل، و30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي؛ لهذا فإن الخبراء الدوليين يعدون تركستان الشرقية عصب اقتصاد الصين ومصدر

---

(1) ينظر ئابدۇلكهكم باقى ئلتەربش، تۆركستان قوللانمسى، 42-44 بەت، تۆركستان ۋەقپى، 1999 يل، ئستانبول.

(2) منظمة "مبادرات قوة المواطن من أجل الصين" الحقوقية، قالته في تقرير نشرتها عن وضع أقلية الأويغور المسلمة في الصين: الرابط: https://2u.pw/SjwMK

صناعتها الثقيلة، وهي قبلَ هذا عصب الإنتاج الذريِّ الصيني الذي يعتمد أساسًا على ما تنتجه تركستان الشرقية من اليورانيوم ذي النقاوة العالية.[1]

وعلى توضيح فرع "شركة (PETRO CHINA) بتروتشاينا في شينجيانغ، أكبر منتج للنفط والغاز بالصين، أنه أنتج حتى الآن أكثر من 100 مليون طن من النفط الخام الثقيل وذلك بفضل تقنياته المبتكرة. وأوضحت شركة حقل شينجيانغ النفطي أنها أنتجت 4.32 مليون طن من النفط الخام الثقيل العام الماضي، وأنها أضحت أكبر قاعدة إنتاج بالصين للنفط النافثيني القاعدي الثقيل عالي الجودة، وهو مادة خام نادرة للمنتجات الصناعية مثل وقود الصواريخ وزيوت المحركات المقاومة للبرودة.

وقال تشيان قن باو (كبير الخبراء الفنيين لدى الشركة): إن الابتكارات التكنولوجية ساعدت الشركة على رفع كفاءة معالجة النفط الخام الثقيل بواقع 30 نقطة مئوية لتصل إلى أكثر من 60 بالمئة، بالمقارنة مع التكنولوجيا التقليدية. ولفتت الشركة إلى أن التكنولوجيا الجديدة تم تطبيقها أيضا في حقول نفطية في شمال شرقي الصين، وكذلك في قازاقستان وكندا وفنزويلا.[2]

الدخل القومي في الإقليم

قد يصعب الإحصاء الدقيق بالدخل القومي للشعب الأويغوري لأسباب عدة، كإخفاء السلطات الصينية الحالة الحقيقة أو تفخيمها أو تهميشها، -كما هو معروف منذ البداية-، أو ربما لتجنب الانتقادات الدولية لما تقوم به عليهم، من

---

(1) لمزيد من التفاصيل في الموضوع: ينظر عبد جليل توران، "مختارات من مذكرات محمد أمين بوغرى"، ص 240-244، دار تكلماكان الأويغورية، إسطنبول، حزيران، 2015. محمود شاكر، "تركستان الصينية الشرقية"، ص (31). وينظر الخطاف، حسن، "أيام تركستان الشرقية والراية الحمراء نار لم تخمد"، الرابط: https://sy-sic.com/?p=8058

(2) موقع (شينخوا الصينية العربية) أورومتشي 10 يونيو 2019. الرابط:

http://arabic.news.cn/2019-06/10/c_138131025.htm

إجبارهم على العمل الجماعي المجاني وجمع الضرائب وغيرها من العوامل. فعلى كل: درس الأستاذ توختى آخون أركين: إن ميزانية شينجيانغ (تركستان الشرقية) قد ارتفعت بالمشروعات الاقتصادية من 105 بليون يوان في عام 1997 إلى 352 بليون يوان في عام 2007، وبلغ دخل المواطن الحضري 16,820 يوان (2537 دولارا)، بينما بلغ دخل المواطن الزراعي أو الرعوي 3150 يوان (475 دولارا) في عام 2007، والأويغور هم الأغلبية في الزراعة والرعي.[1]

وكان جو هاي لون Zhu Hai Lun الأمين العام للجنة الحزب الشيوعي الصيني في ولاية خوتن قد صرح في عام 2006 أن الدخل السنوي لمزارعي خوتن يبلغ 1337 يوان (202 دولارا)، والأمين العام للجنة الحزب الشيوعي الصيني في ولاية كاشغر شي دا غانغ Shi Da Gang في كلمته في مؤتمر الحزب ذكر أن الدخل السنوي لمزارعي كاشغر يصل إلى 1800 يوان (272 دولارا).

وأما وانغ ليجوان (الأمين العام الحزب الشيوعي للإقليم -لمقاطعة شينجيانغ- ونائب الرئيس للدولة الصينية حاليا) -عند استقباله لوفد من الحكومة المركزية في أورومجي في عام 2006، قال: "إن الفقر مزمن في ولاية خوتن وكاشغر وقيزيل سو؛ حيث تسكنها الأقليات القومية". ومما يزيد من تدهور أحوالهم الاقتصادية الضرائب المفروضة، فقد ذكرت جريدة خوتن اليومية في 25 يناير 2008 أن الحكومة المحلية حصلت على أربعة ملايين يوان من الضرائب المقررة على الأراضي الزراعية، وهي تزيد عما تم تحصيله في العام السابق ب2,690,000 يوان أي بنسبة زيادة 205,34%.[2]

---

(1) توختى آخون أركين، قراءات في قضية تركستان الشرقية، دار الأندلس الخضراء، السعودية. ط، الأولى 2000م/ 1421هـ

وينظر موقع تركستان تايمز "تطوير تركستان الشرقية ... أهدافه تكريس الاحتلال ونهب ثرواتها"، الرابط: http://turkistantimes.com/m/news-723.html

(2) المرجع السابق.

بالإضافة إلى أن الباحثين ينتقدون سياسة الصين بـــ "أن القليل جدا من هذه الاستثمارات يستفيد منها الأويغور، وأن التفاوت كبير في الدخل بين الصينيين والأويغور، هو سبب العداء بين الأقليات المسلمة من الأويغور وغيرهم. كما أن متوسط دخل عائلة الفلاح، وأكثر الأويغور منهم بلغ في العام 2007 الماضي 3503 يوان، أي ما يعادل 528 دولارا في السنة، بينما المتوسط الوطني 4761 يوان (719 دولارا). وفي شانغهاي 11440 يوان (1726 دولارا).[1] ويرى الأويغور أن الصينيين يتدفقون إلى بلادهم بالملايين، وأنهم المستفيدون وحدهم من ثروة بلادهم الغنية بالنفط والغاز وموقعها الاستراتيجي في آسيا الوسطى. في ظل هذه الإجراءات ازداد الفقر في المزارعين وغيرهم.

وعلى تقرير لجنة إزالة التمييز العنصري في الأمم المتحدة في عام 1996 أشارت إلى أن هناك ما يقدر بأن 80% من الشعب التركي في تركستان الشرقية تحت خط الفقر. على سبيل المثال: تقرير منظمة العفو الدولي لعام 2008 وهو من الأمور المثيرة للاستياء أن هناك أعداد كبيرة من النساء والشابات والفتيات والتي قدرت بما يزيد عن مائتي ألف فتاة أخذت من تركستان الشرقية -ومن مناطق الجنوب بالتحديد- للعمل في المصانع في شرق الصين، وإن ذلك يتم بضغط من السلطات المحلية، وتعاني المهجرات من أوضاع حياتية قاسية وتعملن بأجور متدنية، كيف نفسر ذلك في حين أن الصين تنقل ملايين الهان إلى تركستان الشرقية للعمل؟.

كما أوضح التقرير بأنه "فى إبريل من العام الحالي (2005) استثمرت شركة "أس كى تليتيك" الكورية الجنوبية 25 مليون دولار أمريكي لبناء خط انتاج لبحث وتنمية الأجهزة الطرفية المحمولة للاتصالات وانتاجها وترويجها". كما قال مسؤول من الشركة: إن إجمالي الاستثمارات سيبلغ 60 مليون دولار أمريكي وقدرة الإنتاج 3.95 مليون هاتف محمول سنويا. وستنشأ الشركة فى السنتين المقبلتين نظاما كاملا

(1) المرجع نفسه.

يحتوى على بحث وتنمية الهواتف المحمولة وانتاجها وبيعها وخدمات ما بعد البيع، وتصدر منتجاتها الى أسواق وسط آسيا وأوروبا.[1]

(1) ينظر تقرير مكتب التجارة والاقتصاد للإقليم، "شركات عالمية تتطلع إلى الأسواق فى منطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الأويغور المسلمة"، موقع صحيفة الشعب اليومية أونلاين. الرابط: http://arabic.people.com.cn/31659/3740603.html

المبحث الثالث: الأوضاع السياسية في تركستان الشرقية

بدأ وضع تركستان الشرقية السياسي نحو التصعيد من فاجعة 5 يوليو من عام 2009 في عاصمة الإقليم أورومجي، باتخاذ السطات الصينية إجراءات قاسية سياسية بعيدة المدى، تحت شعار "مكافحة الإرهاب". وكان ذلك في الحقيقة ظاهرة واحدة من جملة السياسات المخططة سابقا، كما أكدناه؛ من أنه توحيد الشعوب في مسمى "أمة الصين"، والإنهاء على وجود تلك الأقليات المختلفة التي تختلف عن قومية الهان الأغلبية، وبرزت معالم هذه السياسات في إجراءاتها الهاجمة نحو تغيير القيم والمبادئ وحتى البنى التحتية في الإقليم، كإنشاء البيوت والعمارات بطراز الهان الصينيين بعد هدم البيوت والمجمعات السكنية، وتغيير الشوارع والزقاق والطرقات العامة. فنوجز أبرز هذه الإجراءات في النقاط الآتية:

أولا: سياسات تغيير المناخ والبيئة

ركزت السلطات الشيوعية سياساتها على أهمية تركستان الشرقية من ناحية الموقع الاستراتيجي للإقليم وميزته في الموارد الجوفية (البترول وغيره)، وشعوراً بيقظة الشعب الأويغوري وتحركات سرية في خارج حدوده في جمهوريات آسيا الوسطى وداخل الإقليم؛ فبادرت بسياسة "تطوير الإقليم الغربي"، والتي هي وجه آخر لتصيين الإقليم وتغيير مناخها، حيال تكتيم الجمهوريات التركية المستقلة بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات. من مظاهر هذه السياسة:

أ- تفقير الشعب التركستاني وتجريده من فرص العمل في الدوائر الحكومية، وإخراجهم عن دوائر الأجهزة الأمنية والجيش وغيرها، لعدم ثقة السلطات للشعب الأويغور، ولأجل محاصرة الشعب وإخفاء الهويات الإسلامية والقومية في الدوائر الرسمية، بالإضافة إلى إنشاء المدن الصينية في إقليم تركستان الشرقية عبر خطة تأسيس مُدُن صينية من جديد تخص للمهاجرين الصينيين، مثل مدينة الأرال والتومشوق وغيرها والتي لا يزيد

عمرها على ثلاثين عام، في ظل سياسة توطين الهان المهاجرين من الصين إلى الإقليم.[1]

ب- سياسة إلغاء صلاحيات الولاية والمدينة والمحافظة الأصلية، خاصةً بعض المدن الحضارية والتاريخية، وحتى أسماء الطرق والشوارع إلى مسميات صينية؛ لكي ينسى الجيل القادم المظاهر والمعالم الأثرية وأسماء المدن والمحافظات والقرى، مثل مدينة ياركنت الأثرية التي كانت عاصمة للبلاد في مدة طويلة والتي يبلغ تاريخه إلى ما قبل الميلاد في مقابل الكاشغر، فغُيرت صلاحيتها إلى البلدية وسمت اسمها ب "(يەكەن ناهيىسى , 莎车) 县 والتي تتبع إلى ولاية الكاشغر (سمتها الصين كاشي **喀什市**). وكذا غيرت اسم ولاية / مدينة قومول إلى (خامي**哈密市**) التي تعني "بطيخ". والتي يطول ذكره...[2]

ت- سياسة تصيين طراز المعاش للشعب تحت شعار تحديث التصميمات الداخلية للمنازل، والتخلّص من الديكور العرقي التقليدي، وإضافة أثاث صينية مكانها؛ حيث يقومون المسؤولون في الإقليم بحملة "التخلص من أشياء ثلاث"، لإجبار الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى على تنفيذها بقسوة، بمحو التصاميم السابقة لمنازلهم وتجديدها وفقًا لمتطلبات الحملة الجديدة.[3]

---

(1) ينظر ئابدۇلكهەكىم باقى ئىلتەرىش، تۈركستان قوللانمسى، 96 بەت، تۈركستان ۋەقپى، 1999 يىل، ئستانبول.

(2) جددت مسميات المناطق ،الولايات والمحاظات والمدن والقرى بعد ما أعطت السلطات لتركستان الشرقية صلاحية الحكم الذاتي باسم "إقليم شينجيانغ الأويغور الجكم الذاتي" في عام 1955. وكذلك أعطيت لكثيرة من المدن تلك الصلاحية في داخل الولاية، حسب أسماء الأقليات القومية فيها، مثل الهوي والقرغيز والقازاق والطاجك، مع كون أتراك الأويغور يشكلون الأغلبية في تلك المناطق لتقليص نفوذ الأويغور الأغلبية في الفي الحكم.

(3) شوهرت هوشور، "طلب من الأويغور في شينجيانغ استبدال الديكور التقليدي بأثاث البيوت"، إذاعة آسيا الحرة، تاريخ: 9 تشرين الثاني2020، تاريخ الزيارة: 20 تشرين الثاني 2020. https://www.rfa.org/english/news/uyghur/furniture-01092020165529.html

ثانيا: سياسة الرقابة الحديدية في تركستان الشرقية

يتعامل الحزب الشيوعي مع الشعب التركستاني كالسجناء، لا خيار لهم للموت ولا للحياة؛ واستأنفت بعد فاجعة 5 يوليو 2009 عام بعدة إجراءات سياسية في المراقبة على تمام خفايا الشعب الأويغور خوفا من أية مقاومة شعبية. وتتضح تلك السياسات بما يلي:

أ- حشد السلطات الشعب التركستاني في مراكز التثقيف الأحمر، وإلى الاجتماعات والكورسات والدوريات على المبادئ الشيوعية، وإجبارهم على الورشة العملية في تطبيقات الأيديولوجيات الماركسية وغيرها؛ فيحرمون الشعب من مزاولة عملهم الزراعي والتجاري و...ألخ.

ب- محاصرة تحركات الشعب بتأسيس مراكز التفتيش في جميع الطرقات والمحطات والمعابر، حيث تقوم أجهزة الأمن والشرطة يفتش ويسجل كل من يتنقل من حي إلى آخر وقرية إلى أخرى، ومنع أداء مواطن صلاته في غير بيته أو مسجد قريته، وحتى وزعت لكل مواطن بطاقة خاصة تبرز صلاحية أداء الصلاة ودخول المسجد.

ت- تقنين الرقابة وتجربة التقنيات المراقبة لتعريف الوجه، وجهاز تحديد موقع المواطن؛ حيث تراقب السلطات أفعال الشعب، أين يتجه وأين يقف؟، والكاميرات المركبة في جميع الأماكن للشعب.

ث- سياسة مراقبة سلوك الشعب من خلال الكشف اليومي والأسبوعي، فعلى حسب التقرير الذي أعدته منظمة هيومن رايتس ووتش: "فإن سلطات شينجيانغ تراقب عن كثب 36 فئة من السلوكيات، على سبيل المثال عدم التعاطف مع الجيران، وتجنب استخدام الباب الرئيسي أو الهاتف الذكي، والتبرع للمساجد "بحماسة" أو استخدام كميات "غير طبيعية" من الكهرباء".[1]

---

(1) موقع أناضول "هيومن رايتس ووتش تندد بمراقبة الصين لمسلمي تركستان الشرقية"، الرابط: https://2u.pw/TeiTZ

ج- سياسة تآخي الصينيين من أعضاء الحزب الشيوعي بالأسرة المسلمة، ونُفذت هذه السياسة القمعية في الحقيقة؛ حيث إنهم ينامون على أسرتهم المشتركة"، تحت مسميات "الأقارب الأسرية"، الذين يعرضون مضيفيهم أيضًا إلى تلقين سياسي خلال زياراتهم.[1] وذلك أنه في كثير من الأحيان يتم توفير الأسرة الجديدة للأويغور في منازلهم لـ"أقارب" الهان الصينيين الرسميين الذين يأتون للعيش مع عائلات الأويغور في بيوتهم وتزويدهم بمعلومات عن حياتهم وآرائهم السياسية، كجزء من حملة "إرتق وتصبح عائلة" التي تم إطلاقها في تركستان الشرقية أواخر عام 2017.[2]

(1) قد زار الصحفيون هاتفياً من إذاعة آسيا الحرّة بعض المسؤليين في الإقليم وحاور معهم حول الموضوع، وصدّق بل وكشف كثيرا من هذه الإجراءات القاسية، حيث قال: "أن الشعب متوافقون معنا بتغيير مظاهر بيوتهم إخضاءا لقوانين الحكومة، وإلا سيرسلون إلى المخيمات التأهيلية السياسية حتى يغسل دماغهم من التطرف والتخلف". المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

ثالثا: سياسة مكافحة الإرهاب والتطرف والانفصال المزعومة

منذ أن أطلق زعيم الحزب الشيوعي الصيني في الإقليم "وانغ لي تشوان" حملة ضارية ضد ما أسماه "منابع الإرهاب" في صيف العام 1996، بدأ العالم يسمع عن حقيقة القمع الذي يتعرض له مسلمو تركستان الشرقية (شنجيانغ).

في إطار هذه الحملة تم خلال ثلاثة أسابيع إغلاق ما يزيد على 600 مدرسة قرآنية، و200 مسجد وصودرت أطنان من الكتب الإسلامية وأشرطة الفيديو والكاسيت التي تحوي مواد إسلامية. وتم القبض على 15000 مواطن مسلم بالإقليم بتهمة "ممارسة أنشطة مناوئة للدولة".[1] واستطاعت السلطات الشيوعية تحت شعار (مكافحة الإرهاب والتطرف) تحقيق هدفها من استيعاب الشعب تحت القسر والقمع، بالإضافة إلى إسكات المجتمع الدولي وبهت المعارضة الخارجية.

رابعا: معسكرات التأهيل السياسي

في أبريل من عام 2014 أعلنت السلطات الصينية حملة سمتها "الضرب الشديد" على ما تزعمه "الأفكار المعادي لأفكار الحزب الشيوعي في الإقليم تركستان الشرقية (شينجيانغ)"، بدئاً من إنشاء المعتقلات والسجون في أنحاء البلاد، وزعمت في بداية الأمر أن هذه المعتقلات هي مراكز "التأهيل السياسي" (سياسي تەربيلەش مەركىزى) التي تُأهل فيه المتحمسون بالدين والقومية لسياسة الدولة، فإثر إنشاء هذه المعسكرات اعتقلت من نخب الشعب الأويغور بدءاً من العلماء والأئمة والخطباء، ثم أصحاب المشروعات والأثرياء ومن له تأثير في المجتمع التركستاني في كل المجالات، مثقفين، فنانيين وغيرهم.

وهذه الرسم والخريطة تكشف مناطق توزع مراكز التدريب للأويغور في الإقليم (شينغيانغ).

---

(1) طاش، عبد الجليل، مسلمو تركستان بين ماض مؤلم ومستقبل مجهول، موقع منتدى تركستان الشرقية، 13 سبتمبر 2009.

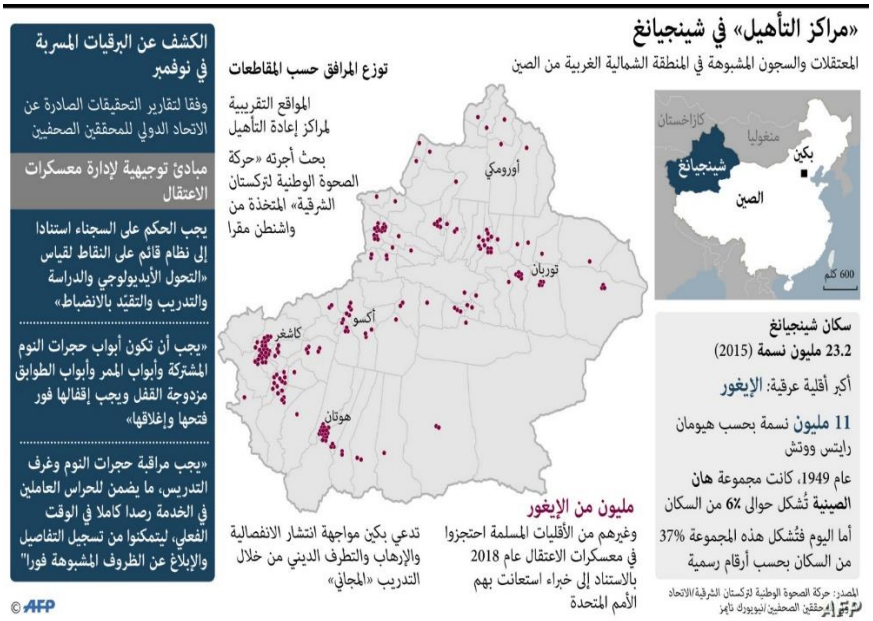

ومن مطلع العام 2017 توسعت الاعتقالات التعسفية لكل من الموظفين في الدوائير الحكومية والشرطة والشركات والمصانع، والتي صرحت السلطات عبرها إنهاء دور الأويغور في المجتمع بغض النظر عن كونهم أعضاء الحزب الشيوعي وصداقتهم المخلصة له عن قلب.

واكتشف في الآونة الأخيرة أن البنك الدولي "قد بدأ في عام 2015 بتمويل مشروع إنشاء تلك المعسكرات، وعرضت له السلطات الصينية بتغيير اسمها لـــ "التعليم والتدريب التقني والمهني في شينجيانغ"، كان البنك يخصص دعما قيمته 50 مليون دولار لمراكز التدريب المهني.[1] كما كشفت الوثائق المتعددة أنه قد موّل البنك

(1) ينظر المقال "اضطهاد الأويغور-الصين حاولت الاستعانة بأموال البنك الدولي"، موقع الحرة. الرابط: https://2u.pw/b8jiB

أما موضوع المعسكرات الاعتقالية ودعم البنك الدولي للصين بإنشائها أصبحت عالميا، وهناك تقارير والتحاليل الموثقة من جهات متعددة ودعت الصين الصحفيين ورجال الأعمال إلى تلك المعسكرات. ونوقش الموضوع في

الدولي في تلك المعسرات بشكل مباشر، على أنها مراكز التدريب المهني بادعاء السلطات الصينية على عكس الحقيقة.

وبالإضافة إلى ذلك طلبت السلطات مبلغ 12.8 مليون دولار من أجل تركيب برنامج مراقبة يستخدم "أنظمة التعرف على الوجه" في الإقليم لمراقبة تحركات الشعب اليومية، ويمكنها تحديد الأشخاص الذين صدرت بحقهم طلبات، أو حتى من هم على "القائمة السوداء" وإرسالها للشرطة مباشرة. وبعدما أثيرت الشبهات حول الموضوع قلص البنك دعمه أخيراً، وأشار إلى أنه سيدعم المدارس فقط. فكل هذا يدل على الاستبداد السياسي الذي ينفذ بالقوة السلطوية القسرية.

خامساً: الاستغلال السياسي

من الواضح أن الصين معروفة بأنها لن تتراجع عن استغلال أي شيئ كالدين وأدوات النفوذ الأخرى في المجتمع، سواء في سياستها الداخلية، أو تشكيل علاقة دبلوماسية مع دولة أخرى، في سياستها الخارجية أو الداخلية. وقد تبرز حالة استغلال الصين في واقع تركستان الشرقية (شينجيانغ) من جانبين رئيسيين: أولهما استغلال الصين لمواقف المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والتي تتمثل في علاقتها الدبلوماسية مع الدول في سياساتها في تركستان الشرقية. والجانب الآخر: السياسيات الاستغلالية التي نفذتها لمسلمي الأويغور وغيرهم من الأقليات، من قمع أم قتل جماعي أو غيره مما يبرز في تنظيم الشؤون الداخلية في تركستان الشرقية (شينجيانغ). ففي النقاط التالية نعرض هاتين الظاهرتين:

منصات الأمم المتحدة كالقضايا السياسية الكبرى. ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى كل من مجلة وول سيتريت جورنال وواشينطون بوست والوثائقية الأخرى العالمية.

1: استغلال الصين التحولات السياسية الخارجية

وذلك إذا نظرنا في التحولات والتغيرات السياسية في آسيا الوسطى عموما قد ندرك أسباب سقوط جمهوريتي تركستان الشرقية التي استطاع هذا الشعب المسلم إقامتها في ظروف صعبة، من أنه انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الاتحاد السوفييتي الذي نشر الشيوعية الاشتراكية، وأنشأ ذيوله شرقا وغرباً؛ فالصين الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي واحدة من هذه الذيول السوفياتية الشيوعية التي أراقت دماء الملايين من الناس. فيمكن إيضاح استغلال الصين في سياسة تركستان الشرقية كما يلي:

أ. استغلال الصين للمواثق الدولية في سياسة تركستان الشرقية: مع أن الصين عُرفت بانغلاق تام ثلاثين سنة من قيامها واحتلالها للإقليم؛ في الحقيقة لوحظت أنها حاولت المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية، واستغلت من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمضمون مبدأ "عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، لتمرير قمعها على الشعب التركستاني، لا سيما القرارات المتضمنة المتعلقة بتعزيز الأمن الدولي، وحضرت إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتعريف العدوان. فبذلك أقنعت العالم في أن قضية تركستان الشرقية والشعب الأويغور من شؤونها الداخلية، وحماية استقلاليتها وسيادتها فيها"؛[1] وواصلت تنفيذ عملياتها التطهيرية مستغلّة من هذه المواثيق.

ب. استغلالها تحولات الدول العربية ومواقفها من احتلال تركستان الشرقية وسعيها في تكريس حكمها في منتصف القرن الماضي: يلاحظ أن تآيد ممثِّلي الفكرة الشيوعية الاشتراكية من ساسة العرب والصين آنذاك كانت تتمثل في

---

(1) ينظر صفحة جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان. الرابط:

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/DIIIIAS.html. وينظر صفحة ميثاق الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/charter-united-nations/.

الحصول على الاعتراف بعضهم البعض والدعم المتبادل، وهذا ملحوظ من خلال تأييد الصين الشيوعية ثورات الاستقلال التي تبنت مبادئ الشيوعية الاشتراكية في البلاد العربية، وفي مقابلها وقفت تلكم الأنظمة العربية موقف المصفقين بمشروعية سيادة الصين على الإقليم "تركستان الشرقية"، والتغافل التام عما واجهه مسلمو الأويغور. فكما من ثمرة هذه العلاقات جاء امتناع كلٍّ من مصر والسعودية وسوريا واليمن الجنوبي عن التصويت على قرار الولايات المتّحدة الأمريكية باتّهام الصين الشيوعية باعتدائها على المسلمين، والذي أعلن يوم 1 فبراير1951 في مقرَ الأمم المتّحدة.[1]

كما برز من طبيعة هذه المواقف السيئة أن بداية العلاقة بين الدول العربية - الصينية وطبيعتها في ظلِّ التغيّرات الدولية؛ لم تكن إلَّا حقبة جديدة وصدفة توافق تاريخي للصداقة على مبدئ شيوعي؛ إذ حاولت الصين وصل علاقاتها الدبلوماسية مع 22 من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية إثر قيام جمهوريتها الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي، وفرض سيطرتها على "تركستان الشرقية" (شينجيانغ) في بداية أكتوبر عام 1949؛ كما أرسلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري في العام نفسه إلى الرئيس ماو تسي تونغ (1897-1976) برقيةً للتهنئة بتأسيس جمهورية الصين الشعبية، كما أرسلت مثلها كلٌّ من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي المغربي يوم 15 أكتوبر 1949. وتلى ذلك تتابع المراسلات والبرقيات بين بقية الدول العربية والصين الشيوعية.[2]

ت. استغلال سياستها للانفتاح العالم: قد انتهت الثورة الثقافية الصينية بوفاة الزعيم ماو تسي تونغ من عام 1976، وبعده قام الزعيم الصيني السابق دينغ شياو بينغ -أبرز الشخصيات السياسية في تاريخ الصين القريب- بخطة

---

(1) الأويغوري، محمدأمين، تحولات مواقف الدول العربية تجاه قضية الأيغور، منتدى سياسات العربية، 17 نوفمبر 2019.https://2u.pw/Pwxnl

(2) فائزة كاب، العلاقات العربية – الصينية بين الماضي والحاضر:

http://arabic.people.com.cn/99002/99408/6913614.html

"إصلاحات الحزب الشيوعي الداخلية والانفتاح الخارجي" الذي أطلق سنة 1978. وفي الوقت نفسه قد بدأت تتحول الأوضاع السياسية في الدول الإسلامية بشكل باهر؛ إذ نجحت الثورة الإسلامية في إيران، وبداية جهاد أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي في ظل الولاية المتحدة، وفي حين برزت معظم شعوب بقية الدول الإسلامية يتحمسون بها؛[1] ولكن الصين سابَقَتْهن بتنشيط علاقاتها الدبلوماسية معهن، تقديماً بتلك الخطة "الانفتاح الخارجي والإصلاح السياسي"، وعرض وضع تركستان الشرقية ومناطق أخرى مسلمة بحالة مزورة، لتغطية جرائمها الإنسانية المروعة على المسلمين عن وجوه العالم في الفترة السابقة. فكمّت أفواه أنظمة الدول العربية والإسلامية في مقابل المصالح الاقتصادية من الصين، فطويت صفحة قضية تركستان الشرقية والأويغور.

ث. استغلالها حادثة 11 سبتمبر: تعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر واحدة من أكبر المبررات المستخدمة صينيا؛ من أجل إتاحة الفرصة لاستغلال تشكيل علاقات دولية جديدة تخدم مصالحها التي كانت تنافس بها الولايات المتحدة، خاصة المصالح الاقتصادية. وإذا ما تم النظر إلى سياسة الصين الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر، فقد أعلنت السلطات عن قانون يوحي بأن الإسلام مصدرا للإرهاب، على مبدئها الشيوعي "الدين أفيون الشعوب". وشرعت بتشريع قوانين وفرض بنود من شأنها تقويض تأثير الدين وفصله عن الحياة الاجتماعية للشعوب المسلمة، خاصة الأتراك الأويغور في تركستان الشرقية؛ فقامت بإغلاق المدارس الدينية والمكاتب ومنع بيع الكتب الدينية، كما عملت على تغيير المناهج الدراسية كلها بفرض اللغة الصينية، وفرض المبادئ الشيوعية الماركسية ومنع ممارسة اللغة الأم لدى الطلاب والموظفين، بالإضافة إلى منع الأويغور من أداء أي

---

(1) ينظر TUNA Amine, *DOĞO TÜRKİSTANDA ASMİLASYON VE AYRİMCİLK* (RAPORU)، 2011. تقرير تركستان الشرقية، (تذويب الهويات والانفصالية في تركستان الشرقية)، منظمة الهيئة الإغاثية العالمية، ص 52. للباحث بحث في منتدى السياسات العربية، منشور نوفمبر 2109. https://2u.pw/Pwxnl

شعار ديني في الأماكن العامة، مثل المحطات والمطارات. وعلى الرغم من أن الصين تضمن رسميا الحريات الدينية في دستورها، لكن لم يلمس تأثير ذلك على الحياة العامة، خاصة عند النظر لأحوال مسلمي الاقليم.[1]

ج. استغلالها ثورات الربيع العربي: فقد استفادت الصين من ثورات الربيع العربي في تبرير قمع مسلمي الأويغور من الداخل، وخنق قضيتهم في المنصات السياسية؛ حيث جعلت دول الخليج والشرق الأوسط في صفِّها، منافسةً بذلك سياسة الولايات المتَّحدة الأمريكية والاتِّحاد الأوروبِّي. وبحنكة ضمّت إيران وتركيا إليها أولًا، ثم بقية الدول العربية، طمعًا في جلب المشاريع الصينية إلى تلك الدول تحت الخطَّة التي سمّتها: «حزام واحد، طريق واحد»، والهادفة لربط آسيا وأوروبّا وإفريقيا. وقد شملت هذه الخطَّة كلَّ الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية، فأصبحت تلك الدول صديقًا ملاطفًا داعمًا لسياسات الصين.

ح. استغلالها تأسيس منظمة شانغهاي للتعاون لمحاصرة تركستان الشرقية، ومقابل حلف "الناتو": بدأت الصين تبحث عن شراكة إستراتيجية حينما استقلت الجمهوريات الخمسة التركية بانهيار الاتحاد السوفييتي، وحست بتألق الشعب الأويغور إلى الاستقلال كإخوانهم القازاق والقيرغز والأوزبك والطاجيك والتركمان؛ فسبقت إلى حوار شراكة استراتيجية روسية صينية، واتخاذ خطوات لخلق وحدة سياسية؛ فتم توقيع اتفاقية تصور الاتفاق بعد أن وقعت روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان على معاهدة تعميق الثقة العسكرية في 15 يونيو 2001. كما هو معلوم بالنسبة للصين أن الإرهاب وخطر التطرف والانفصال في تركستان الشرقية من أكثر محركات الاتفاقية بين منظمة شانغهاي للتعاون واتفاقية الأمن الجماعي لتعاونها الشامل في مجالات الأمن والجريمة والاتجار بالمخدرات.[2] وبهذا المعنى: استطاعت الصين إقناع هؤلاء الشركاء فيها لتأبيد سيطرتها على تركستان الشرقية (شينجيانغ).

---

(1) المرجع السابق.

(2) Doğu Türkistanda İnsancılık,

2: استغلال الصين السياسي في داخل تركستان الشرقية

تستغل الصين تركستان الشرقية عبر خطط لامعة المظهر وباطنها ترشق السموم لأهل الإقليم، وهي باختصار كالتالي:

أ. خطة الصين لتطوير المناطق الغربية: يقصد بها تركستان الرقية والمناطق المجاورة له، وقد أعلن الرئيس جيانغ زمين (Jiang Zemin)[1] بأن خطة التطوير محورية لاستقرار الصين. فخطة تطوير الغرب تهدف إلى تشجيع الصينيين وخاصة الشباب منهم للاستيطان الغرب-تركستان الشرقية، تقليدا في ذلك للولايات المتحدة الأمريكية لتطوير غرب أمريكا، أو تشابه لخطة إسرائيل في توطين اليهود في الضفة الغربية. وقد لوحظ أن السلطات الحكومية الصينية تعمل على التطوير الذي يتناسب مع الصينيين كي يكون حافزا للصينيين على الهجرة إلى الإقليم والاستيطان فيه.

ب. تخصيب استخراج ثروات تركستان الشرقية: كما تسوق السلطات الصينية للمجتمع الدولي تطوير تركستان الشرقية لتحسين مستوى الشعوب فيه، في الحقيقة إن هذه السياسة لصالح الصينيين المهاجرين وتكريس توطينهم فيه؛ فمثلا النفط الذي يعتبر من أهم أسس الاقتصاد التركستاني فالصينيون هم الذين يتولون صناعته تماما، لأن شركة الصين البترولية الوطنية China National Petroleum Co. تجلب عمالها إلى هناك من كل أنحاء الصين، ويتولى مكتب بترول شينجيانغ الإقليمي تشغيلهم.[2] ومسلمو الأويغور يفقدون أعمالهم في بلادهم ولا يجدونها، وهو أن مديري الشركات والمكاتب صينيون ويوظفون العمال الصينيين فقط،

---

(1) جيانغ زيمين (صينية مبسطة: 江泽民، بينيين: Jiāng Zémín، ولد في 17 أغسطس 1926) هو سياسي صيني ولد بمدينة يانغزهو، شغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية بين 27 مارس 1993 و15 مارس 2003.

(2) المرجع السابق، وينظر موقع تركستان تايمز، الرابط: http://turkistantimes.com/m/news-723.html

ويتهمون المسلمين بأن ممارستهم لشعائرهم الدينية تمنعهم من تشغيلهم في القطاعات أو المؤسسات الحكومية التي تلتزم بالنظام الإلحادي.

3: استغلالها من المعتقلين والسجناء في المعسكرات السياسية في أنحاء الإقليم

قامت السلطات الصينية باستغلال معتقلي "معسكرات التأهيل السياسي" في استعباد القوى العاملة المجانية، كما ذكرنا سابقا من تأسيس هذه المعسكرات "إعادة التأهيل السياسي"، في بداية الأمر أخفتها عن العالم. بعدما اكتشفت اعترفت بتبرير أنها "مدارس إعادة تثقيف" للذين لديهم مشاكل في طريقة تفكيرهم، واعتقال ثلاث ملايين مسلم فيها.[1] وتبرز ملامح استغلالها:

أ. استغلت السلطات من هذه المعسكرات في تكريس أيديولوجياتها عبر إجبار الشعب على اليمين بقدسية الحزب الشيوعي، كما كان الهدف الرئيسي منها غسل دماغ المسلمين من الإسلام والثقافات الأهلية والعادات والتقاليد التي يعتبرها الحزب الشيوعي "فيروس معدي" بالنسبة للشعب، فلذلك يجيب إجبارهم على التدريب المنهج على المبادئ الشيوعية.

ب. اتخذت السلطات هؤلاء المعتقلين في المعسكرات كعمال مجانين لإنتاج صناعات المنتجات للشركات العالمية، وإجبارهم على عمل تجهيز الصادرات إلى دول العالم، والذي يشبه بتجارة الإنسان مع تلك الشركات (العبيد). فعلى تقرير أصدره مركز أبحاث أسترالي "أن الصين نقلت عشرات الآلاف من أقلية الأويغور المسلمة التي تحتجزهم في معسكرات في إقليم تشينجيانغ (تركستان الشرقية)، إلى مصانع تعمل لفائدة شركات

---

(1) تقرير صحيفة BBC معتقلات الصين المخفية، فيها تفاصيل بعض المقابلات الرسمية والإحصاء وتثبيت مواقع هذه المعتقلات.-https://www.bbc.com/arabic/resources/idt-sh/China_hidden_camps_arabic

عملاقة في مجال الصناعات الإلكترونية والنسيج وقطاعات السيارات، من بينها آبل (APPLE) وسوني (SONY) وأديداس (ADIDAS) وبي أم دبليو (BMW) ومرسيدس (BINZ) في إطار العمل القسري الذي يمارس على هذه الأقلية".[1]

ت. نقلوا إلى مصانع "تملكها شبكات تزويد تابعة لـ 83 ماركة معروفة عالميا في مجال التكنولوجيا والنسيج والسيارات". وتتبع الصين عدداً من الطرق لإخفاء هوية هذه المعسكرات، حيث تقوم بتغيير أسمائها وتعرفها على أنّها مدارس أو شركات تجارية، وتخلق شبكة معقدة ومتعددة المستويات لملكية هذه الشركات. فمثلاً: أعلن مكتب التجارة والاقتصاد لإقليم تركستان الشرقية عام 2005 أن الإقليم "جذب المزيد من الشركات العابرة للقارات؛ إذ زارها عدد كبير من المستثمرين القادمين من أوربا والولايات المتحدة واليابان وجنوب شرق آسيا ووسطها لاستطلاع البيئة الاستثمارية، وإجراء محادثات حول المشاريع التعاونية".

ث. اكتشفت أن السلطات الصينية تمارس بسرقة أعضاء المعتقلين في المعسكرات، من أويغور وقازاق وقرغيز، وبيعها للمرضى. وفي وقت سابق، زُعم بأنها قد باعت أعضاءَ بشرية "حلالًا" للدول العربية والإسلامية. كما قامت ببناء مستشفيات فاخرة لهذا الغرض، وخصصت قاعة خضراء في بعض المطارات لاستقبال الزبائن. وفي ظل هذه السياسة الممنهجة، أصدرت محكمة الصين (لجنة حقوقية دولية مستقلة شُكِّلت عام 2018) حكمها النهائي بشأن تحقيق «حصاد الأعضاء بالإكراه من السجناء الصينيين»، مؤكدة أن هناك أدلة دامغة على قيام الصين بعمليات

(1) تقرير DW الموثق، الرابط: https://2u.pw/IdFkZ موقع FRANCE 24، الرابط: https://2u.pw/EK1VP ، موقع BBC الرسمية، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-51699764

استخراج قسرية للأعضاء البشرية، لقي خلالها أكثر من 1.5 مليون من الضحايا حتفهم، وذلك على امتداد 20 عامًا مضت على الأقل.[1]

استغلال الصين بتسييس الدين الإسلامي

تحت قيادة الحزب الشيوعي في المكتب السياسي الأول في الصين لجنة تسعى تخطيط استغلال جميع ما يمكن استخدامه لسياسة الحزب على الشعب، ومن السياسات المستغلة:

أ. **لجنة الشؤون الدينية الصينية:** أسّس الحزب الشيوعي لجنةً مركزيةً تخص في سياسة شؤون الدين، وهي لجنة سياسية خاصة رسمية يرأسها الحزب الشيوعي، ولها لجنة مركزية أخرى في مقاطعات تتبعها لجان فرعية في كل مدن، والتي تتبعها اللَّجان الفرعية في كل بلديات وقرى وأحياء كذلك، ويرأس الحزب الشيوعي لكل فروعها مباشرة، بأوامر من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وبهذا التسلسل والتشابك الملتوية يدير الحزب الشيوعي الشؤون الدينية مباشرة دون أية وسيلة أو وسيطة.

ب. **الجمعية الإسلامية الصينية:** التي أسست في يوليو عام 1952، لتستغل من الشخصيات الإسلامية البارزة في المجتمعات الإسلامية، من العلماء والخطباء والدعاة في الأوساط. وأعلن تأسيسها رسميا الجمعية الإسلامية الصينية في المؤتمر الوطني الأول لممثلي المسلمين في 11 مايو عام 1953 في بكين، برعاية من الحكومة المركزية، وتحت قيادتها تأسست منظمات فرعية على مستويات المقاطعة والمدينة والمحافظة، تجاوبا مع توجيهات السلطات الشيوعية، وليست من أجل المتطلبات الدينية والدنيوية للمسلمين في أنحاء البلاد. وكان ظهورها يشكل جسرا فعالا يربط بين المسلمين من مختلف القوميات وبين الحزب الحاكم لسياسة الحكومة.

---

(1) تقرير موقع إضاءات بعنوان: محارق واستئصال أعضاء: قصة سجناء الرأي في معتقلات الصين. الرابط: https://www.ida2at.com/organs-eradicatio-holocaust-story-prisoners-china-detention/

ولم يكن لها دور بارز سوى تطبيع الدين الإسلامي لسياسة السلطات، كسياسة السلطات في إلغاء النكاح الإسلامي للشعب، وتحريض الفتيات المسلمات بزواج مع الصينيين الملحدين المهاجرين، مع تهديد من قبل السلطات الصينية. في حالة الرفض يعتقل الوالدان والأقرباء للتأهيل السياسي وغسل دماغهم من التميز والتطرف الديني المزعوم.

تحت رقابة هذه الشبكات الحديدية للسلطات الشيوعية على الشؤون الدينية تراجع دور الدين الإسلامي من حياة الشعب، وبدأ نزوح المجتمع التركستاني عنه في الفكر والفهم والجهل به بشكل عام. كما يبرز هذا الواقع المرير من شعارات الحزب الشيوعي "نحن نخلق إسلاما صينيا ذا طابع شيوعي"، بحملتها "تصيين الإسلام".[1] مع عدم إجابة على السؤال: كيف ينسجم الإسلام بالشيوعية، والتي يمثل العلاقة بينهما الماء والنار؟.

ت. **استغلالها المساجد والجوامع**: لا شك في أن السلطات الصينية كانت تستفيد من المساجد باتخاذها مركزاً لتبليغ سياستها ومبادئها الشيوعية للشعب المسلم، استغلالا لمكانة الأئمة والخطباء المنخريطين معها. وبالإضافة إلى ذلك استغلتها في توعية الشعوب المسلمة بواسطتهم لسياسات الحزب الشيوعي ومبادئه، وتبليغ الأوامر السياسية إليهم.

ث. **استغلالها المعهد الإسلامي**: حيث يلعب المعهد دور دعاية للسلطات الصينية أنها تسمح عبر هذه المؤسسة في تطوير المستوى الديني وتنمية المجتمع من حيث العلم والوعي، وعندها الحرية الدينية، وأنها مركز في إعداد الأئمة ورجال الدين ذوي المستوى العالي في العلوم الدينية والاجتماعية. وتُظهر أنها مرآة لتطور الإسلام ومكانة المسلمين في المجتمع الصيني؛[2] وأما هو في الواقع ليس سوى مركز تدريب الكوادر الحكومية في تسييس الإسلام والمسلمين حسب الرؤية الشيوعية وغرسها، ويتخذ كمعرض تسويقي لسياسة الصين الكذب حينما تستدعي الوفود إليها

---

(1) يانغ بنغ (رئيس الرابطة الاسلامية في الصين)، تصيين الإسلام. صفحة المعرفة. الرابط: shorturl.at/imAO6.

(2) المرجع السابق.

لعرض نشاطاتها، من مسابقات القرآن وأمثالها أحيانا. وأؤكد أن هذه المؤسسة في الواقع معسكر يُدرّب فيه الموظفون الحكوميون في لجان الشؤون الدينية المختلفة في تركستان الشرقية، ولا غير.

سياسة تجهيل الشعب

كان شعب تركستان الشرقية الأويغور يعرف بأنه من أكثر القوميات باهتمام العلوم بأنواعها، وتقديم العلماء الأفذاذ في الدين والطب والرياضيات وغيرها للأمة الإسلامية والإنسانية. كما سميت مدينة كاشغر بـــ "مهد الحضارة" و "بخارى ثانية" بكثرة رواد العلوم فيها، فقد عرفت بمدارسها وجوامعها التي ينهل منها الشعب المسلم. وساهم أثرياء البلد في توارث التراث الديني والحضاري وتطوير الثقافة واللغات لأبناء الشعب، ومكافحة الأمية والجهل حتى أن سقطت تحت الاحتلال البغيض الأخير للصين الشيوعية.

وقد بدأت سياسة تجهيل الشعوب الأقليات للصين من بداية احتلالها بقيادة الحزب الشيوعي؛ حيث قامت بالحرب على الأديان، منها الإسلام على وجه الخصوص. كما يعرف هذا من شعارها بأن "الدين أفيون الشعوب". اتخذت الصين حملات متتابعة بتنويع سياساتها نحو العلم والمعرفة والدين، بالمنع الحتم مرة والاستغلال منه تارة أخرى، عبر منابر المساجد والمدارس الدينية، التي كانت تلعب دوراً بديلاً عن المدارس ودُوَرِ العلوم في أنحاء الإقليم التي هي محاضن الشعب في تنوير العقول وتربية الأجيال.

كما بدأت سياسة التجهيل بالقضاء على طبقة النخب من العلماء والمثقفين وكل صاحب فكرة في مستقبل البلاد، بالإعدام أو الاعتقال والسجون. وبالفعل استأصلت نفوذهم من الحياة الاجتماعية في ريادة الشعب وتمثيله في الفكر والرأي العام في المجتمع في تركستان الشرقية. ويمكن إبراز هذه النقاط في العناوين التالية:

التعاليم الدينية في تركستان الشرقية

كان يداوم التعليم في تركستان الشرقية في المدارس الدينية ممزوجا بين العلوم الدينية والعلوم الأخرى، ولم يكن هنا تمييز بين العلوم الدينية والعلوم الأخرى بالاهتمام، كما لم يكن هنا تفريق بين المدارس الدينية وغيرها. وكان يلاحظ أن

الذين يأتون على رأس رواد الحركات التنويرية والتجديد في مطلع القرن العشرين هم العلماء. وقد اهتم الشعب الأويغور بتكثير المدارس ودور المعلمين ودور الأيتام ومكاتب الجوامع والمساجد لتربية الأولاد، وكان نموذجا في التعليم لبقية القوميات الأتراك الإخوة.

ولكن انقرضت التعاليم في تلك المدارس وغيرها، دينية أو علوما اجتماعية وطبيعية، وأزيحت أدوار المساجد والمدارس تماما عن التعليم ومكافحة الجهل والأمية بشكل عام، باحتلال الصين لهذا الإقليم في فترة ما بين 1949 إلى 1978. وكان تسمى هذه الفترة "عهد الانغلاق"، التي تتسم بالكوارث الإنسانية والظلم والاستبداد في عموم الصين؛ إذ الصين الشيوعية أعلنت حربها على كل من يمثل الشعب في المعرفة والعلم، علماء أو مثقفين، بتهمة الرجعية والتخلف ومصابين بالخرافات. وهدمت مباني المدارس ومكاتب الجوامع الأثرية والتاريخية، وبعضها غُيّرت إلى مرابض المواشي والخنازير ومكاتب السلطات الإدارية، وبعضها إلى معسكرات الجيش. وقد صادرت "ممتلكات الأوقاف والمدارس وأراضيها التي كانت تشكل في عهده الأول خُمس الأراضي الزراعية في عهد السلطان هارون بوغرا في القرنين العاشر والحادي عشر".[1]

وبهذه الإجراءات الإبادية حُرم الشعب من تربية أبنائهم وعمّ الجهل والأمية في المجتمع حتى أصبحت نسبة من يكتب أقل من 10%، بالإضافة إلى ذلك ساقت السلطات الشعب إلى المعسكرات الزراعية والمصانع للعمل الجماعي مع أولادهم، كما هو معروف في العقود الثلاثة المظلمة.

ومع انفتاح الصين بدأت التعاليم الدينية في هذه الفترة تتنشط في أرجاء الإقليم وإن كانت بمستويات رديئة للغاية، لعدم من له صلاحية علمية؛ أطلق سراح الكثير من العلماء -كما للمثقفين- من السجون والمعتقلات، وعادوا إلى عملهم العلمي، وبهذا تحرك المجتمع باهتمام بالغ إلى التوجه إلى العلم والمعرفة. وكذلك استغل

---

(1) علي البار، محمد، نظرة موجزة لإسهام تركستان الشرقية في التاريخ الإسلامي، ص 5، مخطوط بدون تاريخ ومطبعة.

العلماء بجهود بالغة من سياسة "المناهج التعليمية الحكومية" في إصلاح العلوم الدينية والاجتماعية التي تدوم خارج إطار المدارس الحكومية، وراج التوجه إلى تعليم الدين السري والدعوة والإرشاد بطرق سرّية في المجتمع؛ حيث عمّ تدريس العلوم الدينية للعلماء في البيوت والمدارس السرية ومراكز تحفيز القرآن الكريم بشكل شبه سريّ في أرجاء البلاد في تلك الفترة الوجيزة، وخاصة في الأقاليم الجنوبية.

تتميز مناهج التدريس في المدارس التقليدية الدينية بمناهج المدرسة الديوبندية عقيدة ومذهبا،[1] وبوسطية والسنة، ذات مرونة سمحة في حياة الشعوب. وقد ساهمت في محو الأمية والجهل؛ فلهذا تتغاضى الصين عن نشاطاتها في فترة الانفتاح في كاشغر وخوتن، ظهر فيها علماء كمدرسين ومربين كعبدالحكيم مخدوم -أستاذ الأساتذة- في مدينة كاشغر (قارغاليق)، وعبدالأحد مخدوم في خوتن وغيرهم، وتربى عندهم آلاف من علماء الشريعة.

وبعد التحولات السياسية في حكومة الصين في أواخر الثمانينات توجهت القيادة الصينية إلى تقديم إيديولوجي قوي فى مجال التعليم، وإلى تنظيم المناهج التعليمية في عموم الصين؛ فأصدرت "قانون التعليم العالي" فى المادة (53) بـــ "ضرورة التزام طلبة المعاهد العليا بالقانون والمعايير السلوكية للطلبة، ونظام الإدارة المدرسي والكتاب بجد، وبناء أجسامهم وبناء مفهوم المواطنة والتعاون والاشتراكية، وبإتقان دراسة "الماركسية واللينينية" و"فكر ماو تسي تونج" و"نظرية دينج شياو بينج"، وأن يكون لديهم فكر وعمق إيديولوجي"؛[2] وبعده مباشرة بدأت مقدمات دمج واستيعاب الأقليات وطمسها وإضعاف هويتها الدينية

---

(1) الديوبنديّة مدرسة فكرية مشهورة أسسها مجموعة من علماء الهند وتنسب إلى بلدة ديوبند، والتي تحتضن جامعة دار العلوم.

(2) الورداني، عز الدين، التعليم في تركستان الشرقية، تركستان تايمز. الرابط:

http://turkistantimes.com/m/news-3042.html

والثقافية وقطع صلته بجذورها التاريخية والحضارية لصالح قومية الهان الأغلبية بإجراءات من الدوائر التعليمة.

حالة التعليم في المدارس الحكومية والجامعات في تركستان الشرقية:

قد تم القضاء على نهضة التعليم ذات الخصائص الأهلية المزدوجة بالثقافة، وفقد الإقليم التعليم في بداية سقوط تركستان الشرقية تحت حكم الصين، وبعد فشل الصين بقفزة الكبرى مالت إلى إدراج التعليم داخل المنظومة الشيوعية؛ حيث أدرك دوره في سلخ الشعب عن حضارته وتاريخه وطمس هويته القومية والدينية، وغرس الشيوعية في عقول أبناء الشعب التركستاني المسلم، وتولت الحكومة المركزية الصينية إدارة وتوجيه كل ما يتعلق بالعملية التعليمية مباشرة؛ حيث تنص المادة التاسعة عشر من دستور الصين الصادر عام 1982 على أن الدولة تتحمل مسئولية تنمية التعليم الاشتراكي، وتعمل على رفع المستوى العلمي والثقافي للأمة كلها، وأنها تقيم وتدير المدارس من مختلف المستويات وتعمم التعليم الأوّلى إجباريا، وتشجع التعليم الثانوي والمهني والتعليم العالي وأيضا تعليم ما قبل المدرسة.[1]

ولتحقيق هدف الاستيعاب بدأت تنحى المدرسين الأويغور والقازاق من التدريس في دوائر التعليم الرسمية من بداية التسعينيات حتى عام 2001 بشكل تدريجي، وفرضت منهج التعليم الجديد باللغة الصينية، وتسبب هذا في إبعاد الكثير من مدرسي وأساتذة الأويغور بتبرير أن مستواهم رديء في اللغة الصينية، فارتفعت نسبة الجهل والأمية لطلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة، وحتى يتخرج بعضهم أمياً بعد تسعة سنين من الكتاب الإجبارية. إضافة إلى إبعاد المعلمين الأويغور والمحاضرين المؤثرين في المجتمع والرأي العام.

شدّد الرئيس الصيني شي جين بينغ السلطة منذ عام 2012 على جميع الأقسام الحكومية والمؤسسات التعليمية، لتكون دوائر التعليم نموذجا في توحيد كافة

---

(1) الورداني، عز الدين، التعليم في تركستان الشرقية، تركستان تايمز. الرابط:

http://turkistantimes.com/m/news-3042.html

الأيديولوجيات والعقائد تحت المبادئ الشيوعية، ودعا إلى تنحية المساجد وتأثيرها من حياة الشعوب، تحت رقابة قسم "مكافحة التطرف" و"الضرب القوي"، التي أبرزت شخصية القسوة الشيوعية باستخدام قوة غليظة مباشرة.[1]

وفي ظل تكثيف تعليم المبادئ الشيوعية وأيديولوجياتها بدل العلوم اللازمة والتقنيات الحديثة في المناهج الدراسية، وتبديل اللغة الدراسية من اللغة الأم إلى اللغة الصينية، وتوظيف المعلمين الصينيين بدلا من الشعب الأويغور؛ أدّت إلى سوء حالة تفشي الجهل والأمية، وإلى انخفاض معدل التعليم بين التركستانيين؛[2] حيث تخلفه في الإقليم عن المعدل التعليم العام في الصين بشكل بارز، بنسبة الأمية بين التركستانيين والتي تتباين تقديراتها بين 26% إلى 60%، وهي في زيادة مستمرة بسبب تدهور أوضاع التركستانيين بصفة عامة.[3]

فعند مقارنة التعليم بين أبناء الشعب التركستاني والصيني؛ فكانت النتيجة في عام 1992 سبعة طلبة من كل عشرة آلاف من سكان الإقليم في مقابل 1500 طالبا من كل عشرة آلاف من السكان الصيني، وكانت محصلة هذه السياسة تراجع تركستان الشرقية إلى ذيل دول آسي الوسطى وإلى المرتبة الأخيرة، بعد أن كان مستوى الشعب في التعليم في المرتبة الثانية عام 1952.[4]

---

(1) حملة بدأت بها من عام 2013، تستهدف إنهاء المظاهر الإسلامية والأيديولوجات الدينية. ينظر إلى فقرة "استغلال الصين من المعتقلين والسجناء في معسكرات الاعتقال للتأهيل السياسي".

(2) رغم تباعد اللهجات الصينية بين الشعب الهان وعدم التفاهم بها فرضت اللهجة الماندارينية على الأقوام الأقليات المختلفة، وفرضتها على الواقع الأويغوري قسرا، وطلب التحدث بها في المدارس، والبنوك المصرفية وسائر الدوائر الحكومية في الصين، كما يتم إجبار التحدث بتلك اللهجة في جميع الدوائر الرسمية في الدولة.

(3) الورداني، عز الدين، "التعليم في تركستان الشرقية"، موقع تركستان تايمز.

http://turkistantimes.com/m/news-3042.html

(4) طاش، عبد القادر، تركستان المنسية وأهلها منسيون، ص 70. ط الأولى، دار الفتح الإعلامي، القاهرة.

سياسة التعليم في تركستان الشرقية للسلطات الصينية:

من أبرز ملامح سياسة التعليم الصيني في الإقليم التي تلاحظ في الواقع؛ تجهيل شعب تركستان الشرقية، ومحاولة محوه من خلال حرمانهم من التعليم المتعارف والملاحظ في مناهج التعليم في مقاطعات الصين الداخلية، يمكن توضيحها في النقطتين كالتالي:

(أ) سياسة التجهيل في التعليم التي تنفذ على الشعب:

1. فرض الأيديولوجيات الداروينية والماركسية اللينينية والماوية ومبادئ الشيوعية والاشتراكية، والتي تحارب بها الإسلام، في جميع الوسائل التوعوية في المجتمع، من الإذاعة والتلفزيون والجرائد والمنشورات الأسبوعية والشهرية، واللوائح الإعلامية وكتابات الشعارات الحمراء على الجدران والطرقات.
2. سياسة تنحية العلماء البارزين والمثقفين وأهل المعرفة من الدوائر التعليمية، كما تواصل السلطات الشيوعية القضاء على العلماء والمثقفين وأصحاب الوعي في المجتمع؛ فالذين اعتقلتهم السلطات الشيوعية بتهمة التطرف الفكري أو تهمة العناد لمبادئ الشيوعية هم من نخبة أو خيرة الشعب. وبزعم "حركة الغربلة لأصحاب المعارف والمدرسين".
3. السجن العشوائي للشعب وحبسهم بتهم سخيفة للعمل المجاني في السجون هو من أحد الأسباب في بقاء الشعب أميا وجاهلاً، حتى تتمكن السلطات من تمرير سياساتها القمعية على الشعب بدون رادع.
4. منع درس ما يتعلق بالهوية ومعرفة التاريخ: وذلك بمنع نشر ما يتعلق بالهويات الإسلامية والأهلية في الإقليم، مصادرة الكتب باللغة الأم للشعب، ومنع الأنشطة الثقافية وحظر طباعة ونشر ما يدل على الحضارة والتاريخ.[1]

---

(1) ينظر *TUNA Amine, DOĞO TÜRKİSTANDA ASMİLASYON VE AYRİMCİLK* (RAPORU)، 2011. تقرير تركستان الشرقية، (تذويب الهويات والانفصالية في تركستان الشرقية)، منظمة الهيئة الإغاثية العالمية، ص 52.

https://www.ihh.org.tr/public/publish/0/30/dogu-turkistanda-asimilasyon-ve-ayrimcilik.pdf

5. إلغاء فتيا وفتاوى ترجع إليها الشعوب المسلمة لحل مشاكلهم الاجتماعية والأسرية، من طلاق وميراث وغيرها منذ قرون.

(ب) سياسة التجهيل عبر مناهج تصيين التعليم للطلاب:

1. منع تربية الأطفال في البيوت ومحاضن الآباء والأمهات، لتفويض التعليم الخالص إلى المدرسة الحكومية والاكتفاء بها فقط.
2. تصيين مناهج التدريس وإشغال الطلاب بتدريس الأيديولوجيات والمبادئ الشيوعية الحمراء وتلقين القوانين عن العلوم الاجتماعية وعلوم التقنيات الحديثية وعلوم الطبيعة علوم الصحة، وحرمانهم عن تعلم اللغات الأجنبية، وتعلّم ما يحتاجه فرد في حياته اليومية؛ حيث يتخرج بعض الطلاب في النهاية أميا جاهلا، لا يعرف شيئا من الكتابة والقراءة والإحصاء والحساب.
3. تصيين المدرسين في المدارس: عبر نقل الصينيين إلى تركستان الشرقية وتوظيفهم في المدارس تحت مشروع "الدعم التعليمي"؛ حيث لا يكون للأساتذة الأويغور مجال للعلم في دوائر التعليم، ويضطرون للعمل البدني الشاق في البناء أو المزارع مقابل أجرة حقيرة.
4. خطف الأطفال إلى "معسكرات الأطفال" (روضة الأطفال): تخطف السلطات الصينية أطفال الشعب الأويغور، وتحرمهم من آبائهم وأمهاتهم ليُربوا على المبادئ الشيوعية من صغرهم، ويتعلمون الصينية ويرددون تمجيد الشيوعية، ويتركوا بلا رعاية واهتمام، ويتعرضوا لأشد أنواع التعذيب النفسي والجسدي، حتى يتم تصيينهم وإبادة نسلهم الأويغوري ودينهم الإسلامي.[1]
5. التركيز على التعليم باللغة الصينية: الذي يؤدي إلى تقليص استعمال اللغة القومية للتركستانيين، وانقطاع التواصل بين الأجيال، وضعف الهوية الدينية والثقافية، مما يخدم في النهاية هدف الصين الرئيسي وهو دمج الأقليات ومحو هويتهم الدينية والثقافية؛ وهذا الاتجاه آخذ في التصاعد بوتيرة أسرع وأكثر

---

(1) أركن أكرم، "الصين الشيوعية تحاول استيعاب مسلمي تركستان الشرقية". موقع ilke) ILKHA haber ajansi). وفي الموضوع تقارير مفصلة ومقابلة معه وغيره، وتحليل إستراتيجي. يرجى مراجعتها من الرابط: https://2u.pw/9oyGH

حدة منذ تولى الرئيس الصينى (شى جين بينج) ذو النزعة الديكتاتورية السلطة فى 3/ 2013م.

باستخدام هذه الإجراءات قلبت السلطات الصينية التعليم في جميع أدواره في استيعاب الشعب الأويغور وبقية الأقليات المسلمة في تركستان الشرقية، وتتعامل بسلوك مستعمر يستهدف إدارة السكان الأصليين بسهولة عن طريق طمس هويتهم وإبقائهم في الجهل فقط، وليست بسلوك شركاء هذا الوطن، أو تطوير المجتمع بمبدأ التعايش. وهناك سياسات ومواد الدساتير تهدف إلى محو الأقليات المسلمة في الأمة الصينية، ذكرنا منها ما كسر ظهر الشعب الأويغور من حيث العرق والدين.

الفصل الثاني: المشاركة السياسية

لمسلمي الأويغور

تمهيد:

يجدر أولاً: التعرف على ميزان الساسة الصينيين في إدارة أي كيان أو تشكيل سياسي يطبقه على من يحكمونه، وهو دستور سون تزو (ت 470 ق م)[1] في الوسائل الخمس لحوكمة عقول الشعب في "الوسيلة الثانية: "لا ينبغي اطلاقا أن يكون ميزان الحصول على المناصب أو الحوافز المادية الأخلاق الحميدة، بل ينبغي أن يكون الميزان مقدار الولاء للملك والعمل لأجله فقط. فإذا أصبح الشعب على دراية بأساليب الحوار والجدال والعلم والاقتصاد والتجارة والحرف اليدوية، فإنه سوف يترك العمل بالزراعة ولن يخوض حربا من أجل الملك وبالتالي سوف ينهار نظام الحكم علي المدى القريب.. وإذا واجهت الدولة أزمة ما فإن الخبراء في العلوم سوف يقومون بتوجيه النقد للأنظمة والقوانين، بينما يستغل التجار الفرصة من أجل الربح أكثر، فإن أصحاب الحرف اليدوية سوف يرفعون راية العصيان في وجه النظام وفي النهاية ستنهار الدولة. وإذا أصبح عامة الشعب محبا للعلوم، فانه لن يبقى هناك من يشتغل بالزراعة مما يؤدي ذلك إلى انهيار النظام، والمتسببون في ذلك مجرمون يستحقون العقاب. وإذا كان هناك في الدولة فنانون وممثلون يقومون بإنتاج الأعمال الفنية فإن الفلاحين حينها عملهم في زراعة الأرض والجنود

---

(1) سون تزو (ت470 ق م)، فيلسوف صيني قديم، وهو مؤلف كتاب فن الحرب (شان جونشو)، كتاب صيني قديم ويعني ارشادات لملوك الدولة قد تم تأليفه قبل ثلاثة قرون من الميلاد أي قبل أكثر من ألفين وثلاثمائة سنة. هذا الكتاب الذي تم حظر تداوله علي عامة الشعب لفترة طويلة كان وما يزال بمثابة مرشد لملوك وحكام الصين علي مر العصور في كيفية إدارة الدولة و حكم الشعوب، وذلك من خلال الوسائل الخمسة التي يتناولها الكتاب.يقول المترجم إلى العربية: هذا الكتاب قد تم ترجمته إلى ثلاث لغات منها الإنجليزية عام ١٩٢٨ والى اليابانية عام ١٩٧٠ والي الفرنسية عام ١٩٨١. ولكن مع الأسف منعت ترجمته إلى اللغة الأويغورية حتي الآن، حظرا من تأثيره في المجتمع الأويغوري. وحسب اعتقادي فإن اطلاعنا على المواضيع التي تم طرحها في هذا الكتاب سوف تساهم في تعرفنا علي طبيعة أنظمة الحكم الصينية ومنهجها في السياسة.

في الحرب لن يستطيعوا أن يركزوا على مهامهم الأصلية. ولذلك يجب حظر ممارسة الفن والتمثيل والعمل على توحيد الناس على أيدلوجية الدولة.[1]

ثانيا: أرى من الضروري أن نُعرّف النظام السياسي الصيني بشكل إجمالي قبل الحديث عن حالة المشاركة السياسية في إقليم شينجيانغ الأويغور الحكم الذاتي (تركستان الشرقية) لكونه تابعا لها حالياً؛ إذ إنه نظام جمهوري رئاسي يُعد رئيس الجمهورية العنصر الأساس في هيكل الدولة، ووفقاً للدستور فإن رئيس الجمهورية يمارس سلطة إصدار القرارات والقوانين وتعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس مصلحة الدولة لتدقيق الحسابات والسكرتير العام لمجلس الدولة، وإصدار أوامر العفو الخاص، وإعلان حالة الحرب وإصدار أوامر التعبئة العامة، وإرسال الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات المهمة المعقودة معها أو إلغائها. ويتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل المجلس الوطني لنوّاب الشعب لمدة خمس سنين.[2]

أما الحزب الشيوعي الحاكم في الصين فهو المحرك الأساسي للحياة السياسية بدلاً من الحكومة، كما أنه يحتفظ بهيكلية مقدسة ومركزية في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تصرفه بكامل عناصر القوة كما يشاء، وإلى جسد بيروقراطي معقد ومتشابك

---

(1) سون تزو، (ت 470 ق م) فن الحرب (شان جون شو)، دستور السلطة على عقول الشعوب، مترجم محمد عبد الله عبد الحفيظ

http://uyghur-jemiyiti.blogspot.com/2019/01/5.html.

(2) مردان، باهر، "النظام السياسي في جمهورية الصين الشعبية"، بكين 2015. وموقع "صحيفة الشعب اليومية" للصين. الرابط: http://arabic.people.com.cn/china/chairman.html

عشوائيا.[1] وقد ازداد عدد أعضائه إلى أكثر من 90 مليون عضو اليوم. والهيئة القيادية العليا للحزب هي المؤتمر الوطني واللجنة المركزية التى يتم انتخابها من قبل الحزب نفسه. يعقد المؤتمر الوطني للحزب كل خمسة أعوام بإشراف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

يحكم الصين حالياً تسعة رجال على قمة هرم السلطة الذي يمتد إلى كل قرية ومكان عمل، ولم يسبق أن واجهوا انتخابات تنافسية، وبلغوا القمة بفضل بطانتهم وقدراتهم وغرائز البقاء في ثقافة سياسية. ومن الناحية الرسمية، فإن سلطاتهم تنبع من مراكزهم في المكتب السياسي، أداة صنع القرار في الحزب. يستند نفوذ القائد إلى ولاءاته التي يقيمها على مدى عقود مع من هم أرفع ومن هم أقل منه مكانة، لأن العلاقات الشخصية هي الميزانية في مناصب العمل.[2]

(1) كما إن القرارات المجنونة التي كان حدث هذا للزعيم ماو يأمر في العديد من الأحيان أدّت لوقوع مآسي دامية و مؤلمة ليس على الشعب الصيني فحسب، بل حتى على قيادات الحزب الشيوعي وكوادره الذين قضى على الآلاف منهم بالإعدام أو النفي مع العمال الشاقة لمناطق نائية في الريف. لمزيد من التفصيل ينظر: الغامدي، هشام بن محمد، "إصلاح مؤسسات الحزب الشيوعي الصيني"، جريدة الشرق الأوسط، 2013.

(2) تقرير BBC، "نظام الحكم في الصين"، الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/specials/1733_china_ruled.

تاريخ الزيارة: 24/04/2020.

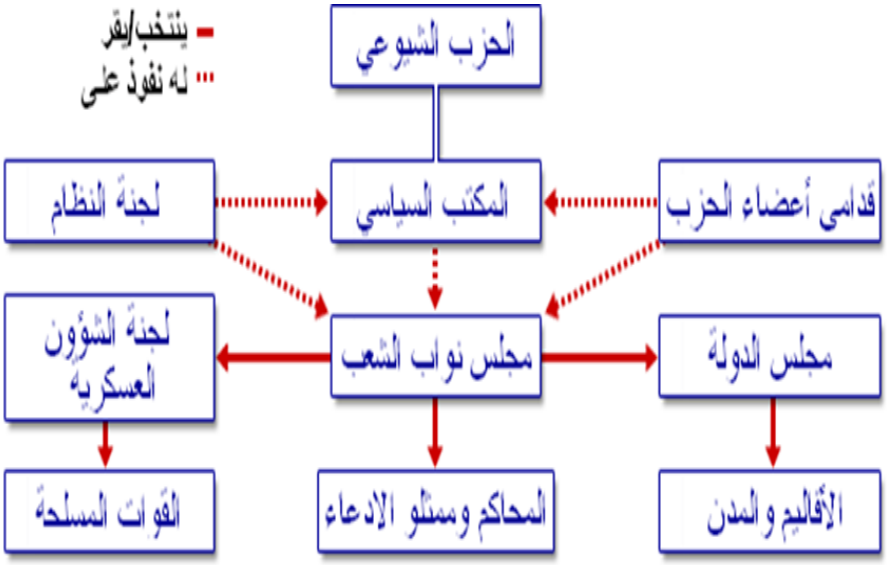

يسيطر المكتب السياسي على ثلاثة أجهزة هامة أخرى ويضمن الحفاظ على الخط العام للحزب. وهذه الأجهزة هي لجنة الشؤون العسكرية، التي تسيطر على القوات المسلحة، ومجلس نواب الشعب، أو البرلمان، ومجلس الدولة، الذراع الإداري للحكومة، وهي كما في الجدول التالي:[1]

يتكون التقسيم الإداري للصين من 23 مقاطعة مع تايوان، وخمس أقاليم "للحكم الذاتي" منها إقليم شينجانغ الأويغور الحكم الذاتي (تركستان الشرقية)، وأربع بلديات خاضعة للسيطرة الحكومية المركزية (بكين، وشانغهاي، وتيانجين، وتشونج كينج) ومنطقتين خاضعتين للإدارة الخاصة (هونج كونج، جزيرة ماكاو).

(1) المرجع السابق.

https://www.bbc.com/arabic/specials/1733_china_ruled/page8.shtml

والمسؤولون عن هذه الأجهزة – مجموعة من نحو سبعة آلاف قائد بارز في الحزب والحكومة – يعينهم جميعا قسم تنظيم الحزب.

المبحث الأول: المشاركة السياسية في الحكم للأويغور

تشكل النظام السياسي الجديد في إقليم شينجيانغ الأويغورية الحكم الذاتي (تركستان الشرقية) في بداية من العام 1950 كمقاطعة من أقاليم ، بعد أن تم احتلتها الصين بقيادة الحزب الشيوعي رسميا بعد إعلانه ب"جمهورية الصين الشعبية" في 1 أكتوبر لعام 1949، وذلك بعد نجاح انقلابه التام على حكومة الصين الوطنية الصينية التي أسست بثورة شانغهاي عام 1911 على الإمبراطورية المانشورية. ويصادف هذا لحينٍ أصبح الاتحاد السوفييتي الشيوعي كقاضي القارة الآسيوية بعد الحرب العالمية الثانية، والقوة الوحيدة في إدارة آسيا الوسطى على وجه الخصوص. فلذلك قد يلاحظ أنه برز كلاعب الشطرنج في تلك الجغرافيا في تدمير الثورة القومية الإسلامية التي أثمرت قيام جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية في 12 نوفمبر عام 1933مرة، وتارة أخرى كمحرض لمثلي الثورة الشعبية في الولايات الثلاث الشمالية في تركستان الشرقية التي استطاع الثوار إعلان قيام "جمهورية تركستان الشرقية" في 12 نوفمبر لعام 1944.

فالاتحاد السوفييتي هو الذي دمر الشعب التركستاني بخداع قادات الثورات الشعبية وحكومتها في حالة نجاحها أو قمعها، كما دمر شعوب آسيا الوسطى حسب شهيته الاستعمارية والقمعية، من ضمنها أتراك الأويغور في سياسات ثوراتها الشعبية. ومن أهم الأسباب التي استهدف إسقاطها: أنه قلق من طبيعة الثورة التي كانت تتمحور بالشعور الإسلامي التي أعلن الجمهورية الإسلامية أول مرة بعد سقوط الدولة العثمانية، أو تتسم بفكرة الجامعة الإسلامية والتركية معا، والتي قد تؤثر في شعوب الأتراك الأخرى المجاورة من الأوزبك والقازاق والقيرغيز والتركمان وغيرهم، والتي هي أخطر بالنسبة للشيوعية اللينينية السوفياتية؛ فبادر بإخمادها في باكورتها دون مبالاة بدماء ملايين من الشعب التركستاني، واستجلب

الصين الأحمر إلى هذه الأراضي لينظم نظاما جديدا على مبدئها الشيوعي الذي سنتناوله في العناوين التالية.

أولاً: هيكل المشاركة السياسية في تركستان الشرقية

يدير تشين تشوانجو[1] إقليم تركستان الشرقية، وهو الأمين العام والشخص الأول على إدارة سلطة الإقليم، ومن القيادات العليا للمكتب السياسي للحزب الشيوعي، ويأتي بعده رئيس سلطات الإقليم الحكم الذاتي هو شوهْرَت ذاكر[2]. عدد السكان حسب الإعلان الرسمي عام 2014 من الحكومة 23 مليون (22.980.000). الاسم الكامل للإقليم "إقليم شينجيانغ الأويغور الحكم الذاتي"، على مستوى المقاطعة، عاصمته وأكبر مدنه مدينة أورومجي، يتفرع إلى 14 ولاية، وهذه تتفرع إلى 99 محافظة و1005 بلديات على حدة.

يدار الإقليم بنموذج نظام الحكم الصيني بصورته التي أوضحناها في الفقرة السابقة والجدول؛ حيث يعرض مكانة ومصدر السياسة والسلطة وصنع القرار في كل مستواها لهياكل الحزب وأجهزة السلطة للدولة، من أن الحزب الشيوعي يقف على كل إدارة من عليا إلى أدناها، وحتى يقف أعضائه على جميع رئاسة أدنى إدارة يربط لجنتها الخاصة الشيوعية باللجنة العليا في المركز، حتى إدارة محطات الباصات والشركات والمصانع. ودائما ما يكون ممثل الحزب هو الأقوى في جميع الدوائر. إن أمين الحزب العام في الإقليم له الأولوية على حاكم الإقليم، وعلى هذا يقاس جميع التفريعات الحكومية من العليا إلى الأدنى أقصى النواحي في أوليات خلايا الحزب الشيوعي في جميع الأطراف.

---

(1) ولد عام 1955 في مقاطعة خنان، وتم تعيينه على الأمانة العامة أغسطس عام 2016، اشتهر بتأسيس معسكرات الاعتقالات "إعادة التثقيف السياسي". والجلاد السياسي بما نفذه في تبت وتركستان الشرقية.

(2) ولد عام 1953، ماجستير في الإدارة الأعمال من جامعة أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية ببكين. وتم تعيينه على هذا المنصب يناير 2015.

والجدير بالذكر أن الرؤساء الراحلون القدامى والمخضرمون في الحزب الشيوعي والمكتب السياسي يظلّون قادة أعلى لفترة طويلة بعد تنحيهم عن جميع المناصب الحكومية، وهذا يفسر مدى لعب أعضاء الحزب القدامى في بعض الأحيان دورا رئيسيا في اتخاذ القرارات الكبيرة؛ ومن ثم تدار شؤون الدولة من قبل عدّة أشخاص حسب هواهم، وليست من السلطة التشريعية التي تتفرع منها القضاء والبرلمان الصيني. وتتسم السياسة العامة بفصل السلطة التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية بشكل بارز.

ثم يأتي في المرتبة الثانية المجلس السياسي باعتبار أن للإقليم الحكم الذاتي، الذي يتم اختيار الأعضاء الجدد فيه، بعد مناقشة وتحقيقات دقيقة جدا لخلفياتهم وخبراتهم وآرائهم، وللوصول إلى القمة يحتاج العضو إلى سجل قوي من الإنجازات في العمل مع الحزب الشيوعي، وأن يكون لهم الرعاة المناسبين، وأن يتجنبوا إثارة الجدل بين الفرق الوظيفية وأن يتجنبوا إثارة عداوات بين من يمثل لهم. كما يتقاسم أعضاء اللجنة الدائمة مناصب الأمين العام للحزب دائماً، ورئيس الحكومة، ورئيس مجلس نواب الشعب، ورئيس لجنة الفحص التنظيمية المركزية.

تشكل الإدارة السياسية وتقسيم النظام الإداري في الإقليم:

في الإقليم يقوم التقسيم الإداري بتوزيع السلطة حالياً (شينجيانغ) على أساس نظامين رئيسيين في مستويات متسلسلة كالآتي:

الأول: الولايات والمناطق ذاتية الحكم والمحافظات:

وهي التي يشارك ممثلو الشعب فيها بأشكال نسبية في سياستها وشؤون سلطاتها، وإن كان شكلياً؛ بمعنى أنه ينتقي من أعضاء الحزب الشيوعي من أبناء الشعب على الوظائف الإدارية تحت إشراف أمناء الحزب الشيوعي في المجلس السياسي. وتنقسم هذه الولايات والمناطق ذاتية الحكم إلى أربعة عشر تقسيم بمستوى الولاية: أربع مدن بمستوى محافظة، ست محافظات، وخمس محافظات ذاتية الحكم، (تشمل محافظة إلى ذاتية بمستوى تحت مقاطعة، والتي تنقسم بدورها إلى سبعة محافظات ضمن ولاياتها القضائية) لأقليات المغول، القيرغيز، القازاق والهُوي، بتفريع السلطة فيها إلى المراتب التالية:

المرتبة الأولى: سلطات الولايات والمناطق الذاتية الحكم التي تنقسم كل منها إلى مدينة مركزية ومحافظات ذاتية الحكم ومحافظات. وهي التي تتشكل من 5 ولايات و5 مناطق الحكم الذاتي و4 مدن على صلاحية ولاية.

المرتبة الثانية: المحافظات (المديرية أو النواحي) والمحافظات الذاتية الحكم: وهي 87 محافظة تتضمن 32 مدن حدودية (على مستوى محافظة) و6 محافظات الحكم الذاتي، وهي التي تنقسم إلى مدينة مركزية ونواح قومية وبلديات. ومدن لبعضها الذاتية الحكم. 24 مدينة بمستوى ناحية، 62 ناحية، و6 نواحي ذاتية الحكم.

المرتبة الثالثة: البلديات ومديريات سوقية وبلدة مركزية: وهي 1005 بلديات وقرى، من ضمنها 43 بلديات الحكم الذاتي. وهي تنقسم كل منها إلى أحياء (قرى) إدارية وخلايا التشكلات الريفية ثم إلى أحياء فرعية أو قطاعات سكنية.

بالإضافة إلى أن الولايات الذاتية الحكم بانقسامها إلى محافظات ومحافظات ذاتية الحكم ومدن، والمناطق الذاتية الحكم والولايات الذاتية الحكم والمحافظات الذاتية الحكم كلها؛ تطبق الحكم الذاتي الإقليمي القومي، طبقا لما ينص عليه الدستور يحق للدولة أن تنشئ مناطق إدارية خاصة عند الضرورة. وتعد المنطقة الإدارية الخاصة منطقة إدارية محلية تابعة مباشرة للحكومة المركزية حسب القوميات (القازاق، القيرغيز، طاجيك والهوي). بمعنى أوضح: هي سلطة مستقلة في داخل سلطة في دوريات ملتوية للحزب الشيوعي. وتوجد حاليا المناطق التي يطبق فيها الحكم الذاتي القومي: منها 5 مناطق ذاتية الحكم، و32 محافظة ذاتية الحكم، و120 محافظة (راية - لواء) ذاتية الحكم.[1]

(1) ينظر موقع المعرفة، التقسيات الإدارية ل"شينجيانغ". الرابط: https://2u.pw/cQtxL .

الثاني: معسكرات شينجيانغ للإنتاج والبناء (مدن الجيش الصيني):

1. التشكل الإداري لهذه المدن: وهي 14 مدينة على مستوى المحافظات، وتتضمن 175 معسكراً تحتل الأراضي الزراعية على طول الحدود لتركستان الشرقية، وهي التي كانت عشر مدن عسكرية لفيلق الجيش الزراعي قبل عام 2012 مع مدينة كويتون.[1]
2. مكانة التركستانيين في إدارة هذه المدن: تستقل هذه المدن بالحكم بنفسها، أي لا تنتمي إلى أي محافظة يشارك رؤساء تركستانيون في سلطتها، بل هي مدارة فعلياً بواسطة فيلق الإنتاج والإنشاء في تركستان الشرقية (إ ش أو ح ذ) يباشر اللجنة الشيوعية العسكرية المركزية يقطنها الجيش ومهاجرون صينيون باسم فيالق الجيوش العسكرية للإنتاج والبناء والعساكر الزراعية التي أسست منذ الاحتلال لتوطين الجيوش في الإقليم.
3. مكانتها السياسية في الإقليم: لا علاقة للسلطات المحلية ولا للشعب الأهلي وممثليهم في حكمها والسلطة، وقالت السلطات الصينية في البداية أنها مجرد معسكرات للجيش، وبعد تمكين الاستيطان وتأصيل المدن واحتلال المزارع والمصادر الاقتصادية والاستراتيجية في الإقليم.
4. أدوار هذه المدن العسكرية في الإقليم: تعتبر المصادر الاقتصادية والاستراتيجية في عموم الإقليم، وحسب ما نشرت صفحة "النظرية الصينية" في تقاريرها تدل على هذه الحقائق؛ حيث تقول: "شينجيانغ لا تزال الدولة تسيطر على أربعة أخماس الصناعات الدولة، والمزارع الكبيرة يديرها مليشيا جيش الإنتاج والبناء (Bingtuan)، والإنفاق الكبير الذي تقوم به الصين استهدف مدّ أنابيب النفط و طرق الحديد والطرق السريعة مما يوضح أنها تنفق لاستغلال الثروات وليس لمعالجة الفقر،

(1) مرجع السابق: https://2u.pw/uKjN3

ومن زاوية الاقتصاد فإن شعار (اذهب إلى الغرب) حوله بعض الشكوك".[1]

5. وقد تجاوزت على الحقول الزراعية وبدأت تستعمر من خلال ممارسة الزراعة إلى تأسيس المدن الجديدة منذ الفترات، مثل: مدينة غوجياشي وآرال وتومشوق، وتم توفير الرأسمال لاستثمارهم ولبناء وتحديث 38 مدينة صغيرة من قبل الحكومة المركزية.[2]

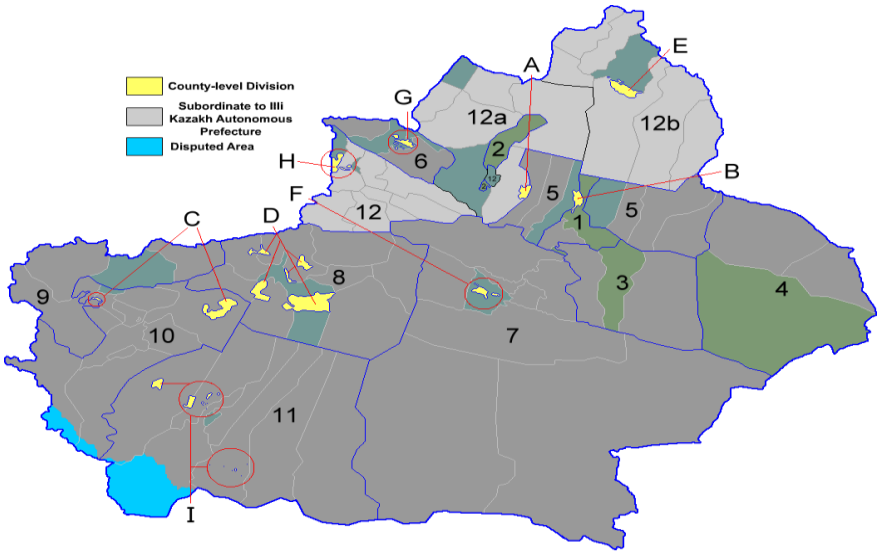

والتقسيمات الإدارية التفصيلية لتركستان الشرقية (إ ش أو ح ذ) (إقليم شينجيانغ الأويغور الحكم الذاتي) وعدد هذه المدن العشرة الملونة بالأصفر هي مدن

---

(1) http://ab.theorychina.org/chinatoday_2483/whitebooks/201501/t20150105_316541.shtml

(2) المرجع السابق.

عسكرية لها حكم استقلالية بنفسها، وهي فرع أصيل للجيش الصيني الأحمر الذي يتفرع إلى الجيش الزراعي والجيش المسلح (القوات المسلحة).

شكل المشاركة السياسية في سلطات الحكم الذاتي:

كما وضحت في التقسيم الإداري للإقليم أنه يُقدّم صيني من أعضاء الحزب الشيوعي إلى أول مقام في كل الدوائر الحكومية، بصلاحية الأمين العام/السكرتير للمكتب السياسي، ثم يليه واحد من الكوادر التركستانيين كرئيس السلطات المحلية في درجة ثانية، وهذا يطبق في جميع الإداريات من أعلاها إلى أدنى تشكّل سياسي.

فإمكانيات مشاركة أبناء الإقليم في مشاركة السياسة الإدارية وتحديد حالة مكانتهم في الدوائر الحكومية قد يصعب التعميم في توصيف إجمالي، بل تحتاج إلى شرح كل تشكل إداري على حدة؛ إذ تقتصر صلاحية الحكم الذاتي أساسا على الأقاليم التي يقيم فيها أبناء الأقليات القومية مثل القازاق والقيرغيز والطاجيك والمغول والهوي، فتختلف الامتيازات في مشاركة تركستانيين من ولاية إلى أخرى ومدينة كذلك؛ حيث أنشأت أجهزة الحكم الذاتي لممارسة صلاحيات الحكم الذاتي لكي يكون أبناء الأقليات القومية سادة أنفسهم يديرون شؤونهم المحلية الخاصة، تمنح هذه الحكومات المحلية حرية محدودة لتعديل التشريعات المحلية بما يتماشى مع موقف كل منها. وهذا من ناحية الظواهر القانونية.

وقد تُعقد حالة امتيازات تمنح للشعب وممثليه في سياسة المناطق والمحافظات، لكون السلطة في يد أشخاص تخضع للقيادة الموحدة للدولة بمعناها السلطة المركزية لها، وليس بمعناها الفيدرالي يجمع الأطراف تحت مظلات القانون أو الاتفاقات.

وأما تفتيت الروابط السلطوية في الإقليم على هذه الشاكلة أطاحت للحزب الشيوعي فرصة تنفيذ حكمه الأُحادي الدكتاتوري يباشره دون أي عائق، وهو الذي يتمركز في يد رئيس الدولة الشيوعية شي حالياً. وتتدفق السلطة والقرارات من المستوى الأعلى إلى المستوى المتوسط من الولايات والمدن، وأخيرا إلى مستوى التشكل المحلي من المناطق.

شكل إدارة المدن العشر العسكرية:

تستقلّ هذه المدن العشرة بإدارة كاملة للصينين دون مشاركة لأحد من أبناء الشعب في سلطة الحكم فيها. مع ذلك من المهم أن توضح مكانتها السياسية بالنسبة للإقليم؛ لأنها تحتل معظم أجزاء الإقليم الاستراتيجية وقواعد أراضي زراعية خصبة، وهي المصدر الاقتصادي الأساسي فيه، وتعتبر أنها مدنٌ إستراتيجيةٌ للجيش الصيني الذي يسمى بفيلق الانتاج والزراعة الصيني الذي يديره اللجنة العسكرية التي بيد الحزب الشيوعي بالخاصة.

فتتسم باستعمار جميع الأراضي الاستراتيجية تحت زعم "تشييد الري وخلق الحقول وزراعة الأشجار وإقامة الجسور والطرق، وتوسيع معسكرات الزراعة الحديثة العظيمة في الصحراء الخصبة. وتدير الشبكات التجارية الرئيسية في الإقليم في الصناعات الحديثة التي تمارس في البورصة التجارية العالمية".[1] بعكس السكان الأهلي الذي يحرم تماماً عن هذه الإمكانيات تحت عوائق النظام الاشتراكي الشيوعي يطبق على أهل البلاد.

ثانياً: المشاركة السياسة الفعلية في واقع تركستان الشرقية

ما دام لإقليم شينجيانغ الأويغور (تركستان الشرقية) صلاحية الحكم الذاتي هناك مشاركة سياسية لأبناء الشعب ولو كرمزيات، كما أكدنا في الفقرة السابقة أن الحكم في الإقليم إنما يحتكر الصينيون المنصب الأول في جميع الأدوار السياسية، ويجعلون هذه الممارسة العنصرية من برنامج الحزب الشيوعي، والبرنامج السياسي الذي يمارس به كحاكم مطلق في جميع الدوائر الحكومية؛ فمن ثم لا دور فعّال لأبناء السكان القومي في مكانة سياسية من الدوائر الحكومية والمناصب الإدارية فيه. فضلا عن أن هناك ثمة برامج سياسية أخرى تتخذها السلطات الصينية

(1) صحيفة الشعب الصينية وصحيفة شينخوا اليومية. الرابط:

http://arabic.people.com.cn/32966/92398/index.html.

لتفتيت أدوار الأشخاص من القوميات الأقليات ولو بشكل بسيط، لأن الصينيون يتعاملون بالعنصرية القومية، هذه من جهة.

ومن جهة أخرى، مهما كان ولاء أبناء البلد من القوميات التركية لا يثق بهم الحزب الشيوعي في توظيفهم لهياكل السلطة الإدارية، ومن ثم تتغلب العنصرية بمفاضلة الصينيين عند جميع المواقف. وبهذه الظاهرة أصبحت تتعامل معهم بحيث تأخيرهم عن المهام السياسية وعدم الثقة بهم عند الإجراءات التنفيذية، إلا إنهم يستعملون في خلق أجهزة متشابكة ترجع في النهاية إلى دفعهم على المهام الشاقة والخطيرة بإشراف الحزب فقط. ومن ثم يستولي الصينيون من خلايا الحزب الشيوعي الصينيين على جميع الإدارة والحكومات دون أي واسطة.

أما السلطة التشريعية أو المحكمة العدلية التي تشكلت في عام 1985 والسلطة القضائية التقليدية كلها تحت إشراف المكتب السياسي للحزب الشيوعي في المركز، يمارس سياسة الإقليم مباشرة، مع أن هناك اللوائح القانونية تأتي بعض بنودها تلمح بإمكانية المشاركة المتساوية لأبناء كافة القوميات في إدارة شؤون الدولة بالقانون؛ ويصرح بأنها "جزء هام من سياسة المساواة بين القوميات الصينية. وقد نص القانون الصيني على ضرورة وجود عدد معين من نواب الأقليات القومية في المجلس الوطني لنواب الشعب، وعلى ضرورة وجود نائب واحد على الأقل فيهما من أبناء الأقليات القومية التي عدد سكانها قليل للغاية، وهذا يتيح لكل أقلية قومية حتى التي لا يتجاوز عدد أبنائها الآلاف الفرصة لاختيار نوابها للمشاركة في إدارة الشؤون الهامة للدولة".[1]

وفي الواقع إنها وإن يرى أن بعض التركستانيين يوظف للمناصب الإدارية والحكومية والمحاكم العدلية ظلت شبه معدومة من حياة أبناء الشعب التركستاني والأويغوري. وهناك ظواهر سياسية أخرى من أن نسبة البطالة للمتخرجين من الجامعات والمعاهد العالية ازدادت عاما بعد عام، وحتى تفشى المثل في المجتمع

(1) صحيفة الشعب الصينية وصحيفة شينخوا اليومية. الرابط:

http://arabic.people.com.cn/32966/92398/index.html.

"لا يصبح ابن المزارع كادرا.." ومن ثم لا يحرص أبناء الشعب على دراسة بعد المرحلة الثانوية بانتهاء دراسة إجبارية. وهذا ما تنحدر منه تبريرات الصينيين في معاملتهم العنصرية بأنهم غير مؤهلين...

وسنعرض حالة المشاركة السياسية والأصح الممارسة الوظائفية بشرح سياسة الحكومة في الإقليم وطبيعة النظام السياسي وأشكالها مقسما هذا النظام إلى فرعين رئيسين بإيجاز، وهما:

الفرع الأول: نظام سلطات إقليم شينجيانغ الأويغور الحكم الذاتي

بدأ هذا النظام من عام 1955 بعد تحويل النظام السابق الذي يسود الإقليم كمقاطعة. قد يمكننا شرح هذا النظام باقتصار في العناوين الآتية:

1: ميزة الحكم الذاتي الحالي:

فالقرارات التي أخذ الحزب الشيوعي والمجلس السياسي في المركز: هي "أن تتمتع هيئات الحكم الذاتي في أقاليم الحكم الذاتي بوظائف، وسلطات هيئات الحكومة المحلية على نفس المستويات التي تتمتع بها المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك تتمتع بحقوق الحكم الذاتي وتنفذ أنظمة وسياسات الدولة حسب الأحوال الواقعية المحلية، وتكفل الدولة حقوق الحكم الذاتي بامتيازات تالية:

1) إدارة الشؤون القومية والمحلية في مناطق الحكم الذاتي بشكل مستقل.
2) التمتع بحق وضع لوائح الحكم الذاتي واللوائح الخاصة.
3) استخدام وتطوير اللغة القومية المنطوقة والمكتوبة.
4) احترام وضمان حرية الاعتقاد الديني للأقليات القومية.
5) الحفاظ على العادات والتقاليد القومية أو إصلاحها.
6) ترتيب وإدارة وتطوير البناء الاقتصادي بشكل مستقل.
7) تطوير قضايا التعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة بشكل مستقل".[1]

---

(1) المرجع السابق نفسه.

وأما في الواقع هذا حبر على ورقة، لا يسري مفعوله في واقع الإقليم ولو بمرة، ولم يلتزم بهذه الرموز السلطات لأبناء الشعب التركستاني في كل من الأجهزة والهيئات الحكومية، إلا أنها لتطوير مشاريعها العسكرية والاقتصادية في الإقليم. وبنظام المشادّة للحزب الشيوعي قد تظهر المشاركة السياسية للشعب التركستاني في تركستان الشرقية كرموز شكلية بسيطة مع تغيرات بسيطة من حين إلى آخر.

2: السياسات العملية ومكانة التركستانيين في السلطة:

لكون السلطة تتمركز على الأشخاص وليس على القانون، وتكون الإدارة السلطوية بنظامين ثنائيين بين الحزب الشيوعي، وهو في المرتبة الأولى وسلطات الحكم الذاتي في المرتبة الثانية، ويمكن اختصار مراحل الانخراط السياسي في الإقليم وأهم الأشخاص فيها على النحو التالي:

النظام الأول والمرتبة الأولى: مراحل الحزب الشيوعي: وهي كالتالي:

1) فترة مقاطعة شينجانغ: مرحلة الفحص لممثلي الشعب التركستاني: وهذه هي السنوات الخمس الأوائل التي أديرت فيها السلطة باسم "مقاطعة شينجيانغ" برئاسة وانغ جن، وهو القائد الأول الصيني بعد الاحتلال ما بين (1949-1952). عُين كالمسؤول العام لتمثيل حزب الشيوعي الصيني لفرع شينجانغ والأمين العام للجنة المركزية لفرع شينجانغ. وكان القائد الصيني الثاني: وانغ ئنماو في فترة ما بين (1952-1955).
2) الأمانة العامة الأولى لإقليم (إ ش أو ح ذ): وهي فترة وانغ ئنماو ما بين (1955-1966).
3) رئيس الثورة الثقافية لقيادة الحزب الشيوعي في (إ ش أو ح ذ): هي فترة لونج شوجن ما بين (1970-1971)، والوكالة عنه: سيف الدين العزيزي ما بين (1972-1973). والرئيس الثاني: سيف الدين العزيز ما بين (1973-1978)، الرئيس الثالث: وانج بينج ما بين (1978-1981)، والرابع: وانغ ئنماو ما بين (1981-1985).
4) الأمانة العامة للحزب الشيوعي: الأمين العام الأول: سونج خان ليانغ ما بين (1985-1995)، والأمين العام الثاني: وانج لى تشوان ما بين (1994-

2010)، والأمين العام الثالث: جانغ تشون شيان ما بين (2016-2020)، والرابع والأخير: تشن تشوان جو من عام 2016 إلى الآن.

النظام الثاني والمرتبة الثانية السياسة: نظام السلطات المحلية الحكم الذاتي (إ ش أو ح ذ): وهي كالتالي:

1) الرئاسة الأولى لسلطات مقاطعة شينجيانغ الشعبية، ورئيس المقاطعة: الرئيس الأول: برهان شهيدي ما بين (1949-1955).
2) رئاسة الإقليم (إ ش أو ح ذ): سيف الدين العزيزي ما بين (1955-1966).
3) المسؤول العام ورئيس الثورة الثقافية لقيادة الحزب الشيوعي في (إ ش أو ح ذ): الرئيس الأول: لونج شوجن ما بين (1968-1972)، والوكالة عنه: سيف الدين العزيزي ما بين (1972-1973). والرئيس الثاني: سيف الدين العزيز ما بين (1973-1978)، الرئيس الثالث: سيف الدين العزيز ما بين (1973-1978)، الرئيس الثالث: وانج بينج ما بين (1978-1981).
4) رئيس سلطات (إ ش أو ح ذ) الشعبية: الرئيس الأول: إسماعيل أحمد ما بين (1979-1985). والثاني: تومور داوامت ما بين (1985-1993). والثالث: عبد الأحد عبد الرشيد ما بين (1993-2003). والرابع: إسماعيل تيليوالدى ما بين (2003-2007). والخامس: نور بكري ما بين (2007-2014). والسادس: شهْرَت ذاكر من عام 2014 حتى اليوم.[1]

3: تحليل حول مشاركة التركستانيين في السلطات (إ ش أو ح ذ):

كما ذكرناه في الفقرة السابقة أنه دأب أصيل منذ عام 1955 إلى اليوم يرأس واحد صيني كأمين عام/سكرتير من لجنة الحزب الشيوعي كوكيل للجنة السياسية المركزية للحزب الشيوعي يقوم في المرتبة الأولى من السلطة، وهو تشين تشوان جو حالياً منذ أغسطس 2016. ويليه نائبه في المرتبة الثانية باسم "رئيس السلطات الأويغور الحكم الذاتي"، وهو شوهرت ذاكر، وتتسلسل الإداريات في جميع الدوائر هكذا. فبعد أن تم احتلال خلايا الحزب الشيوعي الصينيين على جميع فتحات

(1) ويكيبديا، شنجاڭ ئۇيغۇر ئاپتونوم رايۇنى. الرابط: https://2u.pw/uKjN3

السلطات المحلية، من أعلاها إلى أدناها لا يوجد هناك انتخابات محلية أو تصويت صندوق.

أما مجلس النواب المحلي واللجنة السياسية للشعوب واللجنة الدائمة للولايات والمحافظات والمدن إنما تديرها خلايا الحزب الشيوعي مستقلاً أيضاً، ويأخذ الأوامر من قدامى أعضائه المخضرمين في سياسة الحزب الشيوعي وأيديولوجيته في المكتب السياسي؛ فمن أجل ذلك لم يكن للتركستانيين منهم الأويغور أو غيرهم مكانةٌ بارزة ودورٌ فعالٌ في سلطات الإقليم (إ ش أو ح ذ)، سواء في الإجراءات أو تشكلات دوائرية. صارت هذه الأسماء الرمزية السياسية مجرد دعاية للعالم الخارجي، ودغدغة للشعب الأويغور من حيث المشاركة في الدوائر الحكومية، بتخفيض نسبتهم وإقصاء أدوارهم في تلك المناصب الرمزية شيئا فشيئا، وتعيين الصينيين المهاجرين فيها بدلهم.[1]

تأكيداً أن هناك لم يكن برلمان ولا صندوق للانتخابات، فكيف يكون للشعب دور في المشاركة السياسية؟. وباستمرار سلسلة الحملة الأيديولوجية والفاجعة السياسية على الشعب المسلم من الحكومة الشيوعية الحديثة؛ أصبح المجتمع الأويغوري مجرد مختبرات لتجربة تطبيق الشيوعية الاشتراكية بالقوة والأسلحة على الأقليات المسلمة، بخلاف المجتمع الصيني الذي تجرد عن القيود الدينية والمبادئ كاملاً.

(1) ينظر المرجع السابق، TUNA Amine, DOĞO TÜRKİSTANDA ASMİLASYON VE 2011 AYRİMCİLK (RAPORU), S 83.

4: إمكانية ممارسة الكوادر الأويغور في الدوائر الحكومية:

تعد الصين كل المشاركين في مناصب الدوائر الحكومية والوظائف العامة من السياسيين، سواء من الشعب التركستاني، الأويغور المسلم الذي يشكل الأغلبية وبقية القوميات الأهلية، أو من الصينيين المهاجرين، فمن ثم غربلتهم بغربال الحزب الشيوعي ومبادئه مع مفاضلة الصينيين؛ فينتقى منهم للوظائف الحكومية كالآتي:

1) في الدوائر الحكومية: يتقدمون إلى المناصب بدرجة ثانية أو ثالثة على مر العقود، بشروط أن يكون من أعضاء الحزب الشيوعي في معظم الأحيان، الذي يبدأ تربيتهم على الأيديولوجيات الشيوعية الماوية، وبانضمامهم بـــ "أعضاء الاتفاق الشيوعي" التابعة إلى "رابطة الشباب الشيوعي الصيني لشينجيانغ"، وأن يكون الشخص من المتسلحين من صغرهم بولاء الحزب الشيوعي، والذي يلزم أن يكون أبوه وجده من أعضائه الذين قدموا وبذلوا للحزب والدولة. طبعا بعد انتقائه واختباره أيديولوجيا وولاء، وعدم أية صلة بدين أو قومية، والمعادلة له من كبار أعضاء الحزب. فهنا يفضل أمي دنيء شيوعي على صاحب علم أياً كان مستواه.
2) في الدوائر المؤسسية الحكومية كالمستشفيات ومشارع البنية التحتية: يحتل الصينيون المناصب العليا والرئاسة في أمثال هذه الإداريات والمؤسسات الحكومية دون التركستانيين الأويغور وغيرهم، إلا كعامل موظف يستعمله الصينيون بشرط أن يكون عضوا في الحزب الشيوعي، ويتخلى عن الدين والخصوصيات القومية، أي أن يكون متصينا شيوعيا قلبا وقالباً. تعتبر بدرجة ثانية من إمكانية التوظيف أو الممارسة لشعب الأويغور، بحيث لا يكمن لأحد المشاركة في الوظائف في هذه الدوائر إلا بعد تخرجه من إحدى الجامعات والمعاهد الحكومية، وانتقائه واختباره أيديولوجيا وولاء، والتأكد عدم أية صلة له بدين أو قومية، والمعادلة له. وهذه الشروط من أجل حصول الشخص لفرصة العمل، وليس لفحص مستواه في التخصص أو العلم.
3) في الدوائر التعليمية: الأولويات للصينيين حتماً، وإن من الشروط للتقديم للعمل لديها: أن يكون المدرس على مستوى احترافي بالمبادئ الشيوعية

واللغة الصينية ويوالي الصينيين، وعندها قليل من ينجح من هذا الغربال السياسي؛ لأنه السلطات الصينية قد كثّفت دمج المدرسين الصينيين في الدوائر التعليمية منذ عام 2001؛ ووضعتها في سياسات التصيين وتغيير المناخ السكاني والديموغرافيا القومية في الإقليم؛ ومن ثم أضافت ثلاث سنين إلى "النظام التعليمي الإجباري" ليكون تسعة أعوام. بالإضافة إلى تعميم اللغة الصينية الماندرين من مرحلة الابتدائية إلى الثانوية، فبدأ بإقصاء الأساتذة والمدرسين التركستانيين من دوائر التعليم بشدة هذا القانون. بحسب إعلان الحكومة الرسمية أن بلغ عدد المدرسين الصينيين إلى 115 ألفاً في المدرس التركستانية من ضمن 272 ألفا من المدرسين في عموم تركستان الشرقية، زحفا لمدرسين من القوميات الأقليات.[1]

الفرع الثاني: المدن العشرة العسكرية وفيالق الإنتاج والبناء

أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بإدخال فيالق الإنتاج والبناء للجيش الصيني ومعسكراتهم، بأنها في دائرة سياسة الإقليم الرئيسية في الإقليم، وذلك في عام 2002 بعد أن ظلت تسميها معسرات حربية منذ دخولها فيه، تحت القيادة والتخطيط الموحدين للحكومة المركزية، وبنظام يشبه بالمنطقة الذاتية الحكم، اتخذت توطين السكان الصينيين وحيز الانتفاع بالأراضي المسلوبة من الشعب في عهد ماو، كنقطة رئيسية، ووضع توزيع الصناعات والمدن والبلديات معا في عين الاعتبار لتركيز جهودها على سياسة الإقليم في الإسراع بتأيينه.

منذ سنوات عديدة، تقدم الحكومة المركزية دعما سياسيا وماليا لأعمال الفيلق في مجالات الخدمات العامة والأمن العام والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والصحة والزراعة والغابات والري وغيرها، مما يصب حيوية جبارة وجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفيلق.

---

(1) ويكيبديا،"شنجاڭ ئۇيغۇر ئاپتونوم رايۇنى". الرابط: https://2u.pw/uKjN3

تعريف نظام المدن العشرة العسكرية وفيالق الإنتاج والبناء ودورها في سياسة الإقليم:

بالأساس إن هذه المدن ومعسكرات الفيالق العسكرية كلها تدار بقيادة عسكرية مباشرة من الحكومة المركزية في بكين، وتتميز باستقلاليتها في قراراتها؛ حيث تحتل معظم المشارع الكبرى للبنية التحتية في الإقليم، بسياسة خاصة، وتحتكر تشييد الري وخلق الحقول الغاز الطبيعي والنفطي وزراعة الأشجار وإقامة الجسور والطرق، وتوسيع معسكرات الزراعة الحديثة العظيمة في الصحراء الخصبة على أساس المكننة والحجم، مما تجاوزت العمارات والمباني السكنية والأبراج أكثر من المدن المركزية للشعب الأهلي.[1]

وبالإضافة إلى المصادر الاقتصادية والاستراتيجية تحتلها في عموم الإقليم منذ أن صادرتها السلطات الصينية، من ممتلكات الشعب وأراضيه الزراعية في عهد الرئيس ماو، في إجراء وتطبيق النظام الاشتراكي على الشعب التركستاني. وبحسب ما نشرته صحيفة "النظرية الصينية" في تقاريرها تدل على هذه الحقائق؛ حيث تقول: "شينجيانغ لا تزال الدولة تسيطر على أربعة أخماس صناعات الدولة، والمزارع الكبيرة يديرها مليشيا جيش الإنتاج والبناء (Bingtuan)، والإنفاق الكبير الذي تقوم به الصين استهدف مدّ أنابيب النفط و طرق الحديد والطرق السريعة مما يوضح أنها تنفق لاستغلال الثروات وليس لمعالجة الفقر، ومن زاوية الاقتصاد فإن شعار "اذهب إلى الغرب" (تركستان الشرقية) ما زال يثير الشكوك".[2]

---

(1) صحيفة الشعب الصينية وصحيفة شينخوا اليومية. الرابط:

http://arabic.people.com.cn/32966/92398/index.html .

(2)

http://ab.theorychina.org/chinatoday_2483/whitebooks/201501/t20150105_316541.shtml

تضخيم ورفع مكانتها السياسية:

فاجأت السلطات المركزية الصينية التركستانيين بإعلان أن هذه المدن المصطنعة والمعسكرات العسكرية جزء رسمي من الإقليم في الكتاب الأبيض الصادر عن الهيئة العليا للمكتب السياسي للحزب الشيوعي في 2014، وهذه التصريحات بجرأة لم تسبق منذ الاحتلال، فقد كشفت الستار عن الوجه الحقيقي في خطورة تخطيط الحزب الشيوعي، من تأصيل الاحتلال الذي يناقشه التركستانيون بجدية. دعني أذكر بعض ما نص عليه الكتاب في هذا الفريق العسكري ومدنه:

1. شكل النظام لتلك المدن العسكرية: يلعب "فيلق شينجيانغ للإنتاج والتعمير" بمهمات تتمثل في إدارة الأراضي الزراعية وحراسة الحدود، ويطبق نظام الدمج بين الحزب، والحكومة والجيش والمؤسسة. وهو منظمة اجتماعية خاصة تدير بنفسها الشؤون الإدارية والقضائية في داخل المناطق التابعة لها وفقا لقوانين ولوائح الدولة ومنطقة شينجيانغ الأويغورية الذاتية الحكم وتضع الدولة تخطيطا مستقلا لها".[1]
2. مهمتها في الإقليم: حسب الكتاب الأبيض: تسعى إلى محاصرة الإقليم من الجانب الحدودي، ومن ناحية أخرى، الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في داخل الإقليم من أي نشاطه أو ثورة أو معارضة شعبية أو اندلاع الحركات المسلحة فيه.
3. تاريخ هذه المدن ومشروعيتها في الإقليم: يعود تاريخ هذه المدن الحربية إلى ما بعد فترة "القفزة الكبرى" و"الثورة الثقافية" التي أبادت الملايين الشعب بالجوع والفقر بنهب ممتلكاته كاملة، وبداية "فترة الإصلاح والانفتاح الخارجي"، التي سمحت السلطات فيها للشعب بالملكية الفردية، ووزعت نسبة ضئيلة من الأراضي الزراعي، وورث الجيش الصيني تلك المزارع التركستانية من ذلك الزمان. وأما إعلان مشروعيتها فتم في المراحل التالية:

---

(1) المرجع السابق.

المرحلة الأولى: وافقت الحكومة المركزية على تطبيق تخطيط مستقل وطني للفيلق: وكان الفيلق مجرد جيش عسكري وتلك المدن مجرد معسكرات، وأما في عام 1990 أعلنت هذه المعسكرات مدنا تتبع سلطات "إقليم شينجيانغ الأويغور الذاتي الحكم" (تركستان الشرقية).

المرحلة الثانية: تدرجت باستقلاليتها في الحكم، وتشكل السلطة المدنية وطورتها انتقالا عن كونها معسكرات الجيش بتسمية فيالق الإنتاج والبناء، بدون إعلان من عام 2002 تدريجيا تحت إدارة الدوائر المعنية التابعة للحكومة المركزية.

المرحلة الثالثة: أعلنت وصرحت بأن هذه التشكّلات السلطوية والمدن الحربية جزء أصيل من أجزاء الإقليم في الكتاب الأبيض، في عام 2014. وقالت عنها: "القيادة المتناسقة بين الحكومة المركزية والمنطقة الذاتية الحكم تجاه الفيلق. وفي صالح أداء الفيلق لمختلف المسؤوليات والواجبات الموضوعة على عاتقه، الأمر الذي حدد بوضوح العلاقة بين الفيلق ومختلف أجهزة الدولة، ودفع تطور قضية الفيلق بشكل متزايد.

ميزاتها النظامية والسلطوية:

ينتهج الفيلق النظام الإداري الخاص الذي يتمثل في درجة عالية من الوحدة بين الحزب، والحكومة والجيش والمؤسسة. أنشأت أجهزة الفيلق على مختلف مستويات منظمات الحزب الشيوعي الصيني، لتلعب دورا قياديا في مختلف أعمال الفيلق. كما أنشأ الفيلق أجهزة إدارية وسياسية وقانونية، لإدارة شؤونه الإدارية والقضائية الداخلية بنفسه.

يعد الفيلق كيانا شبه عسكري، له أجهزة عسكرية وهيئات مسلحة، يستخدم نظام تنظيم الوحدات العسكرية، التي تشمل الفيلق والفرقة والفوج والسرية، وألقاب المناصب العسكرية، بما فيها القائد وقائد الفرقة وقائد الفوج وقائد السرية. كما يحتفظ الفيلق بقوة مسلحة باتخاذ الميليشيا قواما لها. يُسمى الفيلق أيضا بـ"شركة مجموعة شينجيان الصينية" باعتبارها مؤسسة كبيرة مملوكة للدولة تجمع بين الزراعة والصناعة والمواصلات والبناء والتجارة، وتتحمل مهمة البناء

الاقتصادي. إن المجموعات القيادية الأربع للفيلق، أي الحزب والحكومة والجيش والمؤسسة، تندمج اندماجا كاملا مع الوظائف الأربع".[1]

قد يمكن تشبيه هذا التخطيط -ربما هو أعظم- بخطة إسرائيل في توطين اليهود في الضفة الغربية، وفي واقع الأمر قد لاحظ أن تقنية الري التي يستخدمها الصينيون المهجرون تشبه الخطة الإسرائيلية، والسلطات الحكومية الصينية تعمل على التطوير الذي يتناسب مع الصينيين كي يكون حافزا لهم على الهجرة إليها والاستيطان فيها. تأكيداً أن مديري الشركات والمكاتب صينيون، في مقابل أن ممارسته لشعائره الدينية تمنعه من تشغيله في القطاعات أو المؤسسات الحكومية التي تلتزم بالنظام الإلحادي.

ثالثاً: المنخرطون مع النظام الصيني

قبل الشروع في موضوع الانخراط السياسي للتركستانيين قد نحتاج إلى النظر السريع في تاريخ الصراع المرير بين الشعب التركستاني وبين القوات العظمى، ولا نستطيع بأن نقول عنه: الانخراط مع النظام الصيني دون فهم الظروف الواقعية تلك. وهي فترة أخذ الإقليم تركستان الشرقية حظه من الحربين العالميتين الكبرى والمتغيرات العالمية بعدها. وتبدأ كوارثه بهزيمة الدولة الكاشغرية لهجمات الإمبراطورية المانشورية 1884 بها، التي سمتها باسم "سينكيانغ" بمعنى المستعمرة الجديدة إلى سقوطه الكامل في نهاية عام 1949 تحت الصين الشيوعية التي تحتله حتى الآن.

كما ظهر في هذه الفترة رواد الصحوة الإسلامية في المجتمع العربي كجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا؛ في حينِ سعى السلطان عبد الحميد الثاني بنشر "فكرة الجامعة الإسلامية"، وبرزت حركات التجديد الفكري الإسلامي التي

---

(1) هذا ما أظهرته السلطات والفيلاق الجيشية في تركستان الشرقية في صفحتهم الرسمية، والذي تفعله خلف الجدار أهول وأخوف تتخذه سرا تاما من الإعلام. ولمزيد من التفاصيل ينظر موقعها الرسمية من الرابط:

http://ab.theorychina.org/chinatoday_2483/whitebooks/201501/t20150105_316541.shtml

بدأها الشيخ إسماعيل الغسفرالي؛ صحا المجتمع التركستاني في أوائل تلكم اليقظة التنويرية، ولعبت دورا كبيرا في ثورات الشعب ضد العدوان الاستعماري؛ لأن قوة المسلمين الأتراك فقدت كيانها أمام القوات الاستعمارية من الروس والصين المانشورية والإنجليزية.

وفي مبادرة شعب تركستان الشرقية بثوراته الضخمة ظفر بإقامة دولته الجمهورية مرتين. بالإضافة إلى باقي معظمها انتهى بإزهاق أرواح الملايين من المسلمين، بين مطرقتي قوات الاحتلال الصيني والاتحاد السوفييتي الذي اجتاح تركستان الغربية، شعوب آسيا الوسطى.

فبهذه الظروف المتشابكة لوحظ هناك بعض الميول والميوعة والانخراط مع الاتحاد السوفييتي الشيوعي فكريا وأيديولوجيا قبل أن يكون سياسياً، خاصة بعد تغيّر النظام العالمي ورسوم الحدود الجديد عقب الحرب العالمية الثانية. قد استغل الاتحاد السوفييتي منها بتدخل سرّي في شؤون ثورة الشعب الأويغور في تركستان الشرقية، بانتقاء من يتعامل معه سياسيا وإبعاد المعارض له. فعلى سبيل المثال: إخفاؤه القسري رئيس الجمهورية للثورة "علي خان توره" (1885-1976)[1] بدعوة إلى المفاوضة في موسكو فتغييبه قسريا عام 1946.

فعلى عكس ما توقعه النظام السوفييتي ازداد تأثير القومية الإسلامية التركية في تمثيل قيادة الشعب في السلطة في أنحاء البلاد، وأوجس من انتشارها بين شعوب آسيا الوسطى التركية؛ فدفع ممثلي قادة جمهورية تركستان الشرقية إلى الاتفاقية مع الحزب الشيوعي الصيني، وخطط لإسقاط هذه الجمهورية الجديدة التي دعمها أولا، بتصفية أصحاب هذه الفكرة التي سمتها باسم "فان إسلامزيم" و"فان تركيزيم" فيما بعد، وتوجه إلى تأييد الفريق المنخرط معه في الاتجاه السياسي الشيوعي من جهة، وإلى مساعدة الحزب الشيوعي الصيني في حربها ضدّ الحزب

(1) رجل من علماء تركستان الشرقية، أوزبيكي، يلقب ب"صاغوني" نسبة إلى بلاصاغون التاريخية، ولد عام 1885 في مدينة طوقماق تتبع حاليا لقيرغيزيا، توفي 28 شباط 1976 في طاشكنت. وهو أول رئيس لجمهورية تركستان الشرقية.

الوطني الصيني وحضوره في تركستان الشرقية، ليكون حارسه في منع انتشار تأثير القومية التركية الإسلامية، ومنع قيام دولة تركية إسلامية بجواره، وخنقها في باكورتها. فجاءت أدوار المنخرطين مع النظام الصيني بمبادئه الشيوعية، مع أن معظمهم من خريجي المدارس الدينية. فإذاً، ما هو الانخراط السياسي الذي نقصده هنا ؟، يمكن الإجابة عنه بالآتي:

الانخراط معنى ومصطلحاً:

الانخراط في اللغة الانضمام والاندماج، يقال: طَلَبَ الانْخراطَ في الحزْبِ: الانْضِمامَ إِلَيْه، الالْتحاقَ بِصُفوفه.[1] يتضح معنى الكلمة "الانخراط" كمصطلَح في مؤسَسة حزبية سياسية، أو في الدفاع عن أيديولوجية، أو قضية، أو سياسة أو أفكار، ... إلخ؛ بمعنى النضال عن شيئ. ومقابلها كلمة "الانتساب إلى شيئ مما ذكر سابقا. إن النضال في السياسة يبرز أمام أشخاص آخرين ليس لديهم الفكرة نفسها عن تنظيم المجتمع، ولا ذات وجهات النظر، وفي أغلب الأحيان لا يمتلكون ذات اهتمامات. وعكسه الانخراط الذي هو موضوع حديثنا هنا. المنخرط السياسي هو شخص: لديه قناعات عميقة، وهو على استعداد لإشهار هذه المعتقدات علناً، يتحرك بروح تدفعه إلى تجنيد أشخاص آخرين لكسب أكبر عدد ممكن من الناس من أجل قضية حزبه، يشارك رسمياً، ويساهم فيه من خلال إعطاء وقته، أفكاره وأمواله والأصول المادية له، وما إلى ذلك، ويشارك في التفكير في صنع القرار، وتنفيذه داخل الحزب.

ولنجتنب عن التعميم المعقد لهذا المصطلح الجديد قد يمكننا ضبطه بهذه القيود:

أ. الانخراط من أجل قضية ما.
ب. الثبات: العمل بشكلٍ مؤقت ومتقطع لا يستوفي الشرط، فالانخراط يعني الاستمرارية.
ت. المبدأ الجماعي وليس لغاية فردية.

---

(1) https://2u.pw/gn9cE

ث. الصفة المجانية: هذه الصفة واضحة للمتطوعين وغامضة بالنسبة للمداومين.[1]

فالانخراط السياسي لتركستاني أو أويغوري لا يعني نسبته للحزب الشيوعي فحسب؛ بل انطباعه التام والمعرفة العلمية بمشاكل المجتمع التركستاني والقضية التركستانية بالمبادئ الشيوعية؛ إذًا، المنخرط هو منتسب ناشط يعمل بثبات في سبيل الحزب. وبه يمكننا القول: بأن المنخرطين في سياسة تركستان الشرقية مع القوى الخارجية والأيديولوجيات المستوردة إلى الإقليم كانوا من الخارج أحياناً.

بداية الانخراط الفعلي للتركستانيين:

قد بقيت الساحة السياسية خالية بعد حادثة (مؤامرة) الطائرة الفاجعة لكبار جمهورية تركستان الشرقية، ثم ظهر بعض القادة البارزين في ثورات الشعب في الوظائف الحكومية في الجمهورية، ويتقدّم بولاء الحزب الشيوعي الصيني كبرهان الشهيدي وسيف الدين العزيزي (1915-2003) وعبد الكريم عباسوف.[2] بصلاحية من يتفاهم بينه وبين رغبات قادات الثوار والقوات المسلحة التي سميت بـــ "الجيش القومي" الذي يتوزع على أربعة وأربعين فرعا عسكريا في أنحاء الجمهورية، وكان عددهم -حسب مذكرات يوسف خان أحد الجنرالات تركستانيين- (29856) جنديا مسلحا رسمياً.[3] وكان هذا الجيش قد أعلن رسمياً في 8 أبريل من عام 1945 بتشكّل أكثر من 15 جندي من قوات الثوار، وغُير اسمه إلى الفيلق الخامس في 20 يناير 1950.

---

(1) عصام مبارك، "الالتزام السياسي بين المفاهم والتحديات"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 111، كانون الثاني 2020. الرابط: https://2u.pw/8S91S

(2) برهان الشعيدي أول رئيس دمية للإقليم بعد احتلال الحزب الشيوعيين. سيف الدين عزيزي أمين عام في الحكومة وأول رئيس للإقليم بعد إعلان الحكم الذاتي وينظر المرجع السابق.

(3) شەرقی تۈركستان جۇمھۇرىيتى مىللىي ئايمىيەسى: ويكيبديا، الرابط: https://2u.pw/d3aRA

فبدءاً من هذه النقطة تكرّس إسناد السلطة بين المنخريطين من قادة الثوار مع نظام الاتحاد السوفييتي فكراً ونظاماً، ثم الحزب الشيوعي الصيني. ثم أجبروا على إشراك الحزب الشيوعي الصيني في سيادة الإقليم. فبذلك تم إغلاق صفحة جمهورية تركستان الشرقية بعد خمس سنين من عمرها بتفويض الإقليم للحزب الشيوعي بهذه السهولة، بدون تكلفة حرب ولا مقابل وعود مستقبلية سوى شعارات فارغة، مثل "الحكم للشعب" و"إسعاد الشعب بمبادئه الاشتراكية والشيوعية"، وغيرها التي أورثت القهر والقمع والظلم اللامتناهي له.[1] وسارت هذه الأمور كلها وفق السياسية السوفياتية السابقة.

والجدير ذكره إن هناك بعضا من قادة الثورة التركستانية الثانية قد تربى في جامعات سوفياتية في موسكو وقازاخستان على مناهج الفكرة الشيوعية الماركسية اللينينية، وتأثر بها واستسلم لها، وظهر ينخرط بها ظنا بأن الشيوعية السوفياتية هي الطريق الوحيد إلى وصول الاستقلالية الوطنية، استناداً إلى النظام السوفييتي كأحمد جان القاسمي وفريقه الذين برزوا في قيادة جمهورية تركستان الشرقية.[2] فلما كبتهم الاتحاد السوفييتي بمؤامرة فائقة وتمكينه للحزب الشيوعي الصيني في تركستان الشرقية؛ لم يمكّن الصينيون لأي تركستاني مشاركته في سياسة الإقليم والعمل في الدوائر الحكومية إلا إذا دخل في الحزب الشيوعي كعضو رسمي، وانخراط معه قلبا وقالباً.

---

(1) لمزيد من التفاصيل في الموضوع: ينظر عبد جليل توران، "مختارات من مذكرات محمد أمين بوغرى"، ص 240-244، دار تكلماكان الأويغورية، إسطنبول، حزيران، 2015. محمود شاكر، "تركستان الصينية الشرقية"، ص (31).

(2) الرئيس الثاني والأخير لجمهورية تركستان الشرقية قبل الاحتلال، أغتيل هو ورفقائه في 27 أغسطس 1949 بمؤامرة حادثة الطائرة التي ركبوها من أجل مشاركة المؤتمر الاستشاري في بكين، وهو درس في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق في موسكو عام 1936، وكان عضوا في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي. وتم وصفه بأنه "رجل ستالين" وبـــــ"أنه ذو فكر شيوعي". يعدّ من أهم الأشخاص الذين لعبوا الدور الكبير في الثورة والعلاقات مع النظام السوفييتي. ويكيبديا: https://2u.pw/hLF46

دور المنخرطين مع النظام الصيني في سياسة الإقليم (إ ش أو ح ذ):

قد يمكن افتراض حجم أو مكانة لانخراط التركستانيين مع الحزب الشيوعي بالمقارنة إلى ما سبق من تعريف الانخراط؛ أنهم بدؤوا بالمسالمة مع النظام الصيني المحتل بالضغوط السياسية أولا، باستثناء شرذمة قليلة منهم. ويمكن تحليل السبب الرئيسي بهذا الانخراط الظاهري يبدو أنهم هدفوا الاستقرار والتمكين السياسي أولا، ثم بعد ذلك ينتظرا فرصة، ولكنهم لم يتمكنوا من إقناع الصينيين لقيادة الحزب الشيوعي وإقناعه، بغض النظر عن إظهار موالاتهم وامتثال أوامرهم نحو تصفية العلماء والسياسيين والنخب العلمية، وفتح الطريق أمامهم للتغلغل في عمق جميع الطبقات الاجتماعية. تعامل الحزب الشيوعي معهم بالعنصرية والقسوة والعنف والقمع بالنخبة الخيرة باستخدام الجيش الصيني بشقيه، القوات المسلحة وفيالق الجيش الزراعي للإنتاج والبناء، ومضى الزمن على هذا النحو.

إضافة إلى أن معظم هؤلاء المنخرطين مع النظام يتعاملون من أجل الراتب الشهري، وليس من أجل القناعة بالحزب الشيوعي أيديولوجيا؛ فلذلك تحسس في تمييز صفوف التركستانيين في الحكم إلى المنخريطين الحقيقين معه وإلى غير المقتنعين به خلال خمسة أعوام من الاحتلال. أما إصدار القرار لمنح صلاحية الحكم الذاتي للإقليم الذي يُرى على رغبات هؤلاء المنخرطين، في الحقيقة لم يغير شيئا من طبيعة الحكم العنصري الصيني الذي يشمل في مضمونه النواحي السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية. ويوضح العلاقة بين الحكومة المركزية ومناطق الحكم الذاتي القومي، والعلاقة بين القوميات المختلفة هناك، وتسبب لمضي الزمان بانتظار تلكم الأحلام الاستقلالية يوما ما فقط.

دور المنخرطين مع النظام في المدن العشر لفيلق الإنتاج والبناء:

لم يتمكن المنخرطون في المشاركة لسياسة هذه المدن العشر التي تتميز وتتصف بالمعسكرات الصناعية أكثر من كونها عسكرية، أو الانضمام إليها وإن شكليا؛ فكانت السلطات المركزية (ل م ح ش) تمنع مشاركة أبناء الإقليم في سياسة هذه المناطق بزعم إنها معسكرات حربية. ولم يتمكن ولم يعرف أحد من التركستانيين تم تعيينه في إداريات هذه المدن، فضلا عن منعهم من المشاركة في العسكر والتدريبات. ولكنها من جهة أخرى حاولت إقناع الشعب التركستاني بأن هذه

المناطق مجرد معسكرات، وليس لإسكان الشعب فيها. ثم تدرج في عرض تقارير عنه واصفاً بأنه يحمل "الدمج بين الفرقة والمدينة، الدمج بين الفوج والبلدة" والأفكار المتمثلة في بناء المدن بالاعتماد على الفرق وبناء البلديات بالاعتماد على المزارع والمراعي على مستوى الفوج. وتوغل في تأسيس البنية التحتية في المدن والبلديات بصورة متطورة، وارتفعت مستويات التخطيط والتعمير والإدارة والخدمات إلى المدن والبلديات".[1] وقد أثارت هذه المعاملة الانحيازية الحكومية جدلا عريضا بين النشطاء السياسيين التركستانيين في الخارج، وكانت هي من أهم المثيرات لمعارضة الشعب من الداخل كذلك.

طبيعة الانخراط وتعامل الصينيين معه:

كما ظهر النظام الصيني أيضا، منذ البداية يميل في إدارة الإقليم إلى مشاركة هؤلاء القادة المنخريطين معه في السلطة والحكم، ولكنه استخدمهم في محاربة المبادئ الدينية والثقافات الأهلية، سرّا وعلنا، تدرج في استقلالية الحكم في يد الصينيين المهاجرين.

وأما الموظفون التركستانيون يستعملهم لإظهار القوات الصينية على الشعب من طرف أبناء الشعب بجلدهم، في حين يسترح الموظفون الصينيون على أريكتهم اعتزازا من قواتهم ومولعة هؤلاء المنخريطين المجاملين معهم في إنجاز العنف في الإجراءات. وبهذا الشكل استمرت السلطات المحلية بلعبة هؤلاء المنخرطين العملاء يستعملهم الصينيون جيلاً بعد جيل حتى يومنا هذا.

---

(1) الصفحة الرسمية ل"الصين اليوم"، الكتاب الأبيض: "تاريخ وتطور فيلق شينجيانغ للإنتاج والتعمير"، أكتوبر 2014. مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية. الرابط:

http://ab.theorychina.org/chinatoday_2483/whitebooks/201501/t20150105_316541.shtml

صناعة الانخراط الصينية من أبناء الشعب:

قد ركزت السلطات الصينية في إعداد مجموعة شبابية بالمبادئ الشيوعية والفكرة الماوية وفكرة كل من القيادات الشيوعية، بدءاً من المدرسة المتوسط حتى الجامعة؛ حيث ينتقي من أبناء الكوادر التركستانيين المنخرطين من الأويغور والقوميات الأخرى في مقابل وعود بمناصب في المستقبل، فينشأ هذا الولد من صغره على الشيوعية، ليستعمله كآلة روبوتية على الشعب؛ ومن ثم تشيد السلطة بالسلاسل الشيوعية الحديدية والولاء الأيديولوجي بين أب وابن في الانخراط السياسي. وهذه السياسة ذاعت وشاعت في الساحات السياسية لممثلي الحكومة.

وكما هو من المشاع العام قد يتبلور الانخراط في سياسة الدعم الحكومي المالي وتحريضهم بفرص تأسيس شركات للشباب المنخرطين؛ فتكون العلاقة الشخصية هي المعضلة في إمكانية العيش الآمنة، عكس الشباب من أبناء الشعب المجبورون على العمل في شركات حكومية في مقابل الراتب الزهيد، والمحكومون بتجربة التطبيق العملي للنظام الاشتراكي الشيوعي من جانب سلطات الصين، بهذا الفساد السياسي.

ولا ينكر هذا وجود المولعين بقبول تلك الأيديولوجيات الحمراء، وإلى الاستسلام لذلك النظام الشيوعي الذي يحتكر كل شيئ، والتصالح معه بيده، ويحلم بأن القوة والرفاه لا يتحقق إلا بالتوحّد مع النظام الصيني الشيوعي في السلطة المشتركة. رغم المعارضة المستمرة في عمق المجتمع التركستاني منذ تلك الفترة إلى اليوم. خلف خطابها الشعبوي المساواة وسلطة الشعب للدولة في السياسة، يشعر الشعب أن وجود الحماية الدستورية للأقليات، علماً أنها شعارات جافة تحتها سموم تستأصل القيم والثقافات، كما هي معروفة بتسوية الطبقات الاجتماعية لدى الشعب.

ففي ظل هذه الظروف لا يمكن إنكار ظهور ميلان طبقة القيادات الشعبية المشكّلة من الناس الحرصين بجلب المصالح الشخصية، ويكون لهم وجهان، وجه لكبار الحزب الشيوعي المسلط عليهم، ووجه للنخب المتميزين من أثرياء الشعب في المجتمع، الذي يبرز بظواهر الفساد في التعامل مع الدوائر الحكومية بالرشوة والارتشاء لأبناء الأثرياء من جهة؛ بينما أولاد الشعب الفقير يكاد لا يحظى بما

حظي به أولاد الكوادر والأغنياء في الحصول على فرص العمل، فضلا عن المناصب الحكومية السياسية. وعلى هذا النحو ظهر الرئيس الحالي شي جنبيغ كأبرز شخصية بالتشدد في مكافحة الفساد، وغربلة أعضاء الحزب في أنحاء الصين عامة.

المبحث الثاني: المعارضة الداخلية

كما أشرنا سابقا إلى أن إقليم شينجانغ الأويغور الحكم الذاتي ظلّ في التوترات الاجتماعية والمعارضة المستمرة تنظيما أو غير تنظيمي، منذ استيلاء الصين المانشورية عام 1884 وتغيير اسمها إلى "شينجانغ" بمعنى "الأرض الجديدة"، وحمى الصراع المرير بين الشعب التركستاني وبين قوات الاحتلال بالثورات الشرسة؛ حيث تلقّى احتلال الصين الشيوعية رفضا حاسماً من قبل الشعب التركستاني الذي استمر بالفرّ والكر، حتى أن زحفت الصين الشيوعية إلى تركستان الشرقية عام 1949، بمؤامرة سوفياتية سياسية خلف مفاوضات القادة التركستانيين على إشراكها في سياسة الإقليم.[1]

وكما نلاحظ من طبيعة هذه التحولات السريعة من الاتحاد السوفياتي الذي دعمت الثورة التركستانية في إقامة جمهورية تركستان الشرقية عام 1944 ثم ضد الحزب الوطني (الكومنتانغ) ثم توسطه في استسلام قادتها للحزب الشيوعي الصيني بشعار تحقيق السلام. وطويت صفحة "القضية الاستقلالية التركستانية" بعد الكثير من المتغيرات السياسية العالمية في ختام الحرب العالمية الثانية، وتشكلات المنظمات الدولية؛ لم يحظ منها مسلمو الأويغور التركستانيون بشيء من تلك الاتفاقيات على المبادئ القيمية الإنسانية وحقوق الأقليات العرقية والدينية والمعاهدات الدولية.

---

(1) لأنه أصبح قوة وحيدة تدير آسيا الوسطى كيف ما تشاء بعد اتفاقية يالتا، وجعلتها ساحة اختبارٍ وتجربة لتطبيق المبادئ الشيوعية، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وساهم في نشأة الحزب الشيوعي الصيني وساعده الفرص الاستراتجية في إقامة جمهوريتها الشعبية ذات المبادئ الشيوعية، وإسقاط النظام الحاكم السابق بقيادة الحزب الوطني، الذي أنهى الأمبراطورية بالثورة الشعبية الصينية.

إذ هي كانت تحتوي تحقيق السلام وإنهاء الظلم والاضطهاد بين شعوب العالم والأنظمة السياسية الدولية، كالأمم المتحدة والقانون الدولي والمعاهدات الدولية، والتي لحقت بأواخر هذه التحولات السياسية "جمهورية الصين الشعبية" الحديثة من حيث السياسة الخارجية. أو بعد اعتراف الدول الكبرى الغالبة الحدود الجدد التي رسمتها حسب شهيتها بعد الحرب العالمية الثانية في اتفاقية يالطا،[1] التي انشغلت بعدها تماما عن الكوارث الإنسانية في داخل كل من هذه الدول.

فبقيت الساحة التركستانية مكشوفة أمام الشيوعية السوفياتية التي حاولت إخضاع الشعب التركستاني بسياستها الماكرة، والتي لعبه كمجرد استثمار سياسي، أو قد يمكننا القول: بأن عمل القادة المسالمين مع النظام السوفياتي انخدعوا كذريعة سياسية تهدف حقن دماء الشعب. وأما فشل تمايل بعضهم إلى الانخراط مع النظام الصيني في تقدير مخاطر شراكته في الحكومة وتوقّع تلك المجازر المروعة من جهة الصين الشيوعية عام 1949 أدّت إلى أن يظل الشعب التركستاني أتون الحرب الشيوعية المسعرة على وجود وهوية الشعب التركستاني، وإلى أن يحجروا في قفص الصين السياسية الشيوعية على مدى سبعين عاما. فلذك –وإن كان بعضهم من الكوادر السياسية- لم يعترف من قبل الشعب في السياسة حقا، كما لم يكن لهم أي دور في السياسية.

في ظل غياب الممثلين السياسيين الحقيقين في السياسة واستمرار الظلم والقمع وأنواع الإبادة الجماعية أمام تباكم المجتمع الدولي؛ قد استمر الشعب التركستاني في معارضته وكفاحه ضده من أجل الحرية والحقوق الإنسانية والدفاع عن ثقافاته وهوياته الإسلامية ووجودي القومي. وناضل من أجلها حسب الإمكانيات التي أطاحت له الفرصة. ولم يستطع الحزب الشيوعي أن يحصل على شرعيته في حكم الإقليم في قلوب الشعب؛ ومن ثم استمرت هذه الصراعات المرئية وغير المرئية في

(1) يعتبر القصر هو المكان الذي تم فيه تحديد مصير العالم قبل نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل الزعيم السوفياتي ستالين والزعيم البريطاني تشرشل والرئيس الأمريكي روزفلت من 4 إلى 11 فبراير 1945. ويوافق هذا التاريخ بما بعد إعلان جمهورية تركستان الشرقية.

الإقليم بإجراءات سياسية ممنهجة إلى الوقت الراهن، ومن ثم لم تخمد المعارضة المسترة داخل الإقليم وخارجه.

أولاً: الأحزاب

بعدما تمت المفاوضة السياسية بين ممثلي جمهورية تركستان الشرقية وبين الصين الشيوعية خلف تدابير الاتحاد السوفييتي، واستولى الحزب الشيوعي الصيني على إقليم شينجيانغ (ش أو ح ذ) (تركستان الشرقية)؛ إذ تبدأ نقطة موضوع كلامنا من أن هناك جيشا شعبيا تركستانيا منظما في أعلى مستوى في حينه، من حيث العدد والعُدّة، والذي يصل جذره إلى الثورة التي حررت معظم الإقليم وأعلنت جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية 1933 وجمهورية تركستان الشرقية عام 1944؛ فأول ما بدأ به النظام الصيني الشيوعي بعد الاستيلاء هو توزيع الجيش القومي التركستاني لجمهورية تركستان الشرقية،[1] وبضمه لجيش الصين الأحمر، ثم بعد ذلك أباد جيشه الأحمر مئات الآلاف من أعضاء هذا الجيش في مجتمع الإقليم، والنخبة العلمية الإسلامية من علماء ومثقفين وأغنياء ومن له مكانة لدى الشعب.

ثم قام الحزب الشيوعي الصيني -كما دأبه في كل فترة من الفترات- بتصفية الكوادر البارزين في الوظائف الحكومية والإدارية بتهمة الارتباط بالانفصالية أو بسوء المواقف، ومع أنهم عملوا وانخرطوا معه، خشيةً من تطور دورهم وتأثيرهم، فيكون لهم توجه شعبي. وذلك في حملة سماها بـــ "سياسة مكافحة الفساد بين الكوادر"، وأباد الكثير منهم في السجون عبر سبعين عاماً.

ومن هذا المنطلق التاريخي قامت السلطات الصينية بالمجازر المروعة على الشعب التركستاني من أول وهلة لسيطرتها على الإقليم، وكما اعترف الرئيس الدمية السابق برهان الشهيدي (الرئيس الأول نصبه الحزب الشيوعي الصيني لمقاطعة شينجانغ كدمية ما بين 1949-1955): "بحملة التصفية عام 1950 يزيد عدد قتلى العلماء

---

(1) سبق ذكره بأن عدد جنوده حوالي 30 ألف. ينظر ص:

المخالفين وقادة نخبة الأويغور الاستقلاليين التركستانيين على 120 ألف، وعدد الهاربين منهم إلى الخارج مئات الآلاف".[1] كما حاولت في تكتيم المجتمع الدولي باتهام أي تركستاني يبرز في القضية بأنه انفصالي أو متطرف أو إرهابي.

ومن وجه آخر: نهبت السلطات جميع ممتلكات الشعب وسلبت الأراضي الزراعية تطبيقا لذلك النظام الاشتراكي الجماعي، وأسكنت جيوشه المئات الآلاف في تلكم المزارع الخصبة وفي الموارد المائية، واستوطن الصينيون في هذه المعسكرات بادعاء أنهم جنود قليلون يحافظون على استقرار الإقليم مع الجيش القومي الأويغوري، حتى يستقر الوضع من الفوضى والمعارضة الشعبية في المجتمع، وتصفية خلايا الثورة القومية المشبوحة؛ فاضطر الشعب إلى تشكيل السرايا والتنظيمات والأحزاب بشكل سري في معارضته الشعبية بعد الاحتلال الصيني في الإقليم على سبعة عقود على النحو التالي:

1: الأحزاب السياسية:

مارست قوات الصين الشيوعية سياستها بكبح أي تنظيم سياسي أو منظمة سياسية في جميع أنحاء تركستان الشرقية، وحتى تقبع تأسيس جمعية خيرية للشعب التركستاني. وفي مقابلها تتخذ سياسة "رفع الممثلين الجهلة الدمية" إلى المناصب العليا، وإبعاد أية شخصية واعية في المجتمع الأويغوري التركستاني عن الوظائف الهامة في جميع دوائر الحكومة. فتحت هذه الظروف العصيبة ونظمت هناك عدة أحزاب، أبرزها:

أ. حزب الثورة الشعبية لتركستان الشرقية:

أسس الحزب في ديسمبر من عام 1945 برعاية القيادات الثورية للجيش القومي التركستاني والعلماء والمثقفين في مدينة غولجا، واحتف الشعب حوله، ويعتبر أكبر حزب في تاريخ البلاد، ونظم الحزب جميع سراياه بشكل سري متقن حتى استطاع

---

(1) ينظر المرجع السابق، وينظر ئابدۇلكهەكىم باقى ئىلتەرىش، تۈركستان قوللانمىسى، تۈركستان ۋەقپى، بەت 99، 1999 يىل، ئىستانبول.

تحقيق أكثر من 50 حراكا شعبيا خلال 30 عاما (إلى بداية الثمانينات)، سلميا أو مسلحة. فمن ثم لعبت دورا كبيرا في قيادة الشعب إلى استقلاليته.[1] فأهم أنشطته كما يلي:

ب. ثورة جبال آلتاي:

بقيادة القائد عثمان باتور الذي يقود الفرع الشمالي لهذا الجيش القومي، يتخذ جبال ألتاي مقرا له، بعدما تمايل بعض قادة جمهورية تركستان الشرقية إلى الصين انفصل عثمان باتور من القسم الرئيسي للجيش القومي التركستاني، رفضا لهذا التمايل، ودوخ العدو الصيني، ولم تستطع القوات الصينية لإبادته. وهو مع مائتين من مجاهديه، إلا أنه أسرته القوات الصينية في 2 مايو من عام 1951، ونفذ فيه حكم الإعدام.[2] ويعود تنظيم فريقه إلى تاريخ دمار ثوّار جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية عام 1937.

ت. تنظيم المظاهرة الشعبية والطلابية في 29 مايو من عام 1962:

قرر الحزب تشكيل المظاهرات الشعبية والطلابية لفتح الحدود بين الاتحاد السوفييتي والصين حتى يتحاور مع الطرف السوفيتي في الأسلحة، استغلالا لصراعهما، وداومت يومين في مدينة جوجَك وقورغاس حتى أطلقت القوات الصينية للمتظاهرين المسالمين بالرشاش. وهاجر كثير من الشعب إلى قازاقستان خلال أسبوع من المظاهرة.

ث. تخطيط الثورة العامة في جميع الإقليم عام 1969:

قررت لجنة الحزب المركزية أن تحرك عامة الشعب في 28 حزيران من عام 1969، وأرسلت ثلاثة سفراء دبلوماسيين إلى الخارج لطلب الدعم بالأسلحة، ولكنه قبضوا عليهم من قبل تلك الدولة، واكتشفت الخطة من قبل سلطات بكين، ثم نقلت إلى تركستان الشرقية مليونين جندي واعتقلت حوالي 32 ألف من أفراد الحزب و30

---

(1) المرجع السابق.

(2) ينظر ئابدۇلكهەكم باقى ئلتەرش، تۇركستان قوللانمسى، تۇركستان ۋەقپى، بەت 142، 1999 يل، ئستانبول.

ألف من طلاب الجامعات والمدرسين والمثقفين والعلماء في السجون والمستشفيات والمدارس والجامعات والمستودعات وخزانات الحبوب الزراعية في جميع أنحاء الإقليم في عام 1970.

وهذه نموذج لكيان ونشاطات لهذا الحزب فقط، وأما هناك ثورات ومقاومات قام بها شعب تركستان الشرقية يزداد عددها إلى 200 ثورة، معظمها تحت تنظيم سري وحزب سياسي موحّد. ومن النقطة قد ينتفي اسم هذه الحزب عن السجلات الحكومية والمجتمع.[1]

ج. سرايا الشباب:

هي حزب بدأ أنشطته العلنية من عام 1983 في ولايتي كاشغر وخوتن اللتين تتميزان بكثافة الشعب الأويغور، والتزامه بالإسلام في جنوب الإقليم. وكان أهم نشاطه يتمركز في نشر الوعي الإسلامي حول أهمية العلم والمعرفة والاستفادة من القوانين الحكومية عبر الورقات التوعوية، أو الدعوة والوعظ في المساجد والطقوس الدينية.[2] وكان في غاية من الاحتياط والإتقان، وحتى لم يعلن تاريخ تنظيم هذا الحزب الشبابي وإلى متى داوم أنشطته وكم عدد أعضائها.

ح. حزب تركستان الشرقية الإسلامية (ETIP):

هو اسم المنظمة التي أسسها عدد من العلماء في نوفمبر 1988 بقيادة زين الدين يوسف المخطط الرئيسي لثورة بارين التي تعتبر انتفاضة مسلحة واسعة النطاق، ووقعت في أبريل 1990 في قرية بارين التابعة لمحافظة آقتو من منطقة القزيلسو

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

القيرغيز الذاتية الحكم في تركستان الشرقية.[1] وقد مارس بعض من أعضاء الحزب ممن لم يشارك الثورة بالأنشطة الدعوية والتوعية سرّاً حتى خرجوا إلى باكستان 1996 ورتبوا الحزب في خارج الوطن من جديد. وهذه الثورة تعد نقطة بداية التشكّلات والتفرعات حول القضية الاستقلالية لتركستان الشرقية في خارج الوطن، كما سيأتي ذكره.

تنظيمات الاحتجاجات المسالمة الشعبية:

بعد صيرورة التحزب السياسي والتشكلات التنظيمية من الأمر المحال في قضية استقلالية الوطن قام الشعب التركستاني، خاصة الشعب الأويغوري بالاحتجاجات السلمية لتحقيق البنود المرسومة في حقوق الأقليات المسلمة والحكم الذاتي الحقيقي من السلطات الصينية؛ استغلالا لما في سياسات قوات الاحتلال الدولية بانفتاحها إلى الخارج، بمبادرة زعيم الحزب الشيوعي دينغ شياو بينغ (1904-1997)،[2] بعد أن كاد يبادِ شعب تركستان الشرقية في الثورة الثقافية الصينية ما بين 1966-1976 ، والتي غيبت الكثير من نخبة الشعب إلى أن انتهت بموت الزعيم ماو تسي تونغ (1897-1976).[3]

وبدت الصين حينها تظهر كأنها تنتقل من النظام الاشتراكي إلى الأسواق الرأسمالية، وتطمع بها السوق الغربية والعالمية في وقت أعاقت فيه الولايات المتحدة سوق النظام الاشتراكي للاتحاد السوفييتي الذي تُقلّده الصين قلبا وقالباً. وفي الوقت نفسه بدأت تتحول الأوضاع السياسية في الدول الإسلامية إلى التغيرات الحديثة كثورة إيران، ومقاومة شعب أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي. وكما برزت حينها معظم

---

(1) قد استعملت السلطات الصينية جيش التحرير الصيني (القوات المسلحة) وفيلق الجيش الزراعي معًا لقمع الانتفاضة، وتكبدت الحكومة والثوار خسائر فادحة على كلا الجانبين. وقتل زين الدين يوسف (27 عاما) بالرصاص خلال الانتفاضة. تبقّى

(2) أبرز الشخصيات السياسية في تاريخ الصين القريب، ومن أهم منظري الشيوعية. وأدار الصين بين 1987-1992.

(3) الرئيس الأول لجمهورية الصين الشعبية مابين 1949-1976، وتولى رئاسة الحزب الشيوعي 1935-1976.

شعوب بقية الدول الإسلامية تتحمس بقضية تركستان الشرقية.[1] فاستغلالا لهذه الفرص التاريخية قام الشعب التركستاني بتوجيه من الطلاب الجامعيين والأساتذة والمثقفين والعلماء بالحركات الوطنية الآتية:

أ- المظاهرة الطلابية في عاصمة أورومجي: نظم طلاب معظم الجامعات في أورومجي في تنظيم سري واتحاد شامل بينهم؛ فخرجوا في مظاهرة في 12 ديسمبر من عام 1985، والتحق بهم طلاب جامعات كاشغر وخوتن، وازداد عدد المتظاهرين إلى اكثر 15 ألف متظاهر.

ب- مؤتمر "رفض التمييز العرقي" في جامعة شينجانغ (تركستان الشرقية): ترك طلاب جامعة شينجانغ الكتاب ونظموا مؤتمرا صحفيا ضد التمييز العرقي الصيني خلال يومين 15-16 حزيران من عام 1988، ونظمت بعده مظاهرات شعبوية في شوارع أورومجي بشعار "مساوات الشعب بين الصينيين والشعب الأويغور" و"إيقاف التمييز العنصري القومي"، وكشفوا سياسات السلطات الصينية الفاسدة.

ت- مظاهرة طلاب المعهد الإسلامي: تظاهر طلاب المعهد الإسلامي في 18 مايو من عام 1989، رفضا لما نشره الصينيون في حقارة القرآن الكريم ونشرهم الكتاب "العادات الجنسية"، ومن يوم الغد لحق بهم أكثر من 10 آلاف من الشعب في المظاهرة، وصارت إلى الاحتجاجات الشعبوية الصينية؛ حيث نزل المسلمون إلى الشوارع بسبب الكتاب الذي يُهين الإسلام، في تشينغهاى وقانسو كذلك.

ث- مظاهرة "الميدان السماوي" المشهور: بقيادة الطالب التركستاني أوركش دولت[2] -ومعه أكثر من 300 طالب جامعي من الأويغور- نظمت

---

(1) ينظر *TUNA Amine, DOĞO TÜRKİSTANDA ASMİLASYON VE AYRİMCİLK* (RAPORU)، 2011. تقرير تركستان الشرقية، (تذويب الهويات والانفصالية في تركستان الشرقية)، منظمة الهيئة الإغاثية العالمية، ص 52.

(2) أوركش دولت (wu'erkaixı) من الأويغور ولد في مدينة غولجا عام 1968، عرفت في قيادة مظاهرة الميدان السماوي 1989، يعيش في طايبي عاصمة تايوان. ناشط حقوقي وسياسي.

المظاهرة الكبيرة في الميدان السماوي (تيان آنمن)، والتحق بهم الطلاب من جميع أنحاء الصين، واستمدوا من الشعب الصيني في إجبار السلطات الصينية على تسليم السلطة للشعب ولتشكيل الحكومة الديمقراطية. وفاجأتهم السلطات بقمع وقتل رهيب على المتظاهرين المسالمين. وقد نظم طلاب الأويغور في أورومجي في الوقت نفسه لإعلان وقوفهم مع المتظاهرين في بكين.

ج- مظاهرة 5 يونيو 2009 ومذبحة أورومجي: وهي نقطة ارتفعت بها قضية الأويغور إلى المجتمع الدولي من جهة، ومن جهة أخرى بدأت الصين سياستها القمعية من خُفْيانِ إجراءاتها اللا إنسانية إلى العلن والجهر؛ حيث سحقت السلطات الصينيةَ الاحتجاجات السلمية التي نظَّمها طلَّاب الجامعات من الأويغور في مدينة أورومجي عاصمة البلاد في تاريخ 5 إلى 7 يوليو 2009، وقتلت الآلاف من متظاهري طلاب الأويغور وأخفوهم قسرا. وكانت هذه المظاهرة في ردٍّ فعل من جانب هؤلاء الطلَّاب قد خرجوا إلى الشوارع على إثر السكوت التام بدون تدخل من السلطات، والقمع العنصري من العمال الصينيين بقتل وضرب العاملين الشباب والشبات جماعياً. وكان عددهم 400 شباب وشابات أويغوري هجّرتهم السلطات للعمل في إحدى المصانع في مدينة شياوجوان في جنوب الصين.

ثانياً: المنظمات / التنظيمات

تنقسم المنظمات حسب طبيعتها إلى نوعين رئيسيين؛ منظمة حكومية ومنظمة غير حكومية؛ فكانت قوات الاحتلال الصينية تقمع كل تنظيم أو تشكيل في تركستان الشرقية، وحتى الأوقاف الخيرية والعلمية، أو الدعم الإنساني للأيتام والأرامل. ولا توجد حاليا أية منظمة سواء حكومية أو غير حكومية. وكما قمعت المتظاهرين المسالمين في الميدان السماوي (تيان آنمن) وثورة بارين التي بدأت بالمطالبة بإطلاق سراح العلماء المعتقلين وإلغاء قانون "منع الولادة"، أو ما يسمى بـ "تحديد النسل" وغيرهما بوحشة، وردّتهما بالقتل والاعتقالات. فهذه القسوة السياسية لم تمكن للشعب التركستاني تأسيس منظمة بمعناه المعروف دوليا؛ بل زحفت إلى يقظة طبقات المجتمع من كل الأوجه في داخل الإقليم وخارجه، من المثقفين والعلماء والأئمة والخطباء في المساجد على السلطات الصينية، وتوجه الشعبَ إلى

الالتفاف حول من يقتنع به في المجتمع على شكل تنظيم في الدفع تشدد السلطات الصينية الصارمة على تركستان الشرقية.

ثالثا: انتفاضات مسلحة شعبية في أنحاء تركستان الشرقية:

هناك مقاومات شعبوية لم يمثل فيها حزب معين أو تنظيم فريق إلا أنها تتسم بثورة شعبية بنفسها.

1. قيام الشعب الشامل ضد الظلم والقمع: بعد تصفية جنود عثمان باتور وتمرد الحاكم الصيني وانغ جن في جمع الضرائب من الشعب؛ قام الشعب على الكوادر الحكومية والجيش الصيني رفضا ذلك الظلم وطردوهم في عام 1952، ثم أعلن ما سمتها بحملة تصفية البلطجة" وقمع الشعب بالدبابات والرشاشات دون أي شفقة. وسجل عدد القتلى 300 ألف في هذه الحملة.
2. تنظيمات مسلحة ما بين 1955-1958: قد نادى عدة من العلماء الشعب إلى الجهاد ضد الاحتلال في المناطق الجنوبية خوتن وكاشغر، وانضم إليهم أعضاء وضباط الجيش القومي السابق الذين تقاعدوا من الجيش، كما قام شعب ولاية قومول 1958 بالثورة الشاملة، وعادت كل هذه الحركات بالعواقب الدموية.[1]
3. ثورة بارن الجهادية: هي التي اشتهرت بـــ "جهاد بارين" في قرية بارين بقيام نخبة من الشباب، مطالبين الحكومة إلغاء "قانون تحديد النسل" الذي شرعته السلطات عام 1981 في دستور الدولة الأساسي، ومناشدين إطلاق سراح العلماء من السجون. وذلك في 5 أبريل من عام 1990 قام حوالي 500 رجال من الشعب مع إمامهم زين الدين يوسف (زيدان يوسف)، وصارت حركة مضادة قوية وأُخمدت بجيوش مروعة وإحراق دماء مأساوي،[2] وبعدها اعتقل وأعدم عدد كبير من الدعاة والعلماء في جميع أنحاء الإقليم.

---

(1) المرجع السابق.

(2) تعتبر هذه الثورة حركة مقاومة مسلحة علنية تتمثل لإرادة الشعب التركستاني ضد السياسات الظالمة على مسلمي تركستان الشرقية، بعدما تفكك الاتحاد السوفييتي الذي .

4. كما تعتبر هذه من حيث اندلاع حركات المقاومة والصحوة، وقمعتها السلطات الصينية بقرارات وحشية، خوفا من تأثير استقلال الجمهوريات الخمس التركية (تركستان الغربية) بانهيار الاتحاد السوفييتي، كما شيدت الأجهزة الأمنية والجيوش الصينية لإعاقة النشاطات العلمية والدينية. فمن أهم هذه التحركات الشعبية بتنظيم رسمي:

أ. واقعة "جامع بيت الله": أقالت السلطات المحلية عبد القيوم من إمامة المسجد، وظفت بدله محمد قوربان داملا، ففي 7 من يوليو عام 1995 تأخر الإمام عن حضور الجمعة، واكتشفت جماعة المسجد أنه اعتقل قبيل الجمعة، وزحفت إلى دائرة "الولاية" (البلديات الكبرى) مطالبين حرية الدين للشعب، وحدثت المشاجرة بين الطرفين فحاصرها الجيش بالأسلحة واعتقل أكثر من ثلاثة ألاف منهم.[1]

ب. فاجعة غولجا: نزل الشباب أكثر من 400 في شوارع غولجا رفضا لضغوطات السلطات الصينية على الأنشطة الدينية وذلك 5 فبراير من عام 1997، في أيام البرد القاسي، فأطلقت عليهم القنابل الأسلحة الثقيلة، واعتقل 3000 شاب في يوم واحد، ثم توالت الاعتقالات في أنحاء البلاد بتهمة التطرف الديني والانفصاليين والفان إسلاميزم"، وبلغ عدد المعتقلين إلى 65 ألف، وأعدم كثير منهم جماعيا.[2]

ت. تنظيم "سرايا كورش وشير علي": تشكل هذا التنظيم بشكل سري تام في ولاية خوتن وانضم إليه شباب تركستان الشرقية بمختلف المستويات، واهتموا بتعليم أعضائهم تصنيع الأسلحة اليدوية والتفجير وحتى التدريبات البدنية بين 1997-2001، وكذلك

---

(1) ينظر: ئابدۇلكهەكم باقى ئلتەرش، تۇركستان قوللانمسى، شەرقي تۇركستان ۋەقپى، بەت 161، 1999 يل، ئستانبول.

(2) المرجع السابق.

توجهوا إلى توعية الشعب والإصلاح الشامل في المناهج التربوية التعليمية، وانتهى التنظيم بإعدام معظمهم علنا ليرعب الشعب. وبهذه الحركة أبادة السلطات الصينية معظم الدعاة والعلماء البارزين بتهمة ارتباطهم لها.

والخلاصة: إن هناك معارضة تنظيمية وأحزاب سرية تنظمت وتحركت في سرايا داخل الإقليم، سياسيا أو مسلحا، وحتى نُظمت أخرى في الإقليم كخلايا "حزب التحرير الإسلامي" من آسيا الوسطى، ولم تظهر كيانها احترازا من بطش السلطات الصينية التي تحافظ على بقاء دولة شيوعية تستمد في سياستها على الشعب من المبادئ التي تتميز بقمع الأديان والأيديولوجيات، وإما تذويب الشعوب الأخرى أو إبادتهم بلا رحمة. على سبيل المثال: "يجب تربية الشعب على عقيدة أو أيدلوجية موحدة، ويجب القضاء على الشخصيات القوية والمبدعة، ويجب على من يطمح في الحصول على مناصب رفيعة أو حوافز مادية أن يكافح من أجل الملك أو الحاكم.."[1].

رابعاً: جماعات الضغط في تركستان الشرقية

يمكن تعريف جماعة الضغط التي تعرف في الإنجليزية بـــــــ (Pressure Group)، كما جاء في الموسوعة السياسية: هي مجموعة منظمة، وعادة ما تُنظّم هذه الرابطة رسمياً، من الأشخاص أو المنظمات الذين يتشاركون في المصالح والاهتمامات، والذين يحاولون التأثير في الحكومات، وفي وجهات نظر الأشخاص، لإقناع السلطات المعنية بإحداث تغيير ما في السياسة العامة. وذلك بهدف كسب منافع لأنفسهم أو لقضاياهم التي يتبنونها، كتغيير القوانين، وتسعى جماعات الضغط -كما تشير التسمية- إلى تحقيق أهدافها عن طريق الحشد والضغط (Lobbying) على الجهات المعنية بصنع القرار. كما أن نشوء جماعات الضغط هو

---

(1) سون تزو، (ت 470 ق م) فن الحرب (شان جون شو)، دستور السلطة على عقول الشعوب، مترجم محمد عبد الله عبد الحفيظ

http://uyghur-jemiyiti.blogspot.com/2019/01/5.html.

نتيجة حتمية لتشارك الجماعات الاهتمامات والمصالح في المجتمع، لذا يُستخدم مصطلح جماعة المصالح (Interest Group) وجماعة الضغط بالتبادل في كثير من الأحيان.

ومن الجدير بالذكر أن معظم جماعات المصالح لا يتم تشكيلها لأغراض سياسية، وعادة ما يتم تأسيسها وتوظيفها لتعزيز المصالح المهنية، أو التجارية أو الاجتماعية أو المهنية لأعضائها عن طريق الترويج لبرامجها ونشر المعلومات المتعلقة بذلك، وبالتالي فإن أغلب هذه الأنشطة غير سياسية، إلا أنها تفرض على الجماعة في بعض الأحيان الدخول إلى الساحة السياسية عندما يكون هذا المسار حتمياً ولا بديل عنه لحماية مصالحها، أو عند الحاجة للحصول على تمويل حكومي، حيث إنه لا يمكن بطبيعة الحال الفصل بين السياسة والمصالح.[1]

وقد تنتهج الجماعة سياسة موجهة لمنفعة أعضاء المجموعة، أو شريحة محددة من المجتمع، مثل سياسات الإعانات الحكومية المقدمة للمزارعين، وقد تتبنى أهدافاً ذات مدى أوسع مثل تحسين جودة الهواء. كما تختلف هذه الجماعات في نطاقها وأحجامها. وتوجد مجموعات المصالح على جميع مستويات والحكومة والدولة والولايات، وكذلك المستوى القومي، والمحلي. فمن هذه الناحية لا يوجد جماعة ضغط بهذه المستويات في المجتمع التركستاني والشعب الأويغوري عموماً.

وهناك جماعات نشطة بشكل دائم وأخرى مؤقتة تقدم مقترحات لصانع القرار، ثم تختفي بمجرد استجابة النظام لهذه المقترحات، وقد تتشابه مجموعات الضغط في طبيعة الأهداف التي تسعى إليها لكنها تختلف بشكل كبير في طبيعة تكوينها واستراتيجيات الضغط التي تتبعها داخل الأنظمة السياسية وعبرها. ويغلب على جماعات الضغط الناجحة أن تكون جيدة التمويل ومتماسكة ومستقرة، كما يميل زعماؤها الذين يكونون في كثير من الأحيان من السياسيين السابقين، وإلى تبني

---

(1) ينظر موقع الموسوعة السياسة، الرابط: https://2u.pw/aJO0R

https://political-encyclopedia.org/dictionary

قضايا تحظى باهتمام شريحة واسعة من السياسيين والموظفين المدنيين. وهذه المجموعة لم تظهر في المجتمع التركستاني كذلك.

تسعى هذه الجماعات إلى التأثير في قرارات السلطة، ولكن من خارجها وليس للوصول إلى السلطة أو السيطرة على المراكز الرسمية فيها، على عكس الأحزاب السياسية. وقد ظهر دور هذه الجماعات جلياً في الحياة السياسية العامة. وفي الشؤون الدولية في العديد من الدول حول العالم -كالولايات المتحدة الأمريكية- عن طريق ظاهرة "اللّوبي"؛ وهي جماعة تستهدف مصادر اتخاذ القرار في الدولة للتأثير في هذه القرارات، والتي عادةً ما تصدر عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تحدد صلاحياتهما وفقاً للدستور، وفي بعض الأحيان تعمل هذه الجماعات بمثابة جهاز رقابي على المؤسسات الحكومية. وأحيانا ما يصاحب تقارب جماعات الضغط أو اللوبيات مع السياسيين والبيروقراطيين ظهور اتهامات بالتضارب في المصالح نتيجة لذلك.[1]

إذاً فما هي جماعات الضغط في الإقليم؟ يمكن الإجابة عنه بالآتي:

أنواع جماعات الضغط في الإقليم:

عندما نتكلم عن جماعات الضغط في تركستان الشرقية (إقليم شينجيانغ الأويغور الحكم الذاتي) التابعة لسلطات الصين؛ قد نضطر إلى مراجعة معنى هذا المصطلح أوسع وأكثر من معناها المشاع في الكتابات السياسية. وهو تأثير جماعات معينة في صندوق الانتخابات، والترشح الرئاسي في البلديات والدوائر الحكومية؛ لأن الصين كما وقفنا على شكل النظام السياسي فيها تتميز بدكتاتورية حزب الشيوعية التامة، بوحدانيته وأحاديته في السلطة والحكم. ومن المعروف أن يزيل الحزب الشيوعي ما يشكل الضغط السياسي أمامه من قبل أية تشكلات اجتماعية، كما يقمع أو لا يسمح بالتحزب السياسي، ويحترز من تأسيس الأوقاف والجمعيات الخيرية

(1) ينظر المرجع السابق.

والمنظمات غير الحكومية؛ حتى لا تشكل الضغط على صناع القرار الشيوعيين في الحكومة المركزية.

باستثناء ما تشكل ضغطا مؤثرا في إصدار السياسات المحلية من نواقص الإدارة السلطوية للحزب، وهي تميز بعض فروع السلطات المحلية بنفسها لبعض المقاطعات أو الأقاليم في قانون الصين، كـــــ "دولة واحدة ونظامان" لإقليم هونج كونج وماكاو اللتان ضمتهما الصين إليها عام 1997. إضافةً إلى أن هناك قضية تايوان المسعرة التي تستخدمها الدول كباقة رابحة في علاقتها الدبلوماسية معها، أو ما يبرز من الخارج في منصات الحقوق الإنسانية في قضايا استقلالية التبت وأتراك الأويغور في تركستان الشرقية تؤثر وتشكل الصعوبات وعوامل الضغط على صناع القرار الصينيين. ولكنه ليس من موضوعنا.

فهناك عدة عوامل تؤثر على قرارات الحزب الشيوعي السياسية، وتشكل الضغط النسبي على سلطات الحزب الشيوعي الصينية عند سياساتها القمعية والعنصرية نحو حقوق الأقليات العرقية والدينية؛ فمن ثم هناك عدة تشكّلات تعمل كواسطة بين الرأي العام والسلطات المحلية في رفع بعض الشكاوى الشعبية إليها، فهؤلاء:

1. الشخصيات الدينية التي اشتهرت من بين الأئمة والخطباء والمؤذنين القائمين في إدارة المساجد والجوامع، والذين يمثلون شعب تركستان الشرقية أمام السلطات الصينية، وهم يعدون عندها كوادر حكومية من غير أعضاء الحزب الشيوعي، حتى إن بعضهم يشاركون في مجلس الاستشاري السياسي الشعبي ومؤتمرات الشعب الدورية وإن كان شكليا؛ فمثلا: خطاب عضو المجلس السياسي الشعبي الصيني ورئيس لجنة الشؤن الإسلامية لولاية خوتن عبد الحميد أحمد توختى[1] في مؤتمر الشعب الصيني الثاني عشر في تاريخ 11 مارس 2014 في مقابلة المؤتمر

(1) من كبار العلماء في مدينة خوتن، عضو المجلس السياسي الشعبي الصيني ورئيس اللجنة الشؤن الإسلامية لولاية خوتن، وخطيب وإمام في جامع خوتن الكبير. اعتقل في عام 2018 في معسكرات التأهيل السياسي ويقال إنه حكم بالسجن 10 سنين.

الصحفي: "أنا جئت من ولاية خوتن حاملا المسؤوليتين الثقيلتين؛ إحداهما: التحدث عن العرق القومي، والثاني: التحديث عن الشؤون الدينية في الإقليم (تركستان الشرقية)، وأرى أنني أمام مسؤولية كبيرة ككوني ممثلا للشعب والشؤون الإسلامية"، وأكد أثناء كلامه: "أن بعض الخريجين من الجامعات من أبناء السكان الأهليين يائسون جدا من سياسات السلطات، وأنهم محرمون من فرص الأعمال بعد انتهائهم من الكتاب؛ فلا بد من أن تتحمل الحكومة مسؤولية توظيفهم في الأعمال المناسبة". وقال في الشؤون الإسلامية: "لا شك أن ديننا الإسلامي يحرض على العلم والمعرفة، والتعاليم القرآنية والسنة النبوية تؤكد ضرورة العلم بشدة؛ فلذلك نطلب من الحكومة أن ترفع القيود والحظر عن تعاليم الدين والعقائد الدينية في المدارس. وكذلك نحن شعب خوتن يزيد عددنا عن مليونين ونصف، وكلنا مسلمون، وتوسعت المدن والسكنات، ولم تجدد المساجد القديمة، ولم تؤسس المساجد في الأحياء الجديدة، وهناك محظورات وموانع من أداء الشعائر الدينية في المطار والمستشفيات والمحلات مجهزة لتناول السيجارة وغيرها، ويجبر المرضى على توقيع العهد لعدم أداء أي شعيرة دينية فيها، فهل أداء الشعائر الدينية مخالف لدستور الدولة الأساسية؟، وفي الأصل إن هذه الموانع والمحظورات مخالف لسياسات الدولة ودستورها الأساسي؛ لأننا كلنا مسلمون".[1]

2. العلماء والدعاة والمدرسون والمفتون والمؤثرون في المجتمع في الجانب الديني غير الأئمة والخطباء، وهؤلاء يلتف الشعب حولهم في الروابط الدينية؛ فحاولت السلطات الاحتلالية منذ ثورة البارين -التي تم فيها استشهاد 107 أشخاص من المحاربين ضد الصين منهم قائد الثورة زين الدين يوسف، إسحاق عاشور، محمد طوردي، محمد طورسون، واعتقال

(1) انتخب لتمثيل شعب الأقليات المسلمة والشؤون الإسلامية في مؤتمر الشعب الصيني الثاني عشر في تاريخ 11 مارس 2014 في مقابلة المؤتمر الصحفي أثنائه. ينظر موقع آسيا الحرة. الرابط: https://www.rfa.org/uyghur/xewerler/siyaset/ablimit-exmettoxti-03122014135427.html/ampRFA

279 آخرين-، وإن ضاقت عليهم الحياة فإن لهم تأثير كبير في الرأي العام، ويشكلون الضغط السياسي على صنّاع السياسات في الدوائر الحكومية نوعا ما، ومازالت السلطات الاحتلالية تحاول تفكيك هذا الرابط الاجتماعي في المجتمع وإزهاق تأثيرهم في ما بين الشعب. ولكنها في الفترة الأخيرة تم الزج بهم في السجون والمعسكرات الاعتقالية بشكل عام.

3. بعض أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية التي يتشاركون في مشارعهم مع الكبار الأعضاء الشيوعيين، وأصبحوا يتصافون مع أصحاب المناصب العليا في السلطات عن طريق تقديم المتوافقين معهم في الدوائر الحكومية، ويؤثرون من خلاله في تنصيب الكوادر خلف الحزب الشيوعي. وشاعت ظاهرة الرشوة في معظم الطبقات السياسية.
4. أعضاء الحزب الشيوعيون المتقاعدون من الوظائف الحكومية في جميع الطبقات السياسية، من أعلاها إلى أدناها، كما أعضاء الحزب الشيوعي في المركز ما زالوا يحافظون على نفوذهم في مجموعاتهم الخاصة في المناصب العليا للدولة، فهذا النوع يستطيع أحيانا الضغط على صناع القرارات السياسية وحتى يجبرهم على تغيير أوامر السلطات المحلية، بتهديد قوة المبادئ المرعية للحزب الشيوعي؛ ولذلك يضطر الكوادر الحكومية إلى موافقة هذا النوع قبل إقدامهم على إصدار القرارات السياسية، وحتى عوام الناس يلتفون حوله ليتوسط بينهم وبين السلطات.

ملامح جماعات الضغط التركستانية في التأثير السياسي:

كانت الصين تتوجه إلى تسوية جميع الفوارق في طبقات المجتمع بنُظمها الاشتراكية الشيوعية؛ حيث تميز الشعب إلى ثلاث فرق أساسية، طبقة العمال الفقيرة، طبقة الفلاحين المتوسطة، طبقة الأغنياء الظلمة، ومن ضمنها نخبة الشعوب في الفكر والثروة. فهذه الأخيرة تراها قيادات الحزب الشيوعي تُشكل الضغط السياسي على السلطة المطلقة لديها، ومن ثم قمعتها بحشد العساكر عليها وعلى الشعوب نحو ثلاثين عاما.

قد استمرت فيها حتى فترة الانفتاح الخارجي التي انتهت بنهاية الثورة الثقافية الصينية بعد وفاة الزعيم الجلاد ماو تسي تونغ من عام 1976. فقام الزعيم الصيني السابق دينغ شياو بينغ (1904-1997)[1] بخطة "إصلاح الحزب الشيوعي الداخلية والانفتاح الخارجي" الذي أطلق سنة 1978، وخفض دنغ صفوف جيش التحرير الشعبي من أربعة ملايين إلى ثلاثة ملايين؛ فانخفض عدد العسكريين في المكتب السياسي من 57% في المائة عام 1977 إلى 10% في المائة بحلول عام 1992. ومعها بدأت الصين المشاركة في السياسات الدولية، كدائمة العضوية للفيتو (مجلس الأمن الدولي)، واتجهت إستراتيجيتها من النظام الاشتراكي إلى الأسواق الرأسمالية، بقصد السوق العالمي والغربي، في حين تعوّق الولاية المتحدة سوقَ النظام الاشتراكي للاتحاد السوفياتي الذي تُقلّده الصين قلبا وقالباً.

بتعزيز انفتاح الصين واندماجها مع السوق العالمي وقوى الرأسمالية الغربية؛ بدأ الشعب التركستاني يتفتح إلى تشكيل جماعات المصالح في عمق المجتمع، وإلى الالتفاف حول الشخصيات البارزة في الفكر والثروات، وبدأت الصين تغطي الاستبداد السياسي في الإقليم شيئا فشيئا، وبها بدأت تظهر جماعات المصالح والضغط في مدة العقدين الأخيرين من القرن الماضي تحت التشكلات التالية:

1. أصحاب شركات تجارية وصناعية لأصحاب الثروات التركستانيين الذين احتلوا الاحتياجات الأساسية في الأسواق والتصنيع، -وإن كانت تحت رقابة السلطات-. وهذا بعد أن حرموا من حرية الامتلاك الفردية لهم وللمزارعين والفلاحيين من الشعوب ثلاث عقود من الاحتلال.
2. مكانة المثقفين والأدباء لدى الشعب التركستاني بعد ثلاثين عاما من القمع المستمر وعودتهم في الدوائر الحكومية –ولو نسبية-، ومحاولتهم في تمثيل إرادة الشعب التركستاني عبر أقلامهم.

---

(1) هو أبرز الشخصيات القيادية السياسية في تاريخ الصين القريب، ومن أهم منظري الشيوعية الاشتراكية الحديثة. وأدار الصين ما بين 1987-1992.

3. المثقفون والعلماء والموظفون المؤثرون في المجتمع بعد إطلاق سراحهم من السجون المظلمة، وعودتهم إلى أعمالهم وأنشطتهم التوعوية والعلمية وتنشيط الثقافات القومية بين الشعب.
4. عودة دور الجمعية الإسلامية إلى أنشطتها نسبية، وفتح المعهد الاسلامي لتدريب الأئمة والخطباء في الجوامع والمساجد. ومن ثم استفاد المجتمع التركستاني من حيث التجمع حول الرابط الديني الذي اضمحلت إلى غاية الفقدان الكامل عن عقول الشعب.

تمكن التركستانيون من التلمس والتعرّف على بعض العلوم والمعرفة، واستعادة بعض ثقافاتهم وما يتعلق بتاريخهم وأدبهم الثري نوعا ما من خلال هذه التحولات في السياسات الصينية، التي برزت من خلالها مجموعات –جماعة وأشخاصا- من التجار والعلماء والمثقفين ووجهاء الشعب في التأثير على اتجاه المجتمع وفي قرارات السلطات المحلية؛ بل وأحيانا في تشكيل الضغوط السياسية عليها.

أنشطة جماعات المصالح التركستانية:

هناك عوامل مختلفة تلعب دوراً مهماً في تشكيل البيئة التي تمارس فيها مجموعات المصالح التركستانية نشاطاتها، والتي تخلق أوجه التشابه والاختلاف في أنواع مجموعات المصالح في المجمع التركستاني حسب الإمكانيات التي تتاح لها. ومن أهم هذه العوامل مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي socio-Economic Development) داخل المجتمع التركستاني، والذي يحدد مدى تمثيل وتقديم المصالح داخله؛ حيث عادةً ما يكون عدد جماعات المصالح والأشخاص المنتمين إليها أكبر بشكل ملحوظ في المجتمعات الأكثر ازدهاراً اقتصادياً، أما في المدن الأقل ثراءً، يكون فيها عدد جماعات المصالح أقل، وذات إمكانية أقل للتطور؛ حيث يكون غير رسمي إلى حد كبير، مع محدودية الوصول إلى الحكومة.[1]

(1) ينظر موقع الموسوعة السياسة، "جماعات الضغط" بتصرف بسيط. الرابط:

مع ذلك كله يكمن في عمق المجتمع التركستاني رابط تنظيمي في غاية من العمق يشكل الضغط السياسي على السلطات الاحتلالية، كما استمرت حركة التحرير الوطنية من انتفاضة وثورة عارمة بدون توقف، حتى أن هناك مثلٌ شعبيٌ يقول: "ينتفض الأويغور في كل خمسة أعوام ويثورون في كل عشرة أعوام". وإذا تم تطبيق هذا المثل على واقع الحياة في تركستان المعاصرة يلاحظ أن الانتفاضات تكاد تحدث في كل عام. والاحتلال الصيني الذي يتابع هذه الأحداث لم يكن يصنفها إرهابا حينذاك، بل سماها (أحداث ثورة عرقية)، وحللها على أنها ثورة رجعية للمفكرين القوميين. كما جاء في البحث الرسمي المنشور سريا بعنوان: "بان ئيسلاميزم وه بان توركيزم هەققيده تەتقيقات = دراسات حول القومية الإسلامية والتركية) أعدته لجنة صينية برئاسة يانغ فارين ونشرته أكاديمية شينجيانغ للعلوم الاجتماعية في اورومجي عام 1994م.[1]

قد تقوم جماعة الضغط التركستانية التي تتشكل من عدة مستويات اجتماعية بعدة وظائف غير سياسية في مجال التثقيف والتوعية وغيرها في المجتمع؛ فعلى سبيل المثال: تأثيرهم في الرأي العام، ووساطتهم بين الطرفين السلطات والشعب التركستاني استغلالا لقربهم من كبار الكوادر الحكومية، وإبلاغ طلبات الشعب

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%BA%D8%B7

(1) توختي آخون أركين "قراءات في قضية مسلمي تركستان الشرقية"، تركستان تايمز، "الإرهاب في تركستان الشرقية. الرابط:

http://turkistantimes.com/m/news-783.html

ورغباته إلى السلطات، ممثلين لإرادتهم. وكذلك تأسيس المدارس الدينية والأوقاف الخيرية لمساعدة الأيتام والفقراء وما إلى ذلك.

ولكن السلطات الصينية وجهت أجهزتها بشكل كلي لمنع تأثيرها في قرارات السياسة العامة من عام 2001 بمنع كافة تلك الجهات المؤثرة في المجتمع. خاصة قمعها منذ صعود الرئيس الحالي شي جنبيغ، وكبتت ونسفت أهداف المجموعات المصالح، بزجهم في الاعتقالات الجماعية في تلكم المعسكرات التثقيفية والتأهيل السياسي التي ذكرناها سابقا، من علماء وفنانين وأساتذة جامعيين وأصحاب المشروعات التجارية والمصانع بمصادرة كافة ممتلكاتهم.

ختاماً:

قد استطاعت السلطات الاحتلالية تفكيك الروابط الاجتماعية في المجتمع، وإنهاء جميع الوسائل التي يفترض أنها تشكل الضغط السياسي، أو تثير الرأي العام في كافة الأطراف في تركستان الشرقية؛ حيث عملت السلطات الاحتلالية على فرض النظام الجاسوسي على أفراد الشعب كله، ووضعت الناس تحت المراقبة الصارمة، حتى الأسرة أصبح أفرادها يتجسسون على بعضهم البعض؛ فالابن جاسوس على والديه، والأب جاسوس على ابنه، وهكذا.. حتى فقدت الثقة والأمن؛ لأن فرض العقوبات المتسلسلة لجميع أفراد الأسرة إذا اكتشف أحد منهم عوقب الكل بالاعتقال والسجن؛ لذا يتربص كل فرد بسبب إشاعة قد يطلقها أحد العملاء ضد الأبرياء، حتى أحجم الناس عن إلقاء السلام والتحية والتزاور واللقاء في مناسبات الفرح والأحزان والمواساة.

المبحث الثالث: المعارضة السياسية في المهجر

بدأت المعارضة السياسية من نقطة بدأت منها الهجرة الجماعية للتركستانيين من تركستان الشرقية إلى الدول المجاورة وإلى دول ثالثة، والتي يعود تاريخها إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر الذي احتلته جيوش إمبراطورية المانشور (الصين)، بعد كفاحهم الطويل ضدها؛ حيث واصل التركستانيون هجرتهم عبر كشمير والتبت، والهند وأفغانستان وباكستان. وأيضا من هذه الدول نحو تركيا والمملكة العربية السعودية؛ لأن دول تركستان الغربية بعد عام 1900 كانت تحت الاحتلال الروسي. قد كان وجودهم الأغلبية اليوم وبشكل أساسي في تركيا وقازاخستان وقيرغيزستان، وأوزبكستان والمملكة العربية السعودية وباكستان والهند وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويقدر عددهم في المهجر من 5 إلى 7 ملايين في إجمالي 24 دولة.[1]

وأما من بداية التسعينيات بتحوّل الكثير في أوضاع تركستان الشرقية وحدودها من استقلال القوميات التركيات الأخوية، وإعلان الجمهوريات التركية كقازاقستان وقرغيزستان وأوزبكستان وتركمنستان وطاجكستان من الاتحاد السوفييتي؛ بادرت

(1) TUNA Amine, *DOĞO TÜRKİSTANDA ASMİLASYON VE AYRİMCİLK* (İHH 2011 RAPORU), S: 153, 2011.

تقرير تركستان الشرقية، (تذويب الهويات والانفصالية في تركستان الشرقية)، منظمة الهيئة الإغاثية العالمية، ص82، 2011.

الصين باعتراف تلك الحكومات الجديدة إلى ربط العلاقات وتوقيع الاتفاقيات الأمنية معها، لتكميم أفواههم في شأن القضية التركستانية، قبل إدراك شعب تركستان الشرقية إلهامه الثوري ضد العدوان الصيني، وتمنع تأثير هذه الاستقلاليات للشعب التركستان الذي له رباط الأخوة معها في الدين والعرق.

وقد استدرك النشطاء التركستانيون في تركيا أهمية تشكيل إدارة سياسية وتنظيم قيادة موحدة في القضية الوطنية؛ فعقدوا ندوة لتنسيق برامجها التنظيمية في 12-15 ديسمبر من عام 1992 في إسطنبول، ونسقوا بعض الخطط في قضية تركستان الشرقية، بمبادرة القائد السابق عيسى يوسف آلبتكن.

والجدير ذكره أنه كانت طبيعة هجرتهم مجموعةً مجموعةً[1] بأهداف سياسية بمراحل، كما هي إلى كشمير والهند وأفغانستان مع القائد محمد أمين بوغرى 1950، وكما في الوقت نفسه هاجرت مجموعة أخرى إلى روسيا وقازاخستان وأوزبكستان. وهاجر العدد الكثير في المرة الثانية عام 1960 و1962 من سكان البلد إلى الدول المجاورة، واستوطنوا قازاقستان. وفي المرة الثالثة بعد 1984 هاجر كثير من التجار التركستانيين إلى تركيا وباكستان والسعودية استفادة من سياسة الانفتاح الخارجية. وأما في المرة الأخيرة من عام 2012 إلى 2016 هرب ما يقدر عددهم 70 ألف تركستاني بعدة طرق -منها التهريب عبر دول الشرق آسيا- واستقر معظمهم في تركيا والقليل منهم لجأوا إلى الدول الأوروبية. ويقدر عدد التركستانيين الإجمالي في جميع أنحاء العالم حوالي مليوني تركستاني، معظمهم يعيش في آسيا الوسطى، وفي قازاقستان نفسها يعيش حوالي مليون تركستاني.[2]

أما -حسب احتياج الظروف السياسية- فقد تشعبت المعارضة السياسية للتركستانيين في المهجر إلى عدة من الاتجاهات الفكرية والعملية بما يرى الكل نفسه أنه يوقف القمع الدموي على الشعب التركستاني، ويتحرك حسب تحولات

---

(1) سجل العدد في هذه المجموعة 1850، وجاؤوا إلى تركيا من الهند عام 1952.

(2) ينظر ئابدۇلكهكم باقى ئلتەربش، "تۇركستان قوللامسى"، ص: 167. تۇركستان ۋەقپى، 1999 يل، ئستانبول.

المواقف السياسية للدول الواقفة مع القضية، كتركيا والدول العربية، في مقابل السعي الدبلوماسي الصيني مع كل من تلكم الدول والجهات. وقد يمكن لنا أن نجمع هذه المعارضة تحت ثلاث مستويات أساسية بإيجاز كالآتي:

أولاً: معارضة الإسلاميين السياسية في الخارج

يحتل الإسلاميون السياسيون مكانا أساسيا في القضية الاستقلالية لتركستان الشرقية في الخارج؛ فقد كان أغلب السياسيين المؤثرين بالمعارضة الاستقلالية لإحياء دولتهم المستعمرة بشكل عام هم الإسلاميون. وتتسم أنشطة أغلبية التركستانيين في المهجر بالإسلامية السياسية التي تبرز في العلاقة مع كبار السياسيين والعلماء المؤثرين وقيادات الجماعات السياسية؛ لحشد القوة ضد تلك القوات الاستعمارية.

ومع قلة الإمكانيات السياسية والمعاناة المأساوية ساهم التركستانيون في المهجر في القضية الاستقلالية بمقابل ما قام به الشعب التركستاني الأويغوري من مقاومة وثورات ومعارضة، حتى تحييها من الخارج والداخل، كان أبرزها إعلان قيام دولته 12 نوفمبر من عام 1933م باسم "جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية"، والتي يذكر اعترافها من قبل بريطانيا وأفغانستان وتركيا وسويسرا آنذاك، وتلقى بعض الدعم التوجيهي من قوات تركيا المتبقية في أفغانستان في حينها بقيادة أنور باشا.[1]

دائرة نشاط معارضتهم السياسية في المهجر:

توسعت أنشطة التركستانيين الإسلاميين إلى أكثر من عشرين دولة –التي يعشون فيها- لتوصيل صوت الشعب التركستاني وتمثيله في العالم الخارجي بتنظيم المعارضات اللوبية والاحتجاجات وترويج القضية عبر الوسائل الإعلامية والعالم الإسلامي، بل وصلت إلى المستوى العالمي، وتأسيس الجرائد والمجلات الدورية حول القضية، والتمثيل في المؤتمرات السياسية في العالم. وقد تتميز أنشطتهم بالوحدة

(1) المرجع السابق. وينظر ئابدۇلكهەكم باقى ئىلتەرىش، "تۈركستان قوللانمسى"، تۈركستان ۋەقپى، 1999 يىل، ئىستانبول.

الفكرية والاتجاهات السياسية والالتفاف حول القيادات العلمائية التي هاجرت من بطش الاحتلال الصيني، والتي يمثلها القائد محمد أمين بوغرى وعيسى يوسف آلبتكن في أربعة عقود من الزمن؛ وبذلوا جهودهم الفائقة حسب الظروف المتاحة لهم في النضال الوطني وتأييد المقاومة الشعبية، التي لم تتوقف منذ أن وطئت أقدام الاحتلال الصيني أرض تركستان الشرقية.

وكما لعبت جهود العلماء والإسلاميين السياسيين في إعلان جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية في المرة الأولى، في صياغة دستور لها وتنظيم جيوش وتشكيل وزارات عديدة على مستوى أعلى في حينها كأولى جمهورية إسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية؛ أعلنت جمهوريتهم الثانية عام 1944م من جهود تلك القيادية العلمائية والنخبوية كأغلبية في العدد والمستوى الأعلى عقب الحرب العالمية الثانية باسم "جمهورية تركستان الشرقية".

وبعد أن غُلقت صفحتها عن وجه العالم من كونها دولة مستقلة معترفة بدأ صفحاتها السوداء بالمجازر الوحشية والاضطهادات اللامتناهية والاعتقالات التعسفية التي تتجه إلى العلماء والدعاة وطلاب العلم أكثر من غيرهم بين الشعب؛ فاضطر الإسلاميون إلى هجرة وطنهم إلى بلاد خارجية، كأفغانستان وكشمير، والهند، والسعودية، وتركيا. ومن ثم تنشّطت معارضتهم السياسية من أجل قضية تركستان الشرقية في الخارج لهؤلاء المشردين في المهجر من أبناء البلد. وقاموا بالكفاح الدبلوماسي بكل ما أتيح لهم من الفرص من أجل استقلالية هذا الوطن المغتصب في المهجر، كرفع القضية التركستانية إلى منصات السياسة الدولية، وتعريفها للمؤسسات والجماعات السياسية والشخصيات البارزين.[1]

---

(1) فعلى سبيل المثال: المراسلات بين القائد العلامة ثابت عبد الباقي دامولا مع رائد الإصلاح صاحب مجلة المنار السيد محمد رشيد رضا وإخباره له عن الحركات الجهادية في تركستان الشرقية وعن الأوضاع الراهنة، كما غيره من العلماء وحجاج بيت الله الحرام حاولوها بقدر الإمكان. ثابت دامولا هو رئيس جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية 1933. ولد في عام 1883 في مدينة آرتوجي وقتل عام 1941 في السجن تحت التعذيب، وله عدة مؤلفات في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم والعقيدة والفقه باللغة التركستانية.

ومن جهة أخرى فإن هذا التشكل السياسي الإسلامي في المهجر سعى إلى التجاسر بين الشعب التركستاني وشعوب الدول التي فيها يعيش أفرادها، ولعب دور الدبلوماسية الشعبوية لتبقى القضية حيةً ونشطة في قلوب المسلمين بخلق الوعي المجتمعي والرأي العام، للوقوف والتضامن معه ضد الجرائم الإنسانية التي تقوم السلطات الصينية على شعب الأويغور. أو بدعوة النشطاء الحقوقيين والمحامين والصحفيين إلى انتباه ما ينتهك في تركستان الشرقية من جرائم حقوق الإنسان وما إلى ذلك، عبر تنظيم الأنشطة والفعاليات التثقيفية والمظاهرات والاحتجاجات السلمية.

وقد ركز النشطاء الإسلاميون في نشر القضية التركستانية في دول إسلامية، كتركيا ودول آسيا الوسطى وباكستان أكثر، ليقينهم بما ستقوم به هذه الدول الإسلامية الأخوية. ثم حاولوا في الدول العربية من واجباتها الإيمانية نحو إخوانهم مسلمي تركستان الشرقية؛ ولكنها طالما كانت الصين بعيدة جغرافياً من هذه الدول طوال تاريخ الصين ولم يكن لديها ماض استعماري واحتلال، وانحيازها من المشاكل الداخلية في المنطقة، كالصحوة العربية والربيع العربي؛ نتجت طموحات التركستانيين الإسلاميين منها بالعكس، ولم تحصل على دعم في مقابل انتقال الصين من الحياد إلى النشاط بعلاقتها معها أكثر تنوعاً وأعمق علاقةً، ودفنت هذه الدول كل طموحات التركستانيين تحت رغبات الصين والمصالح معها.

ولا يفوتنا التنبه إلى أن لعبة الصين التي أبدت موقفها في جانب العرب متلاعبةً قضية القدس وفلسطين على عكس الدول الغربية؛ هذا من جهة. ومن جهة أخرى إنها رغم أنه لم تكن لديها مصلحة اقتصادية في سوريا استخدمت حق النقض (الفيتو) ثلاث مرات على محور السياسات الإيرانية، وهو ما يزعج الدول العربية، وتعاونت مع إسرائيل في المجالات الاقتصادية والعسكرية وتكنولوجيا النانو. بالإضافة إلى أنها بدأت في مهاجمة الشرق الأوسط في المجال الثقافي بفتح مراكز اللغة والثقافة الصينية الكونفوشيوسية في العالم العربي.

أهم منظمات الإسلاميين في المعارضة السياسية في المهجر:

قد يأتي على رأس هذه المنظمات اتحاد المنظمات العالمية لتركستان الشرقية" بشكل إجمالي عند الشعب التركستاني وحكومة تركيا حاليا؛ لأنه تأسس لما كان يمثل

العالم المجاهد والمؤرخ محمد أمين بوغرى وعيسى يوسف آلبتكن لهذا الفرع –بل للمعارضين التركستانيين السياسيين في المهجر أجمعين- حتى بداية تسعينيات القرن العابر، وبتحول السياسات الإقليمية في آسيا الوسطى وتوتّر أوضاع تركستان الشرقية بمعارضة الشعب التركستاني الحاسمة سعت السلطات الصينية إلى تغطية وقمع هذه المعارضة من الخارج أولا؛ فمع احتياجات البيئة السياسية في ذلك الوقت في كل من تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى ومشاكل الحرب الأفغانية، اختفى دور هذا النوع كمؤسسة أو تنظيم حتى أن ظهر حزب العدالة والتنمية التركي، وبزر المنظمات الأهلية بطبيعة الإسلام السياسي في تركيا.

فعلى هذا النحو بادر العديد من العلماء والنشطاء الإسلاميين على رأسهم "هداية أوغوزخان"[1] بتأسيس "جمعية المعارف والتعاون لتركستان الشرقية" في تركيا، لمواصلة درب ذلكما القائدين الجليلين بتقريب اتجاه الكفاح إلى الجانب الإسلامي، استفادا واستغلالا من الظروف والفرص التي سنحت لهم في أجواء تركيا السياسية، والتي أصبحت اليوم رابطة جامعة لجمعيات ومنظمات عدة تحت مظلة "اتحاد المنظمات العالمية لتركستان الشرقية" باعتراف دولة تركيا لهذا الاتحاد. وقد بدأت في تطور سريع من كل ناحية، تنظيمية سياسية وتربية واجتماعية ودبلوماسية مع الحكومات والشعوب.

وبالتالي نتعرف على أهم هذه الجمعيات في تأثير المعارضة السياسية وتمثيل إرادة الشعب التركستاني السياسي بإيجاز:

1. جمعية المعارف والتعاون لتركستان الشرقية:

---

(1) هداية أغوزخان، ولد في محافظة كاشغار في تركستان الشرقية. حصل على درجة البكالوريوس في القانون الإسلامي من معهد لاهور الدولي للدراسات الإسلامية في باكستان وحصل على شهادة دراسات عليا (ماجستير) من معهد الدراسات الإسلامية في جامعة البنجاب في لاهور، باكستان. جاء إلى تركيا مع عائلته عام 2002 واستقر هنا. يلعب دورًا نشطًا في المنظمات الاجتماعية من أجل قضية تركستان الشرقية. لغته الأم هي الأويغورية التركية، ويجيد اللغة العربية والإنجليزية والأوردو والبنجابية، وهو أب لأربعة أطفال.

لقد تم تأسيس جمعية المعارف والتعاون للتركستانية الشرقية في 24 مايو من عام 2006 في مدينة إسطنبول تركيا، من قبل نخبة من العلماء والشباب من طلبة العلم الذين درسوا في مختلف التخصصات وتخرجوا من مدارس مختلفة في تركستان الشرقية وجامعات متنوعة في العالم الاسلامي، والذين قضوا جل أعمارهم من أجل الحفاظ على الهوية الاسلامية في المجتمع التركستاني. ومهماتهم وفروعهم كالتالي:

أ- أهداف الجمعية الاجتماعية والسياسية: كما يبدو من ظروف التركستانيين الحالية في المهجر إنهم أمام صعوبة حفظ هويتهم الأهلية والإسلامية التي يمثلون بها الشعب التركستاني في تركستان الشرقية؛ فمن ثم يتمحور شعارها الاهتمام ب"الحفاظ على عقيدة الشعب التركستاني وأخلاقه الإسلامية الأصيلة، تنشئة جيل جديد قادر على القيام بما يناط به من المهام و إيجاد حركة طلابية سليمة العقيدة والفهم، تتلهف لخدمة الإسلام والمسلمين في تركستان".[1] ويتمركز نشاطها في تركيا منذ تأسيسها، كما يتوسع نفوذها السياسي في تمثيل شعب الأويغور المسلم في منصات السياسة الإسلامية من خلال فروعها المتعددة والمتشعبة في عدة دول غربية، كأستراليا والسويد وسويسرا وهولاندا وغير ذلك. أو بمشاركتها للاتحادات العالمية والإقليمية التي تمثل الشعوب المسلمة والمنظمات الإسلامية العالمية، كرابطة العالم الإسلامية والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين وغيرها.

فعلى سبيل المثال: عضويتها في اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي (IDSB)، رقم العضوية 116، في تاريخ 1 يونيو 2008، (اجتماع المجلس الإداري الخامس) في الكويت، والتي تعتبر منظمة غير حكومية حرة، وتهتم بقضايا المسلمين السياسية بنشاط.

ب- فروع الجمعية وأقسامها: كما يتمحور صلب الجمعية حول الشؤون السياسية والعلاقات العامة والتعاون الاجتماعية؛ قد اهتمت الجمعية

(1) ينظر موقع الجمعية. الرابط: https://maarip.org/arabi/?page_id=602

مجالات التعليم والثقافة، وتأهيل الشباب التركستانيين، وقضيا شؤون المرأة والأسرة الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان، الدعوة والتبليغ، البحث العلمي والتحليل، المساعدات الإنسانية وغيرها؛ فمن أهمها:

1) وقف ساتوق بوغراخان للعلم والحضارة: وقف مستقل في تسجيله عام 2011 والإجراءات الحكومية، ولكنه في الحقيقة فرع للجمعية وقسم التربية والتعليم وتنشئة الشباب على المستوى التربوي والدراسي، ويركز في حل مشاكل الطلاب والطالبات الجامعيين، أو في مجال التعليم من مدرسة أطفال إل الجامعة، وحتى ما بعد الجامعة، الماجستير والدكتوراه. وقد أنجز خلال عشر سنين ما لا يقل عما قدمته جمعية المعارف غير أنها ساهمت في القضية التركستانية بإعداد الكوادر العلمية والسياسية والإلمام بحفظ الهوية الإسلامية والثقافية للشباب الأويغور.
2) جمعية حركة النسل الجديد لتركستان الشرقية: تأسست عام 2018 رسميا لدى الحكومة التركية من قبل طلاب الأويغور في الجامعات التركية، وهي قسم الشباب الذي تتبلور أنشطتها في الجانب السياسي أكثر؛ حيث يقوم أفرادها بتمثيل الشباب التركستاني في منصات مختلفة ذات طابع سياسي، كتعريف القضية التركستانية في الجامعات والمدارس التركية، وأحيانا في المجتمعات الإسلامية بالتعاون من المنظمات الشبابية في تلك الدول والمجتمعات.
3) جمعية المركز الاعلامي لتركستان الشرقية: وهي التي كانت تعرف عند التركستانيين باسم "الاستقلال" كأكبر مؤسسة إعلامية لها دور كثير في لمهجر، وتحتوي أنشطتها الإذاعة والتلفاز والبث المباشر لتوعية الشعب التركستاني بأخبار العالم والتحولات السياسية، وإعداد المجلات السياسية الدورية، وتجهيز التقارير عن أحوال تركستان الشرقية.
4) جمعية نازوكوم لنساء تركستان الشرقية، وهي قسم الاخوات التركستانيات، والذي يقوم بشؤون الدعم والمساعدة للأرامل والأيتام في التربية والتدريب وتوعيتهن في شؤون الأسرة، كما تمثل لنساء الأويغور لدى المنتديات الثقافية المحلية والدولية للنساء.

5) جمعية الهلال الأزرق للإغاثة الإنسانية: وهي قسم يقوم بالتوسط بين المنظمات الإغاثية العالمية والتركية وبين الشعب التركستاني لحل مشاكله الاقتصادية والمالية، كما تقوم بسد الفراغ في قيامها لحالة الطوارئ من أزمات مختلفة، كمرض طارئ وغيره.

وهناك تتبعها فروع متشعبة ومتنوعة كثيرة في حالة الطور الجديد في المجالات التربوية والاجتماعية، وأخرى دراسيةٌ تسعى إلى سد الفراغ في مجالات مختلفة؛ كحقوق الإنسان والدراسات الاستراتيجية؛ كمركز ستوق بوغراخان لشؤون البحث والعلم للنشر ومركز تركستان الشرقية للبحوث ومراكز اللغة وتحفيظ القران الكريم وغيرها. وكل هذه المنظمات مسجلة في الحكومة التركية برخصة رسمية.

2. جمعية علماء مسلمي تركستان الشرقية:

تأسست الجمعية عام 2016م -1436هـ وفقا لقرار اتخذ في الاجتماع التأسيسي للجمعية من قبل نخبة من علماء تركستان الشرقية لتوضيح وجهة نظر علماء تركستان الشرقية، وتوحيد الآراء الفكرية والجهود العلمية حتى يقدموا إلى الشعب بوحدة أساسية لعقيدة أهل السنة والجماعة. وهي تتعاون أو تتحد مع جمعية المعارف والتعاون في معظم توجهاتها، كما تضم علماء ممثلين من المنظمات التركستانية الأخرى كذلك.[1]

أ- الأهداف من تأسيس جمعية علماء مسلمي تركستان الشرقية: يمكن اختصار أهمها:

1) توحيد الفكر والكلمة وتوضيح مواقف علماء تركستان الشرقية في المسائل المتعلقة بتركستان الشرقية ومسائل العالمية.

---

(1) ينظر موقع الجمعية لمزيد من التفاصيل من الرابط التالي:

http://olimalar.org/ar/%20/%D9%85%D9%86%20%D9%86%D8%AD%D9%86%D8%9F/70/

2) حماية الهوية الإسلامية لتركستان الشرقية وتحصين مكانتها في العالم، تقوية علاقة علماء تركستان الشرقية بعلماء عالم الإسلامي وتنظيماتهم. حماية حقوق الشعب التركستاني الشرقية وهويته الدينية.
3) توضيح كيفية معالجة المشاكل التي يواجهها شعب تركستان الشرقية.
4) توثيق العلاقة وتمتينها بين العلماء والمفكرين والمثقفين من أبناء تركستان الشرقية.
5) تعريف الدين الإسلامي على حقيقته الأصيلة، وتصحيح المفاهيم والجماعات المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة.

ب- أهم فروعها وأنشطتها: تقوم جمعية علماء تركستان الشرقية في إطار لجانها المختلفة بالأعمال التالية رغم إمكانياتها المادية والمعنوية المحدودة.

1) لجنة الفتوى والاستشارة الشرعية: تتكون هذه اللجنة من عشر علماء، وتعقد جلستها أسبوعيا كل يوم الخميس في مركز الجمعية، ويحضرها على الأقل خمسة من العلماء وتستقبل أسئلة الناس الواردة إليهم بشكل مباشر من المراجعين أو على الهاتف وتستمر الجلسة من الصباح إلى المساء. وكما تقوم اللجنة بإعطاء المشورة الشرعية لمن لديهم مشاكل أسرية من المراجعين، والإصلاح بين الزوجين، وتبيين موقف الشرع للشركاء المتخاصمين من التجار حول مسائلهم التي عجزوا عن فهمها، والإصلاح بين الطرفين، وبذل النصيحة والمشورة للمسائل والمشاكل التي يواجهها شعبنا حسب أحكام الشريعة الإسلامية.
2) لجنة الدعوة: تتكون هذه اللجنة من خمسة عشر عالما، وتنظم جلسات التبليغ والنصح للجاليات الأويغور، وكذلك تقوم اللجنة بنشر الدعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي كالتلفزيون والفيسبوك واليوتيوب حسب الإمكانيات المتاحة لديها.

3) لجنة التربية والتعليم: يرأس هذه اللجنة الأستاذ العلامة عطاء الله خليفة[1] وتتكون مما يزيد على عشرة أعضاء من أعضاء الجمعية، وتقوم اللجنة بتدريس الطلاب والطالبات في العلوم الشرعية -الذين يدرسون في كليات الدراسات الإسلامية في جامعات تركيا- بالتعاون مع جمعية ساتوق بوغراخان للعلوم والثقافة لمساعدة الطلاب التركستانيين الذين يدرسون في أنحاء تركيا في تربيتهم الدينية والوطنية.

4) لجنة البحوث: يرأس هذه اللجنة الأستاذ محمد يوسف،[2] وتتكون من عشرين عضوا، وتقوم بإعداد البحوث والدراسات اللازمة لحماية الهوية الإسلامية لتركستان الشرقية وتقوية مكانتها في العالم، وإعداد برامج التربية والتعليم الذي يخص الشباب وتقديمه للشعب، وعمل البحث والدراسات حول المشاكل التي يواجهها الشعب.

5) لجنة الشؤون السياسية والبيان: تقوم هذه اللجنة برئاسة الأستاذ سراج الدين بتوضيح ما يحدث من ظلم وقتل وإبادة للشعب في تركستان الشرقية ونقل الأخبار إلى العالم الإسلامي والعالم أجمع، وبيان موقف الجمعية ووجهة نظرها في بعض الوقائع والحوادث التي تقع في العالم.

ت- النشاطات التي تقام في مركز الجمعية: يعقد الاجتماع الشهري لأعضاء الجمعية المتواجدين في إسطنبول وإجراء مناقشة حول الأحداث والوقائع المستجدة أو المسائل التي تمس حياة الشعب الأويغور في تركيا والعالم والبحث عن الحلول، وتنظيم المحاضرة الشهرية لـــ 40 طالبا من طلاب الجامعات الذين تم اختيارهم بعناية وتوفير المتخصصين لهم لإلقاء الدروس والمحاضرات، وتنظيم الدروس في الحديث للطالبات يوم السبت

---

(1) من أشهر الخطباء في تركستان الشرقية، هرب إلى تركيا عام 2017 بعد زج السلطات الصينية الأئمة والخطباء من أنحاء تركستان الشرقية.

(2) من أشهر وأكثر العلماء تأليفا في الجاب الديني والاجتماعي، وهو يعيش في المملكة العربية السعودية.

من كل أسبوع، والإجابة على أسئلة الناس وبذل النصح والاستشارة الشرعية كل أيام الخميس.[1]

3. جمعيات وأوقاف أخرى تتسم بالإسلام السياسي في اتجاهاتها:

وهي التي تستقل وتركز في الأنشطة التربوية والاجتماعية أو الاقتصادية أكثر من كونها سياسية، ولو كانت سياسية ليست لها دور بارز في المعارضة أو الحركة ضد الاحتلال الصيني، أو التأثير الفعال فيما بين الشعب التركستاني من استجابة دعوتهم أو تمثيلها لدى الحكومات أو المنصات السياسية له؛ فلم أسهب فيها أكثر مما نبهت بوجودها على الإيجاز، وعسى أن يكون هذا صحيحا من ناحية قيمة البحث عنها.

ثانياً: معارضة العلمانيين السياسية (الاستقلاليون العلمانيون) في الخارج

مع تفكك الاتحاد السوفياتي في عام 1990 استقلت الشعوب التركية في آسيا الوسطى واحدة تلو الأخرى، وشكلت دول الجمهوريات التركية الخمس من العرقيات التركية، وأحس شعب تركستان الشرقية الذي هو منهم، ويمثل غالبيتها العظمى أتراك الأويغور هذه التحولات والظروف السياسية في جوار المنطقة، وحتى الشعب التركستاني نفسه بادر بالقيام بالمظاهرة في طلب الحرية والاستقلال من جهة، وتنظيم منظمات وأحزاب سرية من جهة، ليعود الإقليم دولة مستقلة له.

كما أنه لم ير نفسه لحظة كجزء من أقاليم الصين، بل كافحوا من أجل أن تكون تركستان الشرقية دولة مستقلة بذاتها. فمطابقة للظروف السياسية العالمية آنذاك اجتمع كبار الناشطين التركستانيين في توحيد سعي المنظمات الأويغور المختلفة في الخارج في عام 1992، عقدوا في الخارج مؤتمرًا وطنيًا لتركستان الشرقية في تركيا، وسموه بـــ "مؤتمر الشباب الأويغور" على أسس الدمقراطية الغربية" لأول مرة.

---

(1) ينظر المرجع السابق، بتصرف وترجمة من صحفتها الأويغورية.

وبتطور الأحداث السياسية في تركستان الشرقية وجوارها، وقمع الصين الاحتلالية كل الساعين في قضية هذا الوطن في داخل الإقليم وخارجها مستغلة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المؤثرة الإقليمية، نشطت المنظمات التركستانية التي تحمل القضية إلى عدة جوانب من المنصات الحقوقية والسياسية والدبلوماسية إلى مسميات كثيرة. وأهم وأبرز هذه المنظمات:

منظمة مؤتمر الأويغورية العالمي (World Uyghur Congres):

هي المنظمة العالمية التي تمثل المصالح الجماعية للشعب الأويغوري المسلم في داخل تركستان الشرقية وخارجها على حد سواء على مستوى العالم، في الأمم المتحدة وغيرها من المنصات السياسية والدبلوماسية.

تأسس مؤتمر الأويغور العالمي (WUC) في 16 من أبريل 2004 في ميونيخ بألمانيا بعد دمج المؤتمر القومي لتركستان الشرقية ومؤتمر الشباب الأويغوري العالمي في منظمة واحدة. ويتميز المؤتمر باللياقة الإدارية وتفوق مستويات كوادره العلمية والسياسية، والذين يتشكلون من الخبراء المتخصصين والأكاديميين. وكما يتسم المؤتمر بأنه منظمة ديمقراطية تنتخب جميع قيادتها بطريق الديموقراطية من قبل المشاركين من جميع أنحاء العالم في الجمعية العامة لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات. وهم جميعا على اتصالات وثيقة وعلاقات عمل مع المنظمات الأويغورية في العالم التي تدافع عن حقوق الإنسان والحرية الدينية والديمقراطية للشعب الأويغور في تركستان الشرقية.[1]

وفي عام 2004 أنتخب السيد أركين آلبتكين[2] (Erkin Alptekin) أول رئيس للمؤتمر الأويغوري العالمي. وكان قد أدى المؤتمر الأويغوري العالمي (WUC)

(1) ولمزيد من التفاصيل ينظر موقع المنظمة عبر هذا الرابط: https://2u.pw/iXXpz

(2) هو نجل القائد المخضرم عيسى يوسف آلفتكن، وولد في تاريخ 4 يوليو من عام 1939، وكان يمثل الشعب الأويغور في المنصات العالمية ما بين 1970-1995 في ألمانيا. وهو أمين العام السابق لمنظمة الأمم والشعوب غير الممثلة في الأمم المتحدة (UNPO) ومقرها لآهاى بهلندا. ولديه خبرة في العمل مع المنظمات الدولية والحكومات في الضغط من أجل حقوق الشعب الأويغور في تقرير المصير. وانتخب لرئاسة

لجمعيته العامة الثانية مابين 24-27 نوفمبر في عام 2006 في ميونخ بألمانيا وانتخب جميع المندوبين بصوت واحد السيدة رابعة قادر (Rabiya Kadeer) رئيسة لمؤتمر الأويغور العالمي (WUC). وقد عقدت مؤتمر الأويغور العالمي لجمعيته العامة الثالثة في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة في الفترة من 21-25 مايو في عام 2009. وحضر أعضاء الوفود والمراقبون من كل من استراليا، بلجيكا، كندا، دنمارك، فرنسا، المانيا، هولندا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، نرويج، السويد، تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية للجمعية العامة وانتخبت بالإجماع السيدة رابعة قدير[1] زعيمة الحقوق الإنسان الدولية والحركة الديمقراطية للشعب الأويغوري للفترة الثانية ورئيسة للمؤتمر الأويغور العالمي. كما أنها أسست قبل انتخابها رئيسة لمؤتمر الأويغور العالمي (WUC) "مؤسسة حقوق الإنسان والديمقراطية للأويغور"، وترأس حاليا لـــ "جمعية الأمريكية الأويغورية" مقرها واشنطن عاصمة الولايات المتحدة.

المؤتمر الأويغور العالمي ما بين 2004-2006. وله عدة مؤلفات ومقالات ومقابلات رسمية في القنوات التلفزيونية.

(1) وهى فائزة بجائزة رافتو لحقوق الإنسان بالنوروبج، والمرشحة لجائزة نوبل للسلام 2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011. وكانت قد أمضت ما يقرب من ست سنوات في السجون الصينية. وبعد إطلاق سراحها في عام 2006 هاجرت الى الولايات المتحدة الأمريكية. وهى قالت انها قد بذلت كل طاقتها للكفاح من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان للشعب الأويغورى فى تركيتان الشرقية. لعملها العظيم وجهدها الكبيرفى مجال حقوق الإنسان والديموقراطية والحرية الوطنية للشعب الأويغورى المسلم يحق لها اسم "الزعيمة والأم الروحية" للشعب الأويغورى المسلم. https://2u.pw/k5UOx

الهدف الرئيسي من مؤتمر الأويغور العالمي: هو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، والسعي للحصول لحق تقرير المصير للشعب الأويغوري المسلم واستخدام الوسائل السلمية اللاعنفية، والديمقراطية لتحديد مستقبله السياسي، والتي تمثل كمنظمة شرعية والوحيدة للشعب الأويغوري المسلم في داخل تركستان الشرقية وخارجها على حد سواء. والمساعي إلى وضع مسار لتسوية سلمية لقضية تركستان الشرقية عن طريق الحوار والتفاوض.

فروع المنظمة والمنظمات التابعة لها: كما تطورت المنظمة باتساع عمودي في فعالياتها السياسية والتربوية وتفتحت دائرة نشاطاتها الإدارية إلى مجالات واسعة ومتنوعة في عدة دول، وأصبحت المنظمة منصة حرة وميدان منافسة قوية لتدريب كوادرها حسب تخصصاتهم المعينة، أينما يعيشوا من الدول؛ لكل التركستانيين الملمين بالقضية، وكلٌ يسعي بأهداف المنظمة الموحدة وبرامج متحدة حسب المبادئ الديمقراطية وقوانين الدول التي يعيشها ذلك الفرع. وتوسعت أهمها في ألمانيا حيث يستقر فيها المكتب الرئيسي في مدينة ميونيخ من بداية تأسيسها، ثم فتح مكتبه في فرانسا والولايات المتحدة؛ قد أسست منظمات وجمعيات فرعية متعددة في دول آسيا الوسطى، كقازاقستان وقيرغيزستان، وفي وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي تركيا والدول الأوروبية. ما لهذه الفروع الأنشطة التشاركية مع المنظمات الحقوقية الأخرى في تمثيل الشعوب المضطهدين والأقليات المظلومة والفعاليات الثقافية التعريفية.[1]

مسار مؤتمر الأويغور العالمي: قد أعلنت نفسها أنها "حركة المعارضة السلمية واللاعنفية ضد الاحتلال الصيني لتركستان الشرقية، وهى تلتزم معاهدة حقوق الإنسان الدولية المقبولة غير المشروطة، المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويتمسك بالمبادئ الرئيسية للتعددية الديمقراطية وترفض الاستبداد والتعصب الديني والعرقي والإرهاب كأداة سياسة لتسوية القضايا والمسائل".[2]

---

(1) ينظر المرجع السابق.

(2) ولمزيد من التفاصيل ينظر موقع المنظمة عبر هذا الرابط: https://2u.pw/iXXpz

الجمعيات الأويغورية الأخرى:

هناك جمعيات ومنظمات أخرى مستقلة بنفسها أسست بمبادئ غربية لا إسلامية لا تقل جهودها وسعيها من أجل قضية استقلال تركستان الشرقية في دول مختلفة؛ حيث تركّز كل واحدة منها على جانب خاص من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو التي تشكل الضغط السياسي على السلطات الصينية من خلال أنشطتها، وتبرز معارضتها السلمية وموقفها على وجه الحزب الشيوعي الصيني، وتحاول رفع القضية التركستانية وشؤون الشعب الأويغور إلى المستوى العالمي، فمثلا:

1. أكاديمية الأويغور:

تأسست أكاديمية الأويغور في 9 سبتمبر 2009 في إسطنبول على يد تسعة من مثقفي الأويغور المشاركين في التدريس والدراسات في الجامعات التركية، ويتزامن تأسيسه لفاجعة "الأورومجي" التي قمع الآلاف من طلاب الجامعة الذين نزلوا في الشوارع في المظاهرة السلمية كرد فعل لسياسة الصين الظالمة.

سجلت الأكاديمية رسمياً بعد أن وافقت عليها الدولة التركية، بالإضافة إلى ضم العلماء والكتاب والعلماء الأويغور العاملين في دول أخرى ومناطق مختلفة من العالم. بالتعاون مع المئات من المثقفين الأويغور وطلاب الأويغور الذين يدرسون في الجامعات والكليات المختلفة؛ فهي مؤسسة علمية تعمل على تطوير العلوم وتقنيات التعليم الأويغورية، وإيقاظ الروح الوطنية الأويغورية ونمو مواهب الأويغور.[1]

مهمتها الرئيسية: تشجيع مثقفي الأويغور على العمل سوياً لإيقاظ الروح الوطنية الأويغورية وحماية هويتها الوطنية، والعمل على تنمية الموهوبين في المجالات الرئيسية التي يحتاج فيها الشعب الأويغوري.

أهدافها الرئيسية: السعي إلى إنشاء "معهد قوتادغو بيلك = المعرفة المنقذ" (Kutadgu Bilig) الذي يهدف إلى تأصيل جامعة يؤسسها الأويغور لتنمية الشباب الأويغور الملائم وطنياً في كل مجال، لحماية وتطوير الوجود الوطني للأويغور.

الهيكل التنظيمي للأكاديمية: منذ تأسيس أكاديمية الأويغور انضم إليها المئات من المثقفين الأويغور أكثر من 20 دولة، بما في ذلك تركيا وأوروبا والولايات المتحدة واليابان وأستراليا ومن تركستان الشرقية، بصلاحية عضو للمجلس الاستشاري للأكاديمية أو كمرشح لعضوية الأكاديمية أو كممثل للأكاديمية. وقد وصلت إلى مستوى الجمعية العلمية المؤثرة في المهجر لأكاديمي وباحثي الأويغور، والتي تعمل لتعزيز علم ومعرفة الشعب الأويغوري والوعي الوطني. ومنذ تأسيسها

(1) ينظر موقع أكاديمية الأيغور، الرابط: https://www.akademiye.org/ug/?page_id=2

حاولت سد أوجه القصور في هيكلها التنظيمي مع إجراء أربعة انتخابات على المبادئ الديمقراطية في أكاديمية الأويغور.[1]

2. جمعية الأويغور الأمريكية:

تأسست جمعية الأويغور الأمريكية في عام 1998 من قبل مثقفي الأويغور، الذين اجتمعوا لحماية وتطوير الحقوق الديمقراطية لجميع الأويغور الذين يعيشون في تركستان الشرقية أو في أجزاء مختلفة من العالم، ولحماية وتمثيل حقوق الأويغور الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية. ومقرها واشنطن، والتي تعد ثاني أكثر نشاطا سياسياً وفاعلية بعد مؤتمر الأويغور العالمي، والتي تعمل من أجل الحفاظ على ثقافة الأويغور ومنح حق تقرير المصير للشعب الأويغور عبر المنصات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكشف الانتهاكات التي يواجهها الأويغور إلى جانب التحقيقات والدراسات الميدانية والإجراءات الجماعية.

أهم مشروعاتها هو التركيز على "مشروع الأويغور لحقوق الإنسان (UHRP)"، الذي أطلقته الجمعية في عام 2004، بشكل كامل على البحث وإعداد التقارير والدعم القانوني. ويهدف إلى تلبية الحاجة إلى توفير معلومات صالحة وفي الوقت الحقيقي، في المجالات الحقوقية للشعب الأويغوري. أبرز نشاط "مشروع الأويغور لحقوق الإنسان" هي حقوق السجناء السياسيين في الصين، وسياسة الاستيعاب لها، والتمييز في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والضغوط الدينية، وأزمة اللاجئين المتناثرين في بلدان مختلفة، والأويغور المحتجزين في غوانتانامو.[2]

3. المنظمات والجمعيات الأخرى السياسية:

كما قلناه سابقا أنه كلما زاد الظلم والاستبداد والقهر في تركستان الشرقية تطورت المعارضة ضدها في المنفى؛ فعلى سبيل المثال: المركز الإعلامي لتركستان الشرقية (ETIC) المسمى باللغة الأويغورية "شەرقى تۈركستان ئىنفورماتسىيۇن مەركىزى"، وكان هذا المركز يمثل لأوائل المعارضة الإعلامية ضد الاحتلال الصيني.

---

(1) المرجع السابق.

(2) ينظر موقع الجمعية لمزيد من التفاصيل التي تتعلق بالمشروع من الرابط التالي: https://uhrp.org/uaa-and-uhrp-reports

وقد أسس مقره في 1996 في ميونيخ، ويديره الأستاذ عبد الجليل قاراقاش، الذي هو من أوائل من التجأ إلى ألمانيا وفتح موقعا في الإنترنت لتعريف العالم بالأحداث المفاجئة في تركستان الشرقية. وهو يختص بجانب الإعلام حول الأوضاع الواقعة والتحاليل حول التحولات السياسية العالمية التي لها ارتباط بشأن الأويغور وتركستان الشرقية باللغة الأويغورية والتركية والإنجليزية والعربية، بالإضافة إلى نشر الجريدة الشهرية باللغة الأم والتركية، على المستوى الشعبي أو العالمي. واتهمه سلطات الاحتلال الصينية بالإرهاب عام 2003 بدون أي تبرير سياسي.

وهناك أحزاب سياسية ذات أيديولوجية غربية أو حكومات تقليدية، فعالة أو غير فعالة تسعى إلى تحرير تركستان الشرقية بتلك الفكرة التي تؤمنها وتنتهج بمناهجها السياسية والاجتماعية، وإن لم تمثل الشعب التركستاني؛ على سبيل المثال: منظمة "حكومة تركستان الشرقية في المنفى"، والتي تحاول التمثيل ل"جمهورية تركستان الشرقية 1933، والأخرى 1944" التي أسقطت من قبل قوات الاحتلالية.

كما كان في المهجر أشخاص غير قليل من المثقفين والكُتاب والطلاب في الدراسات العليا في دول عديدة لا يهمهم شأن من شؤون السياسة، ولا يبرز لهم دور أو مساهمة فيما ذكر في الأعلى من السعي من أجل الوطن والشعب المضطهد، ويفكرون في العودة بعد إنهاء مدتهم المحدودة إلى الوظائف في الدوائر الحكومية أو غيرها في تركستان الشرقية (إ ش أو ح ذ)؛ إذ بدؤوا الممارسة والمشاركة في الأنشطة السياسية التي تشكل الضغط السياسي على السلطات الاحتلالية الصينية بعد ما يئسوا من مستقبلهم في الوطن بازدياد المظالم والسياسيات القامعة التي تهدف إنهاء الشعب التركستاني من عام 2014، والتحقوا بصف القضية التركستانية عبر منظمات وأحزاب وجمعيات يأسسونها لسد الثغور في حل مشاكل المغتربين الأويغور في مختلف الدول سياسيا واجتماعيا، تتميز كل واحدة عن أخرى بطبيعة أنشطتها، يختص بعضها بـــ "تطوير المشروعات الدراسية للأبحاث" وبعضها بـــــــ "المساعدات الخيرية لأطفال وشباب الأويغور" في السنوات الأخيرة.

ثالثاً: المعارضة المسلحة

يبدأ الحديث عن الجماعات المسلحة في الخارج التي تسعى إلى تحرير تركستان الشرقية بالاستعداد والقوات المسلحة. وقد بدأ تشكّلها بعد قمع الصين ثورة بارين -التي تحدثنا عنها سابقا- ضد الحكومة الصينية رفضا تحديد النسل وتهجير

الصينيين من داخل أراضيها إلى تركستان، وتشديد الظلم في تركستان الشرقية. وبدأ الاشتباك بينهم وقصفت القوات الصينية تلك القرية فانقلبت المظاهرات السليمة إلى الثورة دافعا عن شعبها حتى تقاتلوا الشعب مع قوات الصينية سبع أيام. تعجب رؤساء السلطة من صبر أهل القرية، فأمر بقتل أهل القرى سواء المعرضين لهم أو المسالمين. بعدما هاجمت قوات الصينية القرية بالمدافع والطائرات وقامت بإلقاء القنابل اليدوية على البيوت لإجبار النساء والأطفال على الخروج منها، ثم قتلتهم جميعا دون الرحمة.[1] ثم بدأت الاعتقالات والزج بالسجون دون مؤاخذة ومحاكمة على العلماء والدعاة وطلبة العلم؛ وهرب ثلة منهم إلى الخارج، من أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى؛ فرأوا الظروف السياسية وتحولات القوى الإقليمية تناسب لتنظيم جماعة إسلامية يجتمع حولها التركستانيون المشتتون في الدول، ويحصلون على الدعم الاقتصادي والأسلحة من المسلمين والشعوب المسلمة، وبشكل أساسي يمكن جمعها تحت الفروع الثلاث الرئيسية:

الفرع الأول: تنظيم "الحزب الإسلامي التركستاني:

وهو ما يعرف باسم "الحزب الإسلامي التركستاني" (بالأويغورية: تۈركستان ئىسلام پارتىيسى)، أسس عام 1988، وعلمه باللون الأزرق مكتوب عليه "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، تقليدا لعلم "جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية 1933"، وهو الجماعة المسلحة الرئيسية التي تعارض الصين بالقوة، كما عرفت سابقاً باسم حركة شرق تركستان الإسلامية (ETIM).

قد نُظّم الحزب كجماعة مسلحة يستعد لاستعادة "دولة تركستان الشرقية"، بعد تحويل الصين تركستان الشرقية إلى محرقة لهؤلاء العلماء والنخب والقادة في الفكر

---

(1) تعرف أيضا بالمجزرة البارين بروعة المجازر الدموية على الشعب. وقد أصدرت منظمة العفو الدولية عام 1999 تقريراً هاماً عن انتهاكات حقوق الأويغور في تركستان، وطلبت من الحكومة الصينية مسؤلية للمجزرة البارين وإيقاف الظلم على الشعب الأيغور.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9_%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%86

الإسلامي الذين درسوا معهم في المدارس الدينية تحت حملتها عليهم "قوى الشرّ الثلاثة"؛[1] هرب ونجا منهم الزعيم المؤسس لحركة تركستان الشرقية الإسلامية الحسن مخدوم (1964-2003) إلى باكستان، بعد زجّه الطويل في السجن الصيني عام 1997. تعرف على بعض التركستانيين والشخصيات الإسلامية في باكستان، وبحثوا عن المقرّ المناسب المواتي للظروف ليستعدوا لتركستان الشرقية. وتوافقت رغبتهم لمشاركة جهادية في حركة طالبان في مقابل منحهم لهم مقرا أو معسكرا للجوء المؤقت والتدريب. ويذكر لقاء الزعيم الحسن مخدوم مع زعيم طالبان في سؤاله المعسكر التدريبي العسكري لأفراد التنظيم.[2] وللأسف سرعان ما عاد جهدهم إلى الهباء بانتهاء سلطات طالبان، واتفاقاتهم مع الصين.

1. أيديولوجيات التنظيم الدينية:

أسست الحركة بالعقيدة السنية والمذهب الحنفي، أي أفرادهم ملتزمون بشعائر أهل السنة والجماعة، بمعنى آخر؛ يمكن أن نقول: إنهم ملتزمون بقيم الشعب التركستاني من الدين ولا يوجد فيما بينهم اختلاف مذهبي، ويبدو أن مهمتهم الأساسية الاستعداد لتحرير تركستان الشرقية من احتلال الصين، وإنشاء "دولة إسلامية مستقلة" فيها. فحول هذا الشعار اجتمع أفراد الحركة من عدة عرقيات من الأويغور -وهم الأغلبية- وقليل من القازاق من أهل تركستان الشرقية. يمكن اختصارها كالتالي:

أ. أهل السنة والجماعة في العقيدة والمذهب الحنفي في المذهب الفقهي.
ب. الوحدة الإسلامية كالغاية النهائية.
ت. القومية الأويغورية التركية.
ث. يتقرب إلى السلفية الجهادية من حيث الاتجاهات والاستراتيجيات.
ج. معتدل في التصرفات والفكر.

---

(1) تقصد بها المتطرفون والإسلاميون والانفصاليون.

(2) توختى آخون أركن، الإرهاب في تركستان الشرقية، تركستان تايمز. الرابط: http://turkistantimes.com/m/news-783.html

المعلومات التي ينشرها التنظيم تنكر مسؤوليته عن الأحداث التي وقعت ضد الحكم الصيني في تركستان الشرقية، وإن كان أكثرها يتعاطف معها، وهذا من المعقول؛ إذ من المحال أن يقومَ أفراده بشيء تحت تلكم المراقبة الحديدية بالشبكات الكاميرا والانترنت التي يصف الخبراء أوضاع تركستان الشرقية بـــ "الدولة البوليسية"، وحتى يستحيل إمكانية استحالة الآلة الزراعية إلا بالتشفير لدى الأجهزة الأمنية.

ومن الجدير ذكره إن جماعة الأويغور لم تؤيد الإسلام المتطرف، ولم تستعمل مصطلح الجهاد الإسلامي ضد الصين في توجهاتهم، وهدفهم تغير الحكم الصيني في بلادهم بما يحقق السيادة وحقوق الإنسان وتحقيق حرية التدين الإسلامية، ولم يسمع من أحدهم دعوة إلى الحرب المقدس ضد الصينيين كأفراد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، ويستعمل المصطلح المعتدل "الجهاد الدفاعي" أو حماية الإسلام من الاضطهاد.

2. **تاريخ التنظيم ومراحله:**

مرت به المراحل التالية:

المرحلة الأولى: الجذور: وهي تعود إلى عام 1989، والذي أصله قادة "حزب الإسلام لتركستان الشرقية" قبل ثورة البارين، وهم تشكلوا من علماء الشريعة وطلاب العلم، وبعد عام اندلعت فيه الثورة.

المرحلة الثانية: هروب الحسن مخدوم من بطش السلطات الاحتلالية الصينية مع بضعة أشخاص من زملائه عام 1996، وبعد لقائه مع بعض التجار التركستانيين الذين منعتهم اضطرابات أمنية من العودة إلى تركستان الشرقية في الخارج؛ استشار بين أصحابه حول تأسيس ذلك الحزب من جديد، وبعد التشاور وتوطئة بعض اللوازم تم الاتفاق بينهم، وأعلنوا علنا لجمع المتشردين التركستانيين في دول آسيا الوسطى حولها في عام 1997، ولم يظهر بنشاطه بارزة في ساحة أفغانستان ولا باكستان، ولم يكن له دور في ما حدث في تركستان الشرقية من الانتفاضات والحركات حتى الحادثة 11 سبتمبر 2001.

المرحلة الثالثة: إدراجه في قائمة التنظيمات الإرهابية: في 27 أغسطس 2002، عقب زيارة نائب وزير الخارجية ريتشارد ارميتاج قام بها إلى الصين؛ أدجته الولاية المتحدة على قائمة الجماعات الإرهابية؛ استجابة لطلب الصين التي تسعى إلى تكتيم القضية الاستقلالية التركستانية، رغم أنه لم يقم بأي نشاط إرهابي يهدد أمن المجتمع الدولي، وضحية الإسلاموفوبيا بعد الحادثة 11 سبتمبر 2001.

المرحلة الرابعة: مقتل مؤسس وزعيم التنظيم الحسن مخدوم: قتل الحسن مخدوم برصاص الجيش الباكستاني يوم 2 أكتوبر 2003، وانتخب بعده عبد الحق[1] كأمير الحزب الإسلامي التركستاني منذ 2003 حتى الآن، ويقال: أنه ربط العلاقة بين الحزب الإسلامي التركستاني وبين القائدة، بعد دمار معسكراتهم (سقوط طالبان) ورجوع بعض أفرادهم من أفغانستان. لم يستطع الحزب أي تحرك بارز خلال عشر سنين من تلك الواقعة مضروبا بين الحجرين الكبيرين، حركة طالبان التي تعمل مع الاستخبارات الصينية وقنابل القوات الباكستانية، وأدى هذا إلى شبه انعدام من تلك الساحة.

المرحلة الخامسة: اختفاء الحزب وتطوره الجديد: في 1 مارس 2010 زعمت تقارير أن عبد الحق كان قد قُتِلَ بواسطة صاروخ أطلق من طائرة بدون طيار في 15 فبراير 2010 في شمال وزيرستان، ولم يُعلِّق الحزب الإسلامي التركستاني على هذا الخبر. وتطور في هذه الفترة بتكثير عدد أفراده وتنشيط علاقاته مع الجماعات الأخرى في وزيرستان. وفي يونيو 2014 أعلن الحزب أن عبد الحق كان قد أُصيب بجروح خطيرة وتعافى وعاد إلى منصبه. وذلك الإعلان تسبب إلى تشييد الاتفاقيات الأمنية والدبلوماسية مع الحكومة الباكستانية، والتي استلمت بعدها مساعدات عسكرية ضخمة من الصين لتدمير قوات معسكرات الحزب في عام 2014 واستهدافها أهم عناصره ومعظم معسكراته؛ فأجبر كثير من أعضاء الحزب الإسلامي التركستاني على ترك مقراتهم في وزيرستان وأفغانستان.

---

(1) اسمه الأصل "محمدأمين"، (ولد في 1 أكتوبر 1971 في مدينة خوتن). غادر الوطن في مارس 1998، وأصبح مدربًا في معسكر التدريب، وأصبح عضوًا في مجلس شورى في الحزب، كما يذكر أنه كان قائدًا عسكريًا لقوات تنظيم القاعدة في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في باكستان.

3. علاقة التنظيم بالجماعات الأخرى في أفغانستان:

قد يذكر تعرّف قادتهم مع بعض القيادات الطالبانية التي سيطرت على معظم أفغانستان آنذاك، وعاشوا هناك بحسن الجار والعشرة فحسب. لكن القيادات الطالبانية التي آوتهم كانت تعمل مع الصين في العلاقات السياسية ضد الولاية المتحدة من خلف الجدار؛ فأصبحوا من بداية الأمر لعبة على لوحات شطرنج بين طالبان والصين، فلذلك قد لا نجد له أي نشاط نحو الصين، سوى البيان التهديدي وبعض المنشورات الساذجة. وبالرغم من ذلك اتهم أفراد التنظيم باقترابهم من الاتجاه الفكري إلى تنظيم القائدة الذي اشتهر بتأسيس فروع في عدة دول، وأحدث عمليات التفجيرات فيها، وكان هذا مجرد زعم حتى ظهور فرعهم في سوريا علنا عام 2015.

الفرع الثاني: فرع الحزب الإسلامي التركستاني في سوريا:

بعد اندلاع الثورة السورية بدأ قادة الحزب يفكرون في كيفية استفادتهم من هذه الثورة لتسيير مسير الحزب الإسلام التركستاني نحو التقدم والتطوير ويتخذونها كبديل من أفغانستان؛ فأرسل بعض ممثليه إلى سوريا، ثم بعده بدأ ينتقل من أفغانستان إلى سوريا بعد حصول التوافق مع بعض قادات المعارضة السورية، وأعلن تأسيس فرعه في سوريا من عام 2012، واستقروا على قرب الحدود التركية الاستراتيجية من مدينة إدلب واللاذقية.

يستخدم الحزب علم الشهادة الجهادي مع اسم الجماعة باللغة العربية أسفل الشهادة: "الحزب الإسلامي التركستاني لنصرة أهل الشام" (تۈركستان ئىسلام پارتىيسى شام شۆبسى)، ويطلق على نفسه أيضًا اسم الحزب الإسلامي في بلاد الشام. كما يبدو من مواقفه مع حلفائه من الاستخبارات التركية وفصائل المعارضة أنه مناصر للثورة العربية في سوريا، كما صدر في مقال له بعنوان "أيها النظامان

الصيني والروسي، ثورة الشعب العربي لن تنسى أبدًا مواقفكم المخزية في حق إخواننا السوريين.."[1].

بدأ فرع الحزب الإسلامي التركستاني يظهر في ساحات الاشتباكات بين نظام الأسد وقوات المعارضة مع أوائل تسعير أوضاع سوريا تتحول إلى تصعيد التجمعات المقاتلة الأجنبية ضد نظام بشار الأسد؛ فاتخذ في سوريا تقف جانب صفوف المعارضة في تنظيم مستقل، ورفع راية "الحزب الإسلامي التركستاني لنصرة أهل الشام"، وشارك في كثير من الحركات ضد النظام مع ثوار المعارضة السورية، وفتح بعض القرى والمحافظات مستقلا بنفسها، واشتهر أفراده بأشرس كتيبة بين المعارضة. فإثر هذه الحركات التحق بهم كثير من الهاربين التركستانيين من اضطهادات الصين الشيوعية وظلمها وقمعها في تركستان الشرقية بعد صعود الرئيس الحالي شي جنبينغ.

علاقتهم مع السكان المحليين في سورية:

تعاظم تواجد هذا التنظيم في منطقة جسر الشغور منذ عام 2015م، بالتعاون مع "هيئة تحرير الشام"، التي دعمت التنظيم وقدّمت له الإرشاد والتوجيه لدى وصوله إلى إدلب، وساعدته على الاستقرار في هذه المنطقة. وبحسب سكّان جسر الشغور، "بنى الأويغور المعروفون محلياً باسم التركستان سُمعة طيبة بامتناعهم عن التدخل في شؤون الناس، فعلى عكس بقية القوى الاسلامية، لا يفرض الحزب الإسلامي التركستاني الشريعة الإسلامية، ولا يُجبي الضرائب من الناس"، ووفقاً لأحد سكّان إدلب، فإن التركستان، "معروف عنهم أنهم يهتمون فقط بشؤونهم الخاصة"، لافتاً إلى أن هذا الأمر جعلهم موضع قبول أكبر من قبل السكان المحليين

(1) ظهر في مجلة الحزب الإسلامي التركستاني "مجلة تركستان الإسلامية" العدد 11.

بالمقارنة مع الجهاديين القادمين من شمال أفريقيا والذين يشتهرون بأساليبهم الصارمة والمتشددة في التعامل مع المدنيين.[1]

قد اقتصر تفاعل الحزب مع المدنيين على توزيع مجلة الحزب "تركستان الإسلامية" الصادرة باللغة العربية، الهدف الأساسي للمطبوعة هو تسليط الضوء على القمع الصيني للمعارضين الأويغور في إقليم تركستان الشرقية وخارجه، فضلاً عن فرض سياسات الاندماج الثقافي والديني عليهم.

سعى الأويغور في بداية توافدهم إلى سوريا للاندماج مع المجتمع السوري، بالاعتماد على علاقاتهم الجيدة مع القوى التركمانية في سوريا والزواج من نساء سوريات لضمان استقرارهم، لكن عدم تمكنهم من الحديث باللغة العربية أدى إلى انكفائهم من حيث منطقة السكن والتعامل اليومي، وتشكيلهم مجتمعاً مصغراً يستند إلى قاعدتين رئيسيّتين هما العرق واللغة، إذ يعمد التركستان إلى الابتعاد عن التدخل في حياة المدنيين وفرض القوانين عليهم، كما حاولوا الابتعاد عن الاقتتال الداخلي المنتشر بين التنظيمات المتشددة، خصوصاً "جبهة النصرة وأحرار الشام"، ورفض مقاتلو الحزب التركستاني مقترحات جبهة النصرة للاندماج معها، وأعلنوا عدة مرات أنهم قدموا لقتال النظام فقط، وأنهم على عداوة مع تنظيم داعش.[2]

يُميّز الحزب الإسلامي التركستاني عن هيئة تحرير الشام، فالأويغور لا يُشاركون تنظيمَي القاعدة والدولة الإسلامية سياساتهم التكفيرية المُثيرة للفرقة الداخلية، ولا ازدرائهما للسياسة والتاريخ القوميين الحديثين لشعوبهم، حتى مشاركتهم في القتال ضد النظام السوري تؤطَّر في الأحيان معظمها، على شكل تدخل موجّه ضد نظام حليف للصين في المنطقة، وشعارهم كما يرد في مجلة "تركستان الإسلامية، هو: "نحن جماعة من العاملين للإسلام والمجاهدين في سبيل الله من أجل تحرير تركستان الشرقية".

أهم المرتكزات الاستراتيجية العسكرية للحزب الإسلامي التركستاني:

---

(1) أحمد عبد الله، "المرتكزات الاستراتيجية للحزب الاستراتيجي في سوريا"، مرصد الشرق الأوسط وشمال افريقيا الإعلامي، 23 حزيران 2019. والرابط: https://2u.pw/Y2CEu

(2) المرجع السابق.

مع بدء وصولهم إلى سوريا في نهاية عام 2013م، وبداية عام 2014م، انتهج الحزب الإسلامي التركستاني استراتيجية هجومية ضد الميليشيات الشيعية الإيرانية، أعادتها إلى الخلف في أرياف حلب وحماة وإدلب.

وقد مثَّلت هذه الاستراتيجية امتداداً لاستراتيجية إخضاع مدن وقرى إدلب، خصوصاً معارك إسقاط مدينة جسر الشغور، التي دامت حوالي شهر، وأفضت في النهاية إلى اقتحام مقر قيادة قوات نظام الأسد والميليشيات التابعة لها في أواخر شهر آذار عام 2015م، والانتقال بعد ذلك نحو سهل الغاب والسيطرة على معظمه في نيسان/أبريل من العام نفسه.

وعلى امتداد خمس سنوات من تواجد الحزب الإسلامي التركستاني في سوريا، ودخوله معترك الحرب الراهنة يتصف الحزب في التعامل مع التحولات السياسية الطارئة بالمرونة، ويتأرجح الحزب بالانتقال من استراتيجية إلى أخرى، أو الجمع بين عدد من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات التي تواجهه. العلاقة الأقوى للحزب تجلت مع السلطات والمخابرات التركية، بعد أن سهلت عملية قدومهم إلى سورية، عبر تركيا وبتنسيق معها، فضلاً عن الدعم الذي كانت تقدمه السلطات التركية لهم مادياً ومعنوياً. كما يحافظ على عدم التدخّلات في النزاعات الداخلية بين الجماعات والكتائب، والالتزام بتحفظ تام باستقلاليتهم في الإدارة والتخطيط في شؤونهم الخاصة.

تقييم مواقف الحزب:

يبدو من تحركاته الأخيرة في سوريا واستقلاليته في الإدارة والتصرفات وحسن عشرة أفراده مع الشعب السوري الأهلي تميز عن غيرهم، ولم يظهر منهم نشاط يهدد أمن المجتمع الدولي، إلا أن قوات نظام الأسد والفصائل المؤيدة له هدده بالبيان الإعلامي والتحليق، كرد فعل منها لما قام به في الحروب من جهة؛ ومن جهة أخرى: تريد قوات نظام الأسد وحلفائه إغراء الصين على التركستانيين ليجلبوا المساعدات والدعم من الصين، وبالفعل قد حصل هذا. غير أنه من خلال هذه الأنشطة في سوريا ضد بشار يبرز نصرتهم لمظلومين السوريين، وأسباب بقائهم في سوريا حاليا لجمع شتات التركستانيين المشردين، وينادي إلى تحرير تركستان الشرقية من احتلال الصين التي احتلتها عام 1949.

الفرع الثالث: المجموعات المستقلة الصغرى:

وهنا جماعات مسلحة أخرى مستقلة بنفسها تختلف عن الحزب الإسلامي التركستاني، بدأت نشأتها من أواخر التسعينيات في أفغانستان وباكستان ودول آسيا الوسطى، سعياً إلى تشكيل قوة عسكرية ضد الاحتلال الصيني. وقد برزت في فرعين:

1. منظمة تحرير تركستان الشرقية (ETLO):

أسسها الشباب الأيغوري في دول آسيا الوسطى سريا عام 1999، وكان يرأسها الأستاذ محمد أمين حضرت، وهو كاتب ومخرج سينمائي اشتهر في أوائل ثمانينات القرن الماضي في عاصمة تركستان الشرقية والصين، وهاجر إلى تركيا في عام 1995. وبرز أفرادها يعملون في النشرة الإعلامية لتوعية شعوب الجمهوريات الخمس حول القضية التركستانية وجمع المساعدات لتحرير تركستان الشرقية وبعض الاستعداد البدني والمالي، ثم اختفى عن ساحة المعارضة العلنية بعد انتهاء الإمكانيات في تلك الدول باتفاقها مع الصين في منظمة شانغهاي للتعاون 2001.

2. المنشقون من الحزب الإسلامي التركستاني:

وهم أفراد قليلون لا يوجد إحصاء حول عددهم، يتحدون مع الحزب الإسلامي التركستاني في الأيديولوجيات والأهداف، والتي تتسم بالسعي إلى تحرير تركستان الشرقية من الاحتلال الصيني. وكان بداية انشقاقهم من الحزب منذ تدمير قوات باكستان مقراتهم ومعسكراتهم في حدودها من أفغانستان؛ إذ رفضوا إدارة الحزب الإسلامي التركستاني في تخطيطه الاستراتيجي؛ بتبرير أن مواقفه تجاه طالبان الذين يستخدمون المقاتلين الأجانب في معاركهم ولا يسمحون لهم بإضرار المصالح الصينية في أفغانستان وحدودها. وهم بدأوا مستقلين في كتيبة صغيرة تسمى بـــ "الغرباء" في التحرك والتشارك في المعارك مع الفصائل الأخرى في سوريا من عام 2012. ويبدو أنهم أكثر احتياطا من الظهور في الإعلام، ولا تظهر لهم راية معينة من شدة الاحتياط.

الخلاصة: تقييم الخبراء الأمنيين للجماعات المسلحة التركستانية:

أصدر مركز الإعلام الواقعي في هونولولو بتمويل من قيادة آسيا الهادي USCINCPAC تقريرا خاصا عن منظمة حركة تركستان الشرقية الإسلامية (ETIM) بعنوان: "الانفصاليون المسلمون الأويغور" في 28 سبتمبر 2001 لم يشر إليها بذكر عابر فحسب، بل ذكر "أنه لا توجد مجموعة يمكن وصفها

ب"الإرهاب"، وإنما هناك مقاومة عنيفة بتعاون مجموعات في المنفى لتوقيف الاضطهادات السياسية في داخل شينجيانغ (تركستان الشرقية)، وبما أنه لم يتم توضيح الأسباب التي صنفت هذه المنظمة إرهابيةً دون غيرها من المنظمات الأويغورية العديدة، مما يوضح أنها جعلت كبش فداء لتحقيق الهدف السياسي لتعزيز العلاقات الأمريكية – الصينية".[1]

وقد استنتج تقرير نشره تحليل أوكسفورد Oxford Analytica "أن مسألة إرهاب منظمة حركة تركستان الشرقية الإسلامية وغيرها من المجموعات إنما هو تهديد وهمي استعملته الصين تبريرا لزيادة الاضطهاد. ويشتكي الأويغور أن التفجيرات التي تحدث من وقت لآخر ضد السلطات الصينية في التبت لم تصفها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهاب، ولم تؤيد الصين على اعتبار أن منظمة التبت المستقلة منظمة إرهابية، بل وجد الراهب التبتي الذي اتهم بالتفجيرات المميتة في التبت مطالبة دولية بالإفراج عنه قبل إعدامه في 27 يناير 2002، ويشعر كثير من الأويغور بالأسى من ذلك، وأن تصنيف مجموعة منهم بالإرهاب أنما تم لأنهم مسلمون"،[2] أو بمعنى آخر أصبح التنظيم ضحية الإسلاموفوبيا بعد الحادثة 11 سبتمبر 2001. ويعتقد باحث من المعهد كونستانتين سيروزكين Konstantin Syroezkin أن السياسة الصينية تقود الأويغور إلى اتخاذ الإسلام عقيدة في كفاحهم الوطني. ومع أن الصين تدعي أن الأويغور هم جزء من الإرهاب العالمي، ولكن نضال الأويغور أبعد ما يكون عن التطرف الديني.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت حركة تركستان الشرقية الإسلامية في قائمة الإرهاب، وكما يشير إليها الباحث توختى آخون أركن بأنها "قد أيّدت وضعها في قائمة منظمات الإرهاب المعلن عنها من قبل مجلس الأمن؛ لكن كثيرا من منظمات حقوق الإنسان اعترضت على ذلك مدللة أن من قابل أسامة بن لا دن من أعضاء الحركة يتراوح عددهم ما بين 4 إلى 14 شخصا، وقال بعض الأكاديميين الذين لهم علاقة وثيقة بالحركة: إن الولايات المتحدة قامت بتصنيف

---

(1) ينظر المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

الحركة بالإرهاب، لأنها أرادت أن تحسن علاقتها بالصين قبيل اللقاء المقرر عقده بين الرئيس جورج بوش والرئيس جيانغ زيمين في أكتوبر 2002".[1]

وأما في الآونة الأخيرة مع تزايد إقدام الحكومة الصينية على اضطهاد الشعب الأويغور في الإقليم باستغلال تلك القائمة لتبرير سياساتها على صعيد السياسات الدولية أزالتها الولايات المتحدة الأمريكية من قوائم الإرهاب في أكتوبر 2020. كما أنه لم يسجل على المقاتلين التركستان الكثير من التجاوزات بحق المدنيين أو الجهات المدنية، إذ يعد الانعزال والالتزام بجبهات القتال سمتين لمقاتلي التنظيم، غير أنهم أيدوا تنظيمات إسلامية خلال مواجهاتها مع فصائل معارضة معتدلة، لكن من دون مشاركة مباشرة.

وينخرط مقاتلو الحزب إلى جانب فصائل أخرى إسلامية ومعتدلة في إدلب ومحيطها، أو ما يعرف بـــ "منطقة خفض التصعيد الرابعة"، لمواجهة قوات النظام، إلا أن نشاط التركستان يتركز في محاور ريف اللاذقية الشرقي التابع لـــ "خفض التصعيد".[2] وفي حال صياغة الحل النهائي للأزمة السورية، أو حل معضلة إدلب بين الروس والأتراك، فإن مقاتلي الحزب ربما سيكونون حجر عثرة ومحطة إحراج لأنقرة في حال قررت سحب مقاتليه وعوائلهم إلى أراضيها، كونهم يرتبطون بها عرقيا، ما يجعل التكهنات مفتوحة أمام القرار الأميركي الأخير حول إزالة الحركة التركستانية من قوائم الإرهاب.

وقد يمكن التحدث عن فرضيتين وراء الخطوات الأميركية الأخيرة، الفرضية الأولى: ضغط أميركي سياسي على الصين من خلال دعم المعارضة التركستانية، ولا سيما أن الخطاب الأميركي والمنظمات الحقوقية يبرر المسلمين الأويغور من خلال إثارة الانتهاكات الصينية بحقهم. بينما تشمل الفرضية الثانية قضية سورية قد يكمن وراءها دافع أميركي لإزالة الحرج عن تركيا في إدلب التي ينتشر مقاتلو الحركة في

---

(1) توختى آخون أركن، الإرهاب في تركستان الشرقية، تركستان تايمز. الرابط:

http://turkistantimes.com/m/news-783.html

(2) حركة تركستان الشرقية" خارج قوائم الإرهاب الأميركية: دلالات ومآلات، موقع العربي الجديد. https://cutt.us/34d4d

شمالها، وذلك لإزالة الذرائع الروسية لاستهداف إدلب، وربما يكون بداية لصياغة الحل النهائي للقضية السورية والمقاتلين الأجانب من خلال التنسيق التركي – الأميركي.

وربما صعود خطورة الأوضاع السياسية في تركستان الشرقية تسببت لإخراج الولايات المتحدة الأمريكية الجماعة المسلحة المزعوم للأويغور من قوائم الإرهاب لانتهاء دورها التجاري بين الطرفين حينها. بل، وربما أخرجت لإحساس خطورة الإبادة الجماعية على الشعب التي بلغ إلى درجة لا تستوعبها العقول الإنسانية تماماً. وكيف ذا التقييم إن من يشاهد تلك الإجراءات السياسية في حملة ومحاربة الثقافة والحضارة والأديان –الإسلام بالخصوص- لحالة تلك الجماعات الأويغورية – سياسية أو مسلحة- لتمثيلهم للمجوعة البشرية في ذلك الإقليم المغتصب؟!.

إضافة إلى أن التقييمات المتفاعلة في تحركات الجماعات الأويغورية لم تنفرد بها الولايات المتحدة فحسب، بل معظم شعوب ودول يحترم فيها الإنسان والقيم الإنسانية وتستقل بنفسها اقتصاديا وسياسيا، كمعظم الدول الأوربية والأمريكية، في مقابل الدول التي سقطت في فخ سياسيات الصين الاقتصادية وغلبت عليها الأطماع التجارية مع الصين، كمعظم الدول العربية والإسلامية يا للأسف.

خاتمة الكتاب

في هذه العجالة تناول الكتاب بدايةً مناقشة مفاهيم المصطلحات الأساسية من الأقليات المسلمة والمشاركة السياسية والسياسة الشرعية، ثم عرضت واقع مسلمي الأويغور الحالي الذي يمر بشناعة مظالم الصين والإبادة الجماعية عليهم، وحروب أيديولوجية مسمومة تقودها الصين الشيوعية لطمس هويتهم وتذويب ديموغرافياتهم وتغيير المناخ في وطنهم المستعمر تركستان الشرقية، وكفاحهم في حفظ هويتهم الإسلامية والتركية. ثم جاء الفصل الثالث بمناقشة أدوارهم في المشاركة السياسية على غرار سياسات السلطات الصينية بإبعادهم وتهميشهم. أو صناعة أشكال لها لكي يغيب الأويغور عن الساحة العملية سياسياً واجتماعيا.

لم يكن مصطلح الأقليات موضع الاهتمام في كتب الفكر السياسي الإسلامي بدلالته الحديثة، كما يعبر عنه في العلوم السياسية والاجتماعية اليوم، ربما بتأثير من فكرة الإسلام الجامعة بين منتسبيه سواء بسواء. وبالتالي ما وصلنا إليه في خلاصة نقاش مصطلح الأقليات المسلمة تقريبا بين معنى المفهوم المشاع له في الواقع وبين مفهومه في العرف السياسي الدولي والفقه الإسلامي المعاصر: وهي "جماعة مسلمة تعيش في مجتمع تحكمه سلطة غير إسلامية، ولا تتمتع فيه بالنفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلا عن طريق المشاركة، وإنما تبقى خاضعة لسيطرة وهيمنة الأغلبية غير المسلمة في المجالات السياسية كافة، بحيث يكون وضعها في ذلك المجتمع وضعاً هامشياً". ،أما من حيث صحة المصطلح من الناحية العددية أو الديموغرافية أو الإثنية والدينية فقد يكون له قبول، لكن مدلوله السلبي مجتمعياً يجعله مرفوضاً لدى قطاع كبير ممن يرون أنفسهم مواطنين كاملي المواطنة، وليسوا أقلية طارئة من جغرافية أخرى، أو مهمّشة مستعمرة، كمجتمع أتراك الأويغور في تركستان الشرقية.

وأما مصطلح المشاركة السياسية الذي يعني بأن المشارك –وهو المواطن- له نصيب في الشأن السياسي، وأن يشارك المواطن سياسيا بمعنى أن يلعب دورا في الحياة السياسية، لأن المشاركة عمل إيجابي، والمشاركة السياسية تفترض وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها.

فخلاصة القول في تعريف السياسة الشرعية هنا –تقريباً بين تلك التعاريف المناقشة لها- قديما أو معاصرا- هي: "إنه علم يدرس عن طرق تدبير الشؤون العامة لولاة أمور المسلمين، وحسن السياسة عليهم واتخاذ القرارات وإصدار القوانين والنظم بما يوافق أصول الشريعة العامة عند عدم النصوص، مراعاةً على مصلحتهم الدنيوية والأخروية". وهذا ما اقتنعت به من خلال القراءة والاستقراء بأن السياسة -منذ نشأتها إلى اليوم- هي مجموعة الفنون في تنظيم المجتمع ورئاسة الدولة تنفيذ القوانين، وأساسها المصلحة العامة وقوامها القوة. فالسياسة الشرعية تأتي هنا لكي تلعب دورها السياسي من ميزان الشريعة الإلهية، ألا وهي العدالة المتوفرة لكل فرد من أفراد المجتمع الإنساني، مستهدفا إلى سعادتهم الدنيوية والأخروية؛ حيث إننا إذا أمعنا النظر في آراء الفقهاء القدامى من خلال قراءة مناهجهم الأصولية ومعاملتهم مع النصوص الشرعية يتبين اتجاهان رئيسيان في تناولها: اتجاه يعمّم السياسة الشرعية في الأحكام السلطانية والمصالح العامة جملة، والآخر يخصصها في التعزير والعقوبات. وبعد أن زاحم هذا العلم مع العلوم السياسية الأخرى والأيديولوجيات في حياة المسلمين تتأتى ضرورية توسيع دائرتها؛ إذ أن طبيعة الإسلام منذ بزوغه على وجه الأرض كانت السياسة الشرعية ممزوجة حياةً وعقلاً للخلفاء والصحابة والتابعين وعلماء الأمة أجمعين، في تصرفاتهم وفتاواهم، من سابقة الإسلام حتى اليوم.

أما الفصل الثاني تناول عرض الواقع وتحليل طبيعة السياسة الصينية على الشعب الأويغور؛ حيث إن هذه الهوية الإسلامية لشعب تركستان الشرقية (إقليم شينجيانغ الأويغور الحكم الذاتي حاليا) نضجت عبر التاريخ البعيد، وكان موقعهم جزءا أساسيا من الرقعة الإسلامية، والموطن الأم للأتراك القدامى من جهة أخرى،

بكون الإقليم محطةً وملتقى للحضارات المزدهرة عبر التاريخ كحضارات الفرس الساسانيين وحضارة الإسلام وديانات الأتراك القدامى كالبوذية والمانية والنصرانية بحيث لا ولم يكن للصين مكان فيه، والذي لفت أنظار العالم بالهوية الخاصة عن مجتمع الصين والمجتمعات والقوميات المتجاورة، من حيث الثقافة والفكر العام والعقيدة وغيرها.

كما تناول من مناقشة عناصر هذه الهوية الإسلامية، من لغة ودين ومعالم تاريخية وحضارية وفنون ثقافية، وحتى تأثرت منها المذاهب العقدية والفقهية التي حافظت عليها الشعوب منذ قرون بعيدة، وبيان دورها ضد السياسات البشعة التي اتخذتها الصين الشيوعية لمحو تلك الهوية الإسلامية والتركية بسياسات كتجهيل الشعب وتفقير متعمد، بالقضاء على طبقة النخب من العلماء والمثقفين وكل صاحب فكرة في مستقبل البلاد، بالإعدام أو الاعتقال والسجون. وأدّى هذا إلى الفوضى والاختلاط، أو كسلاح في تطبيع المنحرفين مع المستعمرين، أو لعدم الإمكانيات للحصول على الكتب والمراجع الدينية والتاريخية.

يحتفظ الحزب الشيوعي الصيني بهيكلية مقدسة ومركزية في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى تصرفه بكامل عناصر القوة كما يشاء، وإلى جسد بيروقراطي معقد ومتشابك.

كما يحلل طبيعة النظام السياسي وأشكالها المطبقة على الواقع مقسما إلى فرعين رئيسين: سلطات الإقليم المحلي والجيش الزراعي. وبهما استطاع الحزب الشيوعي تفكيك الروابط الاجتماعية في مجتمع الأويغور، وإنهاء جميع الوسائل التي يفترض أنها تشكل الضغط السياسي. في ظل غياب الممثلين السياسيين واستمرار الظلم والقمع وأنواع الإبادة الجماعية أمام تباكم المجتمع الدولي؛ قد استمرت معارضة الشعب الأويغور ضد الاحتلال بريادة طبقتين نخبويتين، طبقة العلماء الشرعيين وطبقة المثقفين، من جهة داخل الإقليم. وأما معارضتهم في الخارج ظهرت في ثلاث اتجاهات: إسلاميون سياسيون غالبا يمثلهم العلماء الشرعيون في تركيا، والمثقفون

غالبا يمثلهم الحقوقيون في الغرب على منصات السياسات الدولية، مسلحون تمثلهم الجماعات المسلحة كالحزب الإسلامي التركستاني في سوريا وأفغانستان.

ففي الختام أدعوا العلماء والدعاة مراجعة مواقفهم نحو هذا الشعب المخذول سياسيا وعلميا، وأن يؤدوا دورهم في توعية المجتمعات الإسلامية بما تعرض من سلخ هويتهم الإسلامية والعرقية وطمس حضارتهم وتاريخهم من وعي المجتمع تماما. وكما يتم تلقيح أطفالهم بفكرة الشيوعية ومبادئ الإلحاد وكراهية الإسلام عبر النظام التعليمي أو إرغامهم على الشعارات الحمراء.

وعلى الباحثين السياسيين والمتخصصين أن يتعمق في فهم السياسات الممنهجة للصين نحو الإسلام، وخاصة سياسة تصيين الإسلام الذي تعني صياغة الإسلام بمبادئ الشيوعية، والتي بينهما علاقة التضاد كالماء النار. ومن خلالهما توعية السياسيين والحقوقيين والاقتصاديين حول مكر الصين الناعم المخدر في الدول العربية والإسلامية. والله خير معين.

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الأكاديمية للطبع والنشر والتوزيع

اسطنبول * تركيا

هذا الكتاب

محمد أمين الأويغوري

هذا الكتاب هو في الأصل دراسة علمية، تم تقديمها للحصول على درجة الماجستير في السياسة الشرعية، جامعة طرابلس اللبنانية.

يدور الكتاب حول قضية الهوية السياسية لمسلمي تركستان الشرقية، والواقع الراهن لهم، وأهم التحديات السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية التي يعانون منها، وانعكاس هذه التحديات على قضية الهوية الإسلامية في تركستان الشرقية.

كما تناول الكتاب قضية المشاركة السياسية لمسلمي الأويغور، في تركستان، وموقع المعارضة السياسية في الداخل والمهجر، وخرائطها الأساسية (الأحزاب، المنظمات، جماعات الضغط) وأهم الأليات التي تعتمد عليها في مواجهة الانتهاكات والجرائم الصينية، وما يترتب عليها من تداعيات.

وقد جاء إصدار هذا الكتاب، عن دار الأكاديمية للطبع والنشر والتوزيع، سعياً منها نحو تعزيز علاقات المسلمين في تركستان الشرقية بالمسلمين في باقي الدول العربية والإسلامية، وسد جانب من النقص حول هذا الموضوع شديد الأهمية، ولإثراء المكتبة العربية والإسلامية، ولعله يكون دافعاً لمزيد من الاسهامات البحثية والفكرية حول جوانبه المختلفة.

الناشر

WWW.IRA.ACADEMY
29 Ekim Cd. A2 Blok 3. Plaza
D:85 Yenibosna, Bahçelievler,
İstanbul Turkey
Tel: +90 543 338 4446

رقم الإيداع الدولي ISPN
9 786057 337344